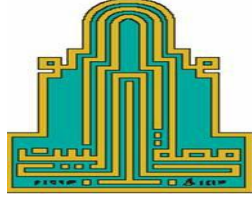


بسم الله الرحمن الرحيم



| | |
|---|--|
| Faculty of educational Sciences | جامعة آل البيت |
| Dept. of Educational Administration & Foundations | كلية العلوم التربوية قسم الإدارة التربوية والأصول |

فاعلية البرامج التدريبية المستخدمة لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة بمؤسسة زايد العليا
في دولة الإمارات العربية المتحدة من وجهة نظر الإداريين

at Zayed Higher Organization in UAE The Effectiveness of Inclusion Programs
According to the Administrators Point of View

إعداد الطالبة:

ميسر أحمد كساب المرشد

١٥٢١١٠٦٠١٨

إشراف الدكتور

صالح سويلم الشرفات

الفصل الدراسي الثاني

م٢٠١٧/٢٠١٦

قرار لجنة المناقشة

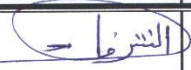
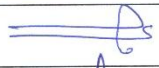
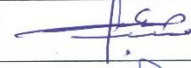

فاعلية البرامج التدريبية المستخدمة لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة بمؤسسة زايد
العليا بدولة الإمارات العربية المتحدة من وجهة نظر الإداريين

إعداد الطالبة:

ميسر أحمد كساب المرشد

إشراف الدكتور:

صالح سويلم الشرفات

| التوقيع | أعضاء لجنة المناقشة |
|---|---|
|  | الدكتور صالح سويلم الشرفات (مشرفاً ورئيساً) |
|  | الأستاذ الدكتور محمد عبود الحراششة (عضواً) |
|  | الدكتورة ميسون طلاع الزعبي (عضواً) |
|  | الدكتور حيدر محمد العمري (عضواً خارجياً) |

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة التربوية من
قسم الإدارة التربوية والأصول في كلية العلوم التربوية في جامعة آل البيت

تُوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ 2017/5/14م

الفصل الدراسي الثاني 2016/2017

التفويض

أنا ميسر أحمد كساب المرشد أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي
للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة
في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ: ١٤ / ٠٥ / ٢٠١٧

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالبة: ميسر أحمد كساب المرشد الرقم الجامعي: ١٥٢١١٠٦٠١٨

التخصص: الإدارة التربوية والأصول الكلية: كلية العلوم التربوية

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المعمول بها المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

فاعلية البرامج التدريبية المستخدمة لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة بمؤسسة زايد العليا بدولة الإمارات العربية المتحدة من وجهة نظر الإداريين

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

التاريخ: ١٤ / ٠٥ / ٢٠١٧

توقيع الطالبة:

الإهداء

إلى من علمني النجاح والصبر، إلى الذي افتقد وجوده الآن وكل لحظة، إلى والدي الحبيب الذي لم تمهله الدنيا ليكون معي... إليك يا والدي الغالي أبو محمد رحمك الله، أنت وأخي الأكبر محمد، وأسكنكما فسيح جنانه.

إلى الدفاء حيث صقيع الغربة... إلى أمي الحنونة... أمد الله بعمرها.

إلى إخواني وأخواتي "خالد، إبراهيم، كوثر، وآية" والأخ الغالي علي النجمات الذين ساعدوني لإتمام مسيرتي.

إلى ابني الوحيد "عبد الملك" وزوجي الذي ساندي.

إلى أساتذتي الكرام في كلية العلوم التربوية، وكل من مد يد العون لي...

إلى مؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية، وذوي الاحتياجات الخاصة بدولة الإمارات العربية المتحدة...

إلى جميع زميلاتي في العمل

أهدي هذا الجهد المتواضع.

الباحثة

شكر وتقدير

الحمد لله الذي دل على معرفته بإتقان صنعته، والحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، والشكر له على توفيقه وامتنانه، والصلاة والسلام على أشرف وأطهر وأصدق الخلق سيدنا محمد صل الله عليه وآل بيته الأطهار.

يطيب لي وقد من الله علي بإكمال هذه الرسالة أن أعتز لكل ذي فضل علي بفضلته، فإن أهل الفضل والعطاء هم أهل للشكر والثناء.

أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير والعرفان لأستاذي الفاضل الدكتور صالح سويلم الشرفات المشرف على هذه الرسالة والذي كان مثلاً للعالم المتواضع الذي لم يبخل يوماً عن النصح والتوجيه والإرشاد، فقد قدم لي من وقته الثمين، وعلمه الغزير، وخبرته الغنية الشيء الكثير، فله مني كل الشكر والثناء والاحترام.

كما أشكر الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة كل من الأستاذ الدكتور محمد عبود حراحشة والدكتورة ميسون الزعبي والدكتور حيدر العمري على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وإني على يقين بأن إسهاماتهم وملاحظاتهم سيكون لها الأثر الكبير في إخراج هذه الرسالة على صورتها الصحيحة.

وشكر خاص لدولة الإمارات العربية المتحدة وخاصة مؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية لإتاحة الفرصة لي بإجراء هذه الدراسة، وأخص بالشكر كلاً من السيد عبد الله الكمالي، والسيد جمعة الحوسني، والسيدة هيا الحماد من مركز البحوث وكل الشكر والتقدير للأستاذة زمزم الحوسني والعرفان للسيدة إيمان التميمي.

كما أتقدم بالشكر والانتماء إلى جامعة آل البيت، وأخيراً أتوجه بالشكر والتقدير إلى كل من مد يد العون والمساعدة والتشجيع والدعم في إنجاز هذه الدراسة.

الباحثة

فهرس المحتويات

| | |
|---------|---|
| ز..... | فهرس المحتويات |
| ط..... | قائمة الجداول |
| ي..... | قائمة الملاحق |
| ك..... | المُلخص |
| ل..... | ABSTRACT |
| ١..... | الفصل الأول خلفية الدراسة وأهميتها |
| ١..... | المقدمة |
| ٥..... | مشكلة الدراسة: |
| ٦..... | أسئلة الدراسة: |
| ٦..... | أهداف الدراسة: |
| ٦..... | أهمية الدراسة: |
| ٧..... | التعريفات الاصطلاحية والإجرائية: |
| ٨..... | حدود الدراسة ومحدداتها: |
| ٩..... | الفصل الثاني الأدب النظري والدراسات السابقة |
| ٩..... | أولاً: الأدب النظري: |
| ٤٨..... | ثانياً: الدراسات السابقة: |
| ٥٥..... | التعقيب على الدراسات السابقة: |
| ٥٨..... | الفصل الثالث الطريقة والإجراءات |
| ٥٨..... | منهج الدراسة: |
| ٥٨..... | مجتمع الدراسة وعينتها: |
| ٦٠..... | أداة الدراسة: |
| ٦٢..... | إجراءات الدراسة: |
| ٦٢..... | متغيرات الدراسة: |
| ٦٣..... | المعالجات الإحصائية: |
| ٦٤..... | الفصل الرابع عرض النتائج |

| | |
|-----|--|
| ٦٤ | النتائج المتعلقة بالسؤال الأول..... |
| ٧٩ | النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:..... |
| ٨٧ | الفصل الخامس مناقشة النتائج والتوصيات..... |
| ٨٧ | مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول..... |
| ٩٩ | ثانياً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني،..... |
| ١٠٣ | التوصيات:..... |
| ١٠٤ | قائمة المصادر والمراجع..... |
| ١٠٤ | أولاً- المراجع العربية..... |
| ١٠٩ | ثانياً- المراجع باللغة الإنجليزية:..... |
| ١١٣ | الملاحق..... |

قائمة الجداول

| رقم الصفحة | الموضوع | رقم الجدول |
|------------|---|------------|
| ٦٩ | توزع أفراد عينة الدراسة حسب الخصائص الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، والوظيفة، وسنوات العمل والخبرة | (١) |
| ٧٠ | معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا | (٢) |
| ٧٣ | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال فاعلية البرامج التدريبية لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة مرتبة تنازلياً. | (٣) |
| ٧٥ | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال التشريعات والسياسات للدمج مرتبة تنازلياً | (٤) |
| ٧٦ | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال الدمج المجتمعي مرتبة تنازلياً. | (٥) |
| ٧٧ | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال نشر الوعي المجتمعي للدمج مرتبة تنازلياً. | (٦) |
| ٧٩ | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال الدمج الأكاديمي (التعليم) مرتبة تنازلياً. | (٧) |
| ٨٠ | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال الخدمات والبرامج المقدمة لدعم عملية الدمج مرتبة تنازلياً. | (٨) |
| ٨٢ | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال دمج الأشخاص ذوي الإعاقة بالعمل مرتبة تنازلياً. | (٩) |

| | | |
|----|---|------|
| ٨٣ | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة حسب متغيرات الدراسة. | (١٠) |
| ٨٥ | تحليل التباين المتعدد لأثر متغيرات الدراسة وفقاً لمتغيرات (الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، والوظيفة، والخبرة). | (١١) |

قائمة الملاحق

| رقم الصفحة | الموضوع | رقم الملحق |
|------------|--------------------------------|------------|
| ١٠٨ | أداة الدراسة بصورتها الأولية. | (أ) |
| ١١٢ | قائمة أسماء المحكمين. | (ب) |
| ١١٣ | أداة الدراسة بصورتها النهائية. | (ج) |
| ١١٧ | كتاب تسهيل المهمة. | (د) |

فاعلية البرامج التدريبية المستخدمة لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في مؤسسة زايد العليا في دولة الإمارات

العربية المتحدة من وجهة نظر الإداريين

إعداد الطالبة: ميسر أحمد كساب المرشد

إشراف الدكتور: صالح سويلم الشرفات

الملخص

هدفت الدراسة قياس فاعلية البرامج التدريبية المستخدمة في مؤسسة زايد العليا لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة، والتعرف إلى اتجاهات الإداريين بمؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية وذوي الاحتياجات الخاصة، والمراكز التابعة لها في أبو ظبي والعين. وتم استخدام المنهج الوصفي المسحي وتكون مجتمع الدراسة من (١٢٠) إدارياً، حيث تم أخذ مجتمع الدراسة كاملاً كعينة للدراسة ولتحقيق أهداف الدراسة طورت الباحثة أداة الدراسة (استبانة) تكونت من ست مجالات، تكونت من (٦٣) فقرة موزعة على المجالات الآتية: (مجال التشريعات والسياسات للدمج، ومجال نشر الوعي المجتمعي للدمج، ومجال الخدمات والبرامج المقدمة لعملية الدمج، ومجال الدمج الأكاديمي (التعليم)، ومجال الدمج المجتمعي، وأخيراً (مجال الدمج في العمل)، وقد تم التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة. وقد أظهرت نتائج الدراسة الآتي:

درجة فاعلية البرامج التدريبية المستخدمة لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في مؤسسة زايد العليا في دولة الإمارات العربية المتحدة من وجهة نظر الإداريين جاءت مرتفعة، حيث جاء مجال (التشريعات والسياسات للدمج) في المرتبة الأولى، تلاه في المرتبة الثانية مجال (الدمج المجتمعي)، وأخيراً، جاء مجال (دمج الأشخاص ذوي الإعاقة بالعمل) وبدرجة متوسطة.

كما أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر متغيرات الدراسة (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، والوظيفة، وسنوات الخبرة، باستثناء متغير الجنس حيث جاءت الفروق لصالح الإناث، كما توصي الدراسة: ضرورة توعية المجتمع المحلي بأهمية دمج فئة الأشخاص ذوي الإعاقة مع المجتمع المحلي، من خلال تقديم برامج وإرشادات توعوية تساعدهم على تقبل هذه الفئة، ومساعدتها في الدمج مع المجتمع.

الكلمات المفتاحية: ذوي الإعاقة، الدمج، مؤسسة زايد العليا بدولة الإمارات العربية المتحدة

The Effectiveness of Inclusion Programs at Zayed Higher Organization in UAE According to the Administrators Point of View

((This field study was carried out at Zayed Higher Organization and its affiliate Centers in Abu Dhabi and Al-Ain))

Prepared by : Moyaser Ahmad Al-Mershad

Under Supervision of: PhD. Saleh Swelm Al-Sharafat

ABSTRACT

This study aimed to gauge the effectiveness of inclusion programs which are used at Zayed Higher Organization for Humanitarian Care to integrate the disabilities with community and normal life, And to identify the impressions of the administrators at Zayed Higher Organization.

For that, the study was based on descriptive survey as a method of research.

The sample of study consisted of ١٢٠ administrators approximately, and all of them was taken as a complete sample of study, then this study relied on a questionnaire to achieve its goals which was including ٦٣ items, these were distributed into the many fields such as (Policies and legislation of the Integration, Community Awareness for Integration, Programs and Services for Integration, Academic Integration, Community Integration, and Integration at work).

Because of the above the Reliability and validity of study have been Confirmed, Thus, the following Results were revealed:

The effectiveness degree of the training programs were used was high where the field of legislation and policies takes place in the first, then the field of Community Integration takes Place in the next priority, after that then field of Integration of Disabilities with work takes place in the moderate degree.

The study also Revealed that there wasn't any statistical indication differences due to the effect of the study's variables except the gender which comes in favor of female .

The researcher recommends that the local Community Awareness is a main role to integrate the disabilities by submitting many programs and Guidelines awareness which will help them to accept and to help this target group.

Key Words: Disability, Integration, and Zayed Higher Organisation.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة

تُعد الإعاقة من المواضيع الاجتماعية والاقتصادية والصحية والنفسية المهمة التي تواجه كافة المجتمعات على السواء، وأنها تمس ما يقرب ١٠% إلى ١٥% من أفراد المجتمع، ويترتب عليها الكثير من المشكلات منها، وأهمها التي تتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم، وكيفية المساهمة في مساعدتهم للتكيف مع المجتمع المحيط بهم، ومساهماتهم في تنمية المجتمع الذي يعيشون فيه وجعله إنساناً مُتجاً وفعالاً. حيث أن المجتمعات العربية كغيرها من سائر المجتمعات الإنسانية التي تعاني من مشكلات اجتماعية واقتصادية وفقير وبطالة وغيرها، مما قد يؤدي إلى تهميش بعض الفئات في المجتمع كالنساء والأطفال ذوي الإعاقات. وقد ازداد الاهتمام بالأشخاص ذوي الإعاقة خلال الخمسين عاماً الأخيرة، وأصبح المجتمع الإنساني في وضع يجعله أكثر إدراكاً لتبني مواقف إجرائية عملية تحمل في مضامينها المزيد من الرعاية، والاهتمام بالأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجاتهم (الصالح، ٢٠١١).

إن تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة وتعليمهم مطلب ديني في جميع الأديان، ومطلب سياسي عملاً مبدءاً تكافؤ الفرص والتعليم للجميع، وكذلك هو مطلب اقتصادي لأنهم فئة غير قليلة، والاهتمام بهم يدفع عجلة الاقتصاد وزيادة الدخل القومي، كما أنه مطلب اجتماعي لأنهم جزء من هذا المجتمع، لذلك فإن كان لديهم قصور من ناحية معينة، فلديهم قوة و طاقة من ناحية أخرى، يجب استثمارها بشكل صحيح (أبو الكاس، ٢٠٠٨).

وأشارت القحطاني (٢٠١٣) أنه مهما تنوعت البرامج من حيث الكم والكيف، إلا أننا نجد أن الهدف النهائي منها هو مساعدة الأفراد ذوي الإعاقة على الاندماج الحقيقي من خلال تصميم البرامج المناسبة لهم ومنها برامج الدمج، بغرض تنمية السلوك الإيجابي المناسب للمجتمع الذي ينتمون إليه وخفض مظاهر السلوك اللاتكفي لديهم، حيث يعاني التلاميذ ذوو الإعاقات الشديدة، والمتعددة من ظهور أشكال متعددة من مظاهر السلوك اللاتكفي، كالعدوان، والميل للنشاط الزائد، والسلوك الانسحابي، وسلوك إيذاء الذات، والعادات السلوكية غير المرغوبة، وغيرها من السلوكيات التي تعيق تكيفهم مع المجتمع الذي يعيشون فيه.

يُعدّ تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة وتأهيلهم تحدياً حضارياً للأمم والمجتمعات، لأنها قضية إنسانية بالدرجة الأولى، يمكن أن تعيق تقدم الأمم، حيث تشير منظمة الصحة العالمية (World Health Organization) في تقرير نشرته بمناسبة اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة لعام (٢٠١١) إلى أن هناك مليار شخص، أي (١٥%) من السكان في العالم تقريباً، يعاني من إعاقة شديدة تحد من مشاركتهم في الحياة العائلية والمجتمعية والسياسية، ويعيش ثمانون في المائة منهم في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، حيث يكون الحصول على الخدمات الصحية والاجتماعية الأساسية محدوداً في أغلب الأحيان لجميع المواطنين، ولذلك أكثر وطأة على الأشخاص ذوي الإعاقة (World Health Organization, ٢٠١١).

وبين كل من البطاينة والرويلي (٢٠١٥) أن الأطفال ذوو الإعاقة عانوا من العزلة والحرمان والإهمال والنبذ والضياع، كان ينظر إليهم على أنهم دون مستوى الأطفال العاديين، حيث يعزلون عن المجتمع وأسرتهم، الأمر الذي يترك آثاراً سلبية كثيرة لدى ذوي الإعاقة عدا بعض الجمعيات التي كانت ترعى قلة منهم، مما يضطر بعض الأسر إلى إخفاء أبنائهم ذوي الإعاقة وإنكارهم، فقد كانت أسباب الإعاقة مجهولة لديهم، وبناءً عليه فمن الضروري أن يتم السعي إلى تحسين نظرة أفراد المجتمع إلى ذوي الإعاقة ومحاولة دمجهم معهم.

ويعد مفهوم الدمج من المفاهيم التي تشكل اهتماماً لدى جميع العاملين والمهتمين في حقل رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، وأن المجتمعات التي مازالت تتأثر بشتى الطرق في رعاية المعاقين وتأهيلهم لتسهيل دمجهم في المجتمع، وبذلك أصبح دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع أحد الخطوات المتقدمة التي أصبحت برامج التأهيل المختلفة تنظر إليها هدفاً أساسياً لتأهيل ذوي الإعاقة، ودول الخليج هي إحدى الدول التي زاد الاهتمام فيها في الآونة الأخيرة بالأشخاص ذوي الإعاقة وخدماتهم، وأصبح هناك تغير في النظرة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة سواء على مستوى صناع القرار أم على المستوى الشعبي (القصاص، ٢٠٠٤).

إن المقصود بأسلوب الدمج هو تقديم كافة الخدمات والرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة في بيئة بعيدة عن العزل، كالدمج الأكاديمي مثلاً، حيث يتم الدمج في بيئة الفصل الدراسي العادي بالمدرسة العادية (النقيثان، ٢٠١٢).

وأشار العزه (٢٠١٢) أن الهدف الأساسي الذي تسعى البرامج التدريبية إلى تحقيقه هو الوصول بالفرد ذي الإعاقة إلى أعلى درجة من الاستقلالية، والاعتماد على النفس، وأن يكون عضواً يساهم في بناء المجتمع الذي يعيش به وليس عبئاً عليه، لأن الإنسان المنتج هو الثروة الحقيقية لأي مجتمع. ويشكل الأفراد ذوو

الحاجات الخاصة في المجتمع أكثر من ١٠% من نسبة السكان لذلك قامت حكومات الدول المتقدمة والهيئات الرسمية وغير الرسمية في تلك الدول بالاهتمام بالأفراد المعوقين، وتقديم كافة أشكال الخدمات التعليمية والتربوية لهم في المدارس العادية، ليتمكنوا من الاندماج في البيئة المحيطة بهم، مما ينعكس إيجابياً عليهم، حيث يساعدهم ذلك على التكيف وعلى العيش الكريم في مجتمعهم كأشخاص لهم الحق في أن يعاملوا باحترام، مما يعزز شعور الإنسان منذ طفولته بالقبول الاجتماعي يساعده على التفاعل السليم مع أفراد بيئته، فالطفل في نموه وسلوكه الاجتماعي يتأثر بالأفراد الذين يتفاعل معهم، وبالمجتمع الذي يحيا في إطاره وبالثقافة التي تهيمن على أسرته ومدرسته.

وتركز الدراسات الاجتماعية على أن تكون الاتجاهات نحو ذوي الإعاقات أن تكون إيجابية، وأن يكون هناك تفاعل اجتماعي بين الأفراد المعوقين والأفراد العاديين، لأن هذا يخلق فرصة التعايش السليم مع الإعاقة. أما عدم قبول الفرد ذي الإعاقات من المحيطين به، فستكون له آثار سلبية عليه، وعلى علاقاته الاجتماعية ككل (Barnes, ٢٠١٢).

وأشار كل من شندي والشلس (٢٠١٤) أن الصراعات التي تنشأ بين الأفراد يمكن التغلب عليها بالتدريب من خلال دمج الأفراد ذوي الإعاقات في الحياة العامة وفي جميع المناحي المختلفة سواء في المجالات الأكاديمية أو الاجتماعية، ضرورة أن ينظر للأفراد ذوي الإعاقات الخاصة بأنهم فئة غير متجانسة، وأن هناك تفاوت كبير في قدراتهم وإمكاناتهم، وأن البرامج المخصصة لهم يجب تقديمها بشكل فردي أحياناً، بالإضافة إلى ضرورة تقديم الخدمات التربوية الشاملة، والمتكاملة للأفراد ذوي الإعاقات الخاصة كالـتعليم الخاص، والخدمات الصحية العامة، والعلاج الطبيعي، والخدمات النفسية، والخدمات الأسرية، والخدمات الاجتماعية، والأمر يحتاج إلى التعاون بين الأسرة من جهة والمؤسسة التربوية من جهة أخرى، من أجل تقديم كل ما يناسب الطفل ذي الإعاقة الخاصة بشكل يتوافق وقدراته، وهذا التعاون أيضاً يساعد على حل المشكلات التي تواجه الأفراد ذوي الحاجات الخاصة في حياتهم.

وبين كل من بطاينة والرويلي (٢٠١٥) أن قضية دمج الأطفال ذوي الإعاقة في المدارس العامة اهتماماً كبيراً في الأوساط التربوية والعملية، وكثير النقاش حولها بين مؤيد ومعارض لذلك. فقد استمد المؤيدون للفكرة تأييدهم من منطلق أن من حق كل فرد مهما كانت ظروفه، العيش في بيئته الطبيعية، ورأوا أن ما تقوم به المؤسسات

لتكييف البيئة وظروف العيش لذوي الإعاقة الحركية، يعد عزلاً لهم عن المجتمع الحقيقي، الذي من المفترض أن يعيشوا فيه بكل ميزاته وعيوبه، بل وتضعهم في إطار ضيق لا يستطيعون الخروج منه، أو تخطيه، مما يخلق لديهم صعوبة حقيقة عندما يجدون أنفسهم مضطرين للتعامل مع بيئتهم الطبيعية.

ويرى الجرجاوي (١٩٩٩) بعد فحص كثير من الدراسات أن الدمج التربوي يفيد المعلمين بحيث يصبحون أكثر كفاءة في استخدام العديد من أساليب التدريس التي تفيد جميع الطلبة، كما يقدم لفئات التربية الخاصة فرصتين أساسيتين، هما التطبيع والمشاركة الوظيفية التامة، كما أن الدمج يفيد الطلبة العاديين من حيث تعليمهم دروساً في الحياة لم يكن لهم أن يتعلموها من غير الدمج، مثل التعاون والمشاركة والكرامة بتقديرات فئات التربية الخاصة واحترامهم، بل أن الطلبة العاديين تعلموا قيماً تمكنهم من دعم الدمج الشامل لجميع المواطنين في جميع مناحي المجتمع.

وقد أصبحت عملية دمج الطلبة ذوي الإعاقة الحركية مع أقرانهم العاديين من الموضوعات التي تستحوذ على اهتمام كبير في جميع دول العالم، حيث أن غالبية الدول تميل تدريجياً إلى تقديم الخدمات للطلبة المعاقين حركياً دون فصلهم في مجتمعات خاصة بهم (القصاص، ٢٠٠٤).

لقد حققت الإمارات العربية المتحدة نقلة نوعية في مفهوم الرعاية الاجتماعية حينما انتقلت بمفهوم رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة وتأهيلهم، من إطاره التقليدي إلى معناه الحديث والشامل، والذي يكفل تلبية طموحات هذه الفئة ومتطلباتها المتنوعة، ويضمن لهم مشاركة فاعلة مع بقية أفراد المجتمع في جميع مناحي الحياة. وإن أهم ما يميز قضايا الإعاقة في دولة الإمارات هو الاهتمام الفعلي من قبل قيادة الدولة ورعايتها لجميع فئات الإعاقة، والسعي نحو تذليل كل العقبات التي تواجهها من خلال إصدار التشريعات والمبادرات التي تهتم بتأهيل ذوي الإعاقة، والعمل على دمجهم في المجتمع ليؤدوا دورهم المنشود في دفع عجلة التنمية (همام، ٢٠١٤).

أطلقت مؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية وشؤون القصر البرنامج الوطني لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث حمل شعار الدورة الثانية من هذا المشروع الوطني للعام ٢٠١٠ اسم "حياتنا في اندماجنا" ووفقاً للإحصاءات الصادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية، بلغ عدد مراكز التأهيل للأشخاص ذوي الإعاقة في الدولة نحو ٤٢ مركزاً ونادياً وجمعية ومؤسسة في عام ٢٠١٢. حيث يهدف هذا المشروع إلى تعريف الهيئات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص بأفضل الممارسات العالمية المطبقة في توفير الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة،

وتهيئة البيئات المحيطة، ويتم التعامل مع الإعاقة بنظام التدخل المبكر، وتقديم خدمات تأهيلية وأكاديمية متميزة لأعداد الأشخاص ذوي الإعاقة للاندماج في المجتمع، وتحقيق التوافق النفسي والاجتماعي والاستقلال الاقتصادي وبمشاركة مجتمعية فعالة (مؤسسة زايد العليا، ٢٠١٧).

وجاءت هذه الدراسة للتعرف على فاعلية البرامج التدريبية المستخدمة لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة بمؤسسة زايد العليا بدولة الإمارات العربية من وجهة نظر الإداريين في المركز الرئيسي في الإدارة العليا والمراكز التابعة لها في أبو ظبي والعين.

حيث تم توجيه استمارة للإداريين العاملين والمسؤولين في المراكز المعنية بالتأهيل والتدريب، ومعرفة وجهات نظرهم في فاعلية البرامج المستخدمة للدمج.

مشكلة الدراسة:

سعت دولة الإمارات العربية إلى تحقيق مبدأ المساواة بين جميع المواطنين دون أي تمييز على أساس الجنس أو اللون أو الإعاقة أو غيرها في تأمين المعيشة اللائقة، والحماية الاجتماعية، وكفل المشروع الإماراتي حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على خدمات التأهيل، وإعادة التأهيل والرعاية داخل الأسرة، وحرصت المؤسسات داخل الدولة للمساهمة في تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة في الحياة العامة، وتسعى مؤسسة زايد العليا بدعم البرامج التي تسهم في تسهيل دمج ذوي الإعاقة، وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بوضع الخطط والبرامج التعليمية والتدريبية لتحقيق الدمج الكامل (التقرير الأولي، ٢٠١٢).

لقد أكدت دولة الإمارات على نجاحها في تمكين ذوي الإعاقة كجزء من استراتيجياتها الوطنية، حيث حظي ذوي الإعاقة برعاية كبيرة واهتمام، وجعلهم جزءاً من عملية التنمية الشاملة في الدولة. وقد عززت المؤسسات والهيئات جهودهم من أجل تقديم الخدمات والإرشاد اللازم للأشخاص ذوي الإعاقة، وتحقيق الاستقلالية وإزالة العقائل والصعاب التي تعترضهم للوصول إلى حياة أفضل. فتولي الدولة اهتماماً بالأشخاص ذوي الإعاقة من منطلق إنساني، تربوي، اجتماعي وثقافي ولم يعد تحت مظلة الرحمة أو الإحسان (مؤسسة زايد العليا، ٢٠١٧).

لذلك فقد جاءت الدراسة الحالية لقياس فاعلية البرامج التدريبية المتبعة في مؤسسة زايد العليا، والمراكز التابعة لها بالمساهمة بتفعيل عملية دمج الأشخاص ذوي الإعاقة، وتحدد مشكلة الدراسة بالتعرف على: ما درجة فاعلية البرامج التدريبية المستخدمة لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في مؤسسة زايد العليا في دولة الإمارات العربية المتحدة من وجهة نظر الإداريين؟

أسئلة الدراسة:

أجابت الدراسة عن السؤالين الآتيين :

ما درجة فاعلية البرامج التدريبية المستخدمة لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة بمؤسسة زايد العليا بدولة الإمارات العربية المتحدة من وجهة نظر الإداريين؟

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) بين متوسطات استجابات الإداريين حول فاعلية البرامج المستخدمة لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة بمؤسسة زايد العليا ومراكزها بدولة الإمارات العربية المتحدة، تعزى لمتغيرات: (الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، والوظيفية، سنوات العمل والخبرة)؟

أهداف الدراسة:

التعرف إلى وجهات نظر الإداريين في مؤسسة زايد العليا والمراكز التابعة نحو فاعلية البرامج التدريبية في تسهيل عملية الدمج وإنجاحها للأشخاص ذوي الإعاقة.

اقتراح توصيات عملية بالنسبة للبرامج التدريبية، وتطويرها للمساهمة في نجاح عملية الدمج.

أهمية الدراسة:

استمدت هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي بحث في درجة فاعلية البرامج التدريبية المستخدمة لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث أنها تركز على أسس علمية ويعد الدمج من الاتجاهات الحديثة في التربية الخاصة.

أولاً: أهميتها النظرية فيما ستضيفه الدراسة للمعرفة الإنسانية حيث تم التعرف إلى فاعلية البرامج التدريبية التي تسهم بعملية الدمج وذلك من خلال النتائج التي تم التوصل إليها من قياس الفاعلية لتلك البرامج.

ثانياً: تفيد الدراسة من الناحية التطبيقية في تدعيم البرامج التدريبية المساهمة في عملية الدمج وتطويرها وتعزيزها واتخاذ التدابير اللازمة والضرورية للارتقاء في الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة ولتحقيق الهدف الذي تسعى إليه الدولة ومؤسسة زايد العليا لتطبيق أحدث الاستراتيجيات والتعليم والتأهيل والتدريب للدمج المتكامل لذوي الإعاقة.

ثالثاً: توفير إطار نظري قد يستفيد منه الباحثون في الموضوع.

التعريفات الاصطلاحية والإجرائية:

تشتمل الدراسة الحالية على مجموعة من التعريفات المتعلقة بمشكلة الدراسة، وتعريفها اصطلاحياً وإجرائياً بما يأتي:

الأشخاص ذوي الإعاقة: إن تعريف الشخص ذي الإعاقة الذي اعتمده المؤسسة في دولة الإمارات ينسجم مع مفهوم الإعاقة المقرر في المادة الأولى من الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. فالشخص المعاق، حسب ما ورد في المادة الأولى من القانون الاتحادي رقم ٢٩ لعام ٢٠٠٦، المعدل بالقانون الاتحادي رقم ١٤ لعام ٢٠٠٩ في دولة الإمارات العربية المتحدة، هو كل شخص مصاب بقصور أو اختلال كلي أو جزئي بشكل مستمر أو مؤقت في قدراته الجسمية أو الحسية أو العقلية أو التواصلية أو التعليمية أو النفسية إلى المدى الذي يقلل من إمكانية تلبية متطلباته العادية في ظروف أمثاله من غير المعاقين (التقرير الدولي لدولة الإمارات ٢٠١٢: ٢٢).

الدمج: أي وضع الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة، دمجاً شاملاً وكاملاً وتلبية جميع احتياجاتهم بغض النظر عن شدتها" (القمش والسعايدة، ٢٠٠٨: ٢٦).

مؤسسة زايد العليا بدولة الإمارات العربية المتحدة: مؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية وذوي الاحتياجات الخاصة هي مؤسسة حكومية مستقلة تأسست بموجب القانون رقم (٢) لسنة ٢٠٠٤، لتقديم الخدمات الاجتماعية والإنسانية لذوي الاحتياجات الخاصة في إمارة أبو ظبي ولدعم دور هذه الفئة كأعضاء فاعلين في المجتمع، ولتشجيع العمل التطوعي في مجال الخدمات الإنسانية من خلال برامج تثقيف للجميع وتحسين جودة الخدمات المقدمة باستمرار وقياس ذلك بإجراء الدراسات والبحوث (مؤسسة زايد العليا، ٢٠١٧).

حدود الدراسة ومحدداتها:

الحدود الموضوعية: فاعلية البرامج التدريبية المستخدمة للمساهمة في الدمج.

الحدود البشرية: الإداريين في مؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية وذوي الإعاقة.

الحدود المكانية: دولة الإمارات العربية المتحدة، مؤسسة زايد العليا.

الحدود الزمانية: ٢٠١٦-٢٠١٧

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة

تضمن هذا الفصل عرضاً للأدب النظري، والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

أولاً: الأدب النظري:

ظهرت القوانين والتشريعات الخاصة بذوي الإعاقة بسبب عدد من الاتجاهات الاجتماعية والتربوية التي نادت بضرورة إصدار تشريعات خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة لما لها من إيجابيات، وأن وجود تشريع للأشخاص ذوي الإعاقة يقوم على أساس سيادة القانون الذي يعتبر ضرورياً لتأكيد حقوقهم فيما يتعلق بجميع جوانب الحياة التي يعيشها الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع، سواء من ناحية تربوية أم تعليمية أو تأهيلية أو في مجال التشغيل (القمش والسعايدة، ٢٠٠٨).

ولعل الاهتمام المتزايد الذي يحظى به الأفراد ذوي الإعاقة على اختلاف فئاتهم في جميع مجتمعات عالمنا المعاصر دليل على الوعي الذي أصبح في تزايد مطرد يوماً بعد يوم، إذ أصبح الاهتمام بهذه الفئة الاجتماعية وتوفّر أسباب الرعاية وكل ما تحتاج إليه من خدمات وفرص عمل مناسبة متطلباً أساسياً من متطلبات المجتمعات الراقية. فالأشخاص ذوي الإعاقة هم أفراد في المجتمع كباقي الأفراد لهم حقوق وعليهم واجبات، وهم بحاجة إلى الاندماج والتكيف مع مجتمعهم (اربيحات، ٢٠١٢).

لقد ذكرت كثير من كتب التاريخ أن حياة الأشخاص ذوي الإعاقة قديماً لم تكن حياة كريمة، ولم يعامل الأفراد ذوي الإعاقة بالشكل الإنساني، وقد تطورت هذه النظرة تدريجياً إلى أن وصلت في الوقت الحالي إلى إيجاد التشريعات والقوانين لهم، وقد تم تقسيم تطور رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة عبر العصور إلى عدد من المراحل الزمنية، ولكل مرحلة خصائصها وسماتها المميزة (أبو صالحه، ٢٠١٢).

وسوف نتناول مراحل تطور رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل مبسط للفترات الزمنية، وتطور اتجاهات المجتمع نحو الأفراد ذوي الإعاقة، مع ذكر بعض الأفراد الذين كان لهم أثر وإنجازات في التاريخ القديم وصولاً إلى وقتنا الحاضر، بالرغم من أنواع الإعاقات التي كانوا يعانون منها.

نشأة رعاية المعاقين وتطورها:

كانت اتجاهات الأفراد سابقا تميل نحو الشعوذة والسحر سواء في تفسير أسباب الإعاقة أم علاجها. وقد افترض أن الإعاقات تأتي نتيجة للروح الشريرة وغضب الإله. وكان الأطفال ذوي الإعاقة الجسمية يُقتلون بعد الولادة مباشرة، وأما الأطفال الذين يصابون بأي إعاقة تضعف من قدراتهم عن باقي الأفراد الآخرين كانوا يعزلون عن المجتمع في أماكن بعيدة ويتكون بدون رعاية حتى الموت (النقيشان، ٢٠١٢).

وأشارت الكندري (٢٠٠٩) إن في العصور الأولى، كان الأشخاص ذوي الإعاقة وبالأخص الأفراد ذوي الإعاقة البصرية يعاملون بقسوة اعتقاداً بأن سبب إعاقتهم هو غضب الآلهة نتيجة فواحش الفرد أو لعدم تقديمه قربان للآلهة. وأما الإعاقة العقلية فكانت مرتبطة بالشياطين، والتي عادة ما يُبعد فيها المصاب عن الآخرين كي لا يؤذيهم، وعُد المعاق في القرن السادس عشر في أوروبا على أنه مخلوق من كتلة من اللحم سلب روحها الشيطان ولا تستحق البقاء. كان المسيحيون يصلون في الكنائس حتى يذهب الله هذا الشيطان. واستمر الاتجاه السلبي سائداً في معاملة المعاقين حتى القرون السابع والثامن والتاسع عشر. وأنداك كانت الأسرة التي لديها طفل معاق تحاول أن تُبقيه بعيداً عن نظر الآخرين حتى يصل الأمر إلى نطاق السرية، أو أنها تضع الطفل في إحدى مؤسسات الرعاية الداخلية. وأقرب مثال على سوء معاملة المعاقين هو ما حدث في ألمانيا أثناء الحكم النازي لهتلر. حيثُ انتشرت قيم "البقاء للأفضل" والتي ساعدت على عزل المعاقين في جزيرة بعيدة عن المدينة، وتركهم أحياء دون عائل، وكان الاعتقاد السائد أنه إذا كان المعاق قوياً، فإنه سيصمد ويستحق الحياة، أما إذا كان ضعيفاً غير قادر على مقاومة الظروف الطبيعية في تلك الجزيرة، فإنه يستحق الموت وعدم النجاة .

إن المتتبع للقرن التاسع عشر في أمريكا، يلاحظ كيف أُعتبر الأشخاص ذوي الإعاقة أشخاصاً مأساويين وغير مؤهلين وغير قادرين على الإسهام في المجتمع، إلا أن يكونوا بمثابة أشياء من وسائل الترفيه في السيرك والمعارض، وقد افترض أنهم غير طبيعيين وذوو ضعف في التفكير، وأجبر العديد من الأشخاص على التعقيم لكي لا يتمكنوا من الإنجاب، واضطر الأشخاص ذوو الإعاقة أيضاً إلى دخول المؤسسات والمجمعات حيث قضى الكثيرون حياتهم كلها، ومع ظهور الديانات السماوية والتي طالبت بمعاملة هؤلاء معاملة إنسانية تحترم خصائص هذه الفئات وتحض على معاملتهم معاملة حسنة وأكدت على عدم الإساءة لهم (الظاهر، ٢٠٠٨).

الأشخاص ذوي الإعاقة في الإسلام:

لقد جاءت الدعوة الإسلامية وكان من أهم مبادئها هو المساواة بين الناس وأنه لا فرق بين إنسان وآخر ولا فضل إلا بالتقوى وأن الإنسان لا يطلب منة القيام بشيء لا يستطيع القيام به حيث يقول سبحانه وتعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ (سورة البقرة: الآية ٢٨٦). وقد ظهر الكثير من العلماء الصالحين الذين أثبتوا أن كثيرا من الإعاقات يمكن التخفيف من أعراضها وتنمية قدرات أفرادها والوقاية منها، كما يمكن مساعدة المعاقين للاندماج في الحياة الطبيعية مع الأفراد العاديين في المجتمع (كوافحة وعبد العزيز، ٢٠٠٣).

لقد أولى الإسلام الإنسان بصفة عامة مكانة متميزة وجعله منطلق دعوته وهدفها الأسمى، وكثير من الآيات القرآنية التي تشهد على تكريم الإنسان والعناية به، ومن الطبيعي أن يخصص الإسلام أهمية متميزة للمستضعفين من البشر، أو الذين يعيشون أوضاعاً خاصة بحكم أحوالهم الاجتماعية أو معاناتهم الجسدية. أي أن الإسلام فيما حملته رسالته من تجاوز لما كان سائداً في حضارات عدة، قد جاء كذلك برؤية مغايرة لمن يسمى باللغة العربية الحديثة بالأشخاص ذوي الإعاقة (الحوالي، ٢٠٠٧).

فقد ابتدأت سورة عبس بذكر قصة الصحابي عبد الله بن أم مكتوم الذي كان مصاباً بفقدان البصر، أنه جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوحده مشغولاً مع جماعة من كبراء قريش يدعوهم للإسلام، فعبس في وجهه وأعرض عنه. فنزلت الآيات قال تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى، أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى، وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّه يَزْكِي، أَوْ يَذْكُرُ فِتْنَعَهُ الذُّكْرَى، أَمَا مَنْ اسْتَغْنَى، فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَى﴾ (سورة عبس: الآيات من ١-٦) وجاءت هذه الآيات كتذكير للرسول صلى الله عليه وسلم بحسن معاملة ذوي الحاجة لتلقي العلم والمعرفة والموعظة الحسنة. وقد تكرر في الآيات القرآنية لفظ الأعمى والأعرج في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ﴾ (سورة النور: الآية ٦١) وتنص الآية القرآنية على أنه ليس على أهل الأعذار حرج، ولا أثم في مسألة الأكل أو الشرب وكذلك في (سورة الفتح: الآية ١٧) والتي يقصد بها عدم الحرج عندما يتخلفون عن المعارك فإن لهم العذر المقبول عند الله سبحانه وتعالى (الرقب، ٢٠١٢).

كما حرص الإسلام على نبذ الألقاب والتمييز بين البشر والسخرية من بعضنا بعضاً، كما أنه لا فرق بين المسلمين سواء معاقين أم غير معاقين أصحاء أو مرضى إلا بالتقوى والعمل الصالح. فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّنْ نِّسَاءٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الْأَسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَنْ لَّمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (سورة الحجرات: الآية ١١) (القدومي، ٢٠٠٤).

ولم تخل السنة النبوية من الأحاديث التي تؤكد لنا أهمية الصبر على البلاء وتجاوزه، ويضرب لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم مثلاً عن الابتلاء وإصابة العيون بالعمى أو بضعف النظر، فأوصانا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصبر لنحصل على المكافأة الجزيلة في حال فقدان البصر، عن أنس ابن مالك رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول {إن الله قال إذا ابتليتُ عبدي بحبيبتيه فصبر عوضتهُ منهما الجنة يُريد عينيه} (رواة البخاري في صحيحه حديث رقم (٥٢٢١) ورواه أحمد في مسنده). ولقد طالبنا الإسلام بتوفير فرص العمل المناسبة للمعاقين، لمساعدتهم على البلاء وتقديرهم ويشمل ذلك توفير التعليم والتدريب المناسب لهم، وتوفير أدوات العمل والتدريب والتعليم والكتب المناسبة لكل حالة، حتى يصبح المعاق طاقة غير مهدورة يستفيد منها المجتمع، ويكسب المعاق رزقه ليفيد نفسه وأسرته، وذلك لأن الله يعين العبد إذا استعان به واجتهد وقوى نفسه (شندي، والشلش، ٢٠١٤).

وذكر ابن حمزه (١٩٩٩) إن من رحمة الله سبحانه وتعالى أنه يبتلي بعض عباده في أبدانهم وجعل من يصبر على هذا البلاء جزاءً عظيماً، وأن نقصان الأعضاء من أعلى مقامات الصبر، وهذا الابتلاء دليل على حب الله سبحانه لعبيه، قال صلى الله عليه وسلم {إذا سبقت للعبد من الله منزلة لم يبلغها بعمله ابتلاه الله في جسده أو في ماله أو في ولده ثم يصبر حتى يبلغه المنزلة التي سبقت له منه} (رواة أحمد في مسنده حديث رقم (٢١٣٠٦) ورواه أبو داود). تلك هي بعض الحقوق التي قررها الإسلام من خلال القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة للمعاقين، وهي حقوق متكاملة وحيوية تدمج المعاقين في مجتمعاتهم ولا تجعلهم عالة على أحد، وتؤمن لهم معيشة كريمة، وكافة الحقوق كالأسياء.

والمتتبع للسلف الصالح من الخلفاء الراشدين وحرصهم على اتباع نهج الرسول صلى الله عليه وسلم يرى أنهم قاموا برعاية الفقراء والمحتاجين والأشخاص ذوي الإعاقة، ويعد سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه أول من سن شريعة اجتماعية لحماية المستضعفين، بحيث أنشأ ديواناً للأطفال المستضعفين وكان يقوم بتمويله من

بيت المال، لقد امتد ذلك النشاط الاجتماعي في عهد الخلافتين الأموية والعباسية، ففي العهد الأموي بُدئ في إقامة المستشفيات الخاصة للبلهَاء والمجانين منذ القرن الأول الهجري وكانوا يعاملون معاملة حسنة، وسار على الدرب الإمام الوليد بن عبد الملك حيث بنى أول مستشفى لمعالجة المجذوبين وكان أول مستشفى من نوعه في العالم، هذا بينما في فرنسا أمر الملك فيليب بحرق جميع المجذوبين(الجرجاوي، ١٩٩٩).

وفي التاريخ الإسلامي نماذج رائعة في العناية بالأشخاص ذوي الإعاقات، فقد كان الخليفة الوليد ابن عبد الملك قد أعطى كُلُّ مُقعد خادماً، وكلُّ ضرير قائداً. وكان الإمام عمر بن عبد العزيز قد كتب إلى أمصار الشام أن ارفعوا إلي كل أعمى في الديوان، أو مُقعد، أو من به الفالج، فأمر لكل أعمى بقائد، ولكل مُقعد بخادم. إن المتتبع للمنهج الإسلامي المتكامل، يجده قد أضفى على ذوي الإعاقة كل الرعاية وكفلهم كفالة شاملة، حيث نادي الإسلام منذ أربعة عشر قرناً بالمحافظة على ذوي الإعاقة وأعطاهم حقوقهم كاملة، ومن رحمة الشريعة الإسلامية بالأشخاص ذوي الإعاقة مراعاتهم في كثير من الأحكام التكليفية والتيسير لهم ورفع الحرج عنهم(العيسوي، ٢٠٠١).

ومن هنا يمكن القول: إن الإسلام والمجتمع المسلم، هو أول من اهتم بذوي الاحتياجات الخاصة، وقدم لهم الخدمة الإيجابية والحقيقية، وسعى بتغيير الصورة الذهنية القائمة للمجتمع تجاههم، ومن المهم لنا ذكر بعض الأشخاص المعاقين الذين لعبوا دوراً كبيراً في تاريخ الإسلام، فعن عبد الله بن أم مكتوم مؤذن الرسول صلى الله عليه وسلم، حيث كان يعاني من فقدان البصر، قد استخلفه الرسول صلى الله عليه وسلم على المدينة في بعض غزواته، وشارك في الجهاد في سبيل الله، على الرغم من رفع الحرج عنه، حتى سقط شهيداً يوم القادسية... كما كان من أول المهاجرين إلى المدينة بعد مصعب بن عمير الذين شاركوا في تعليم أهلها القرآن(القدومي، ٢٠٠٤).

أما بالنسبة لعمر بن الجموح الذي كان أعرج، فما أن نادى مناد للجهاد يوم أحد حتى تجهز للخروج، فحاول بعض أهله منعه، وحدثوا النبي صلى الله عليه وسلم بذلك، فقال عليه السلام {إن الله قد عذرك، فقال والله لأحفرن بعرجتي هذة في الجنة} فأخذ موقعة في مقدمة الصفوف مجاهداً حتى سقط شهيداً (الهمس، ٢٠٠٦).

مع تقدم الزمن عملت الثورات الاجتماعية على الاهتمام بالإنسان الفرد والاهتمام بحقوقه وتخليصه من الظلم، مما ولد عن ذلك الاهتمام بالضعفاء والأشخاص ذوي الإعاقة والبحث عن وسائل متنوعة لاحتوائهم ورعايتهم، وكان التقدم في تعليم الطفل ذي الإعاقة الحسية بداية الطريق لمنطق يدعو إلى إمكانية الاستفادة من طاقات ذوي الإعاقة وقدراتهم، وتوصيل المعلومات لهم بطريقة تناسب درجات إعاقاتهم فكانت طريقة برايل لتعليم المكفوفين وطريقة قراءة الشفاه لتعليم الصم (نتيل، ٢٠٠٤).

ومن ابرز من اهتم بالأطفال ذوي الإعاقة ماريا منتسوري السيدة الإيطالية التي عملت كطبيبة مساعدة في مستشفى بروما وأثناء اشتغالها بالطب وجدت في نفسها ميلاً خاصاً لدراسة التربية ومعالجة ذوي الإعاقة العقلية من الأطفال، ووضعت أساساً لمدرسة جديدة للأطفال المعاقين عقلياً (Bames, ١٩٩٩).

لقد كانت فرنسا السبابة إلى الاهتمام بتربية الأطفال ذوي الإعاقة، وكان أول معهد لذوي الإعاقة في فرنسا سنة ١٩١٠، ثم تلاه أولى معاهد التأهيل لذوي الإعاقة في أمريكا ١٩٢٠، ثم توالى المعاهد بعد ذلك في دول العالم، ولا سيما بعد أن أفرزت الحرب العالمية الأولى والثانية العديد من ذوي الإعاقات الجسدية وما صاحب ذلك من تقدم في الطب وتطور الأساليب والنظريات التربوية والنفسية والاجتماعية (مسلماني، ٢٠١٢).

من هم الأشخاص ذوي الإعاقة:

أشار منيب (٢٠٠٨). تعددت آراء العلماء والباحثين لتحديد المصطلحات والمسميات التي تشير إلى بعض الأفراد الذين يختلفون سلبياً عن غيرهم في جانب أو أكثر من جوانب الشخصية أو مظهر من مظاهر النمو. ومن هذه المسميات العجز (Disability)، الضعف (Impairment)، الإعاقة (Handicap)، الاضطرابات (Disorders)، ولعل أهم ما يؤخذ على هذه المسميات تداولها بين الناس على أساس أنها وصمة اجتماعية، مما ترتب عليه انخفاض مستوى إدراك هؤلاء الأفراد لأنفسهم وتدني تقديرهم لذواتهم، ومن ثم تزايد الإحساس بالعجز والألم النفسي، ولا يمكن من خلالها تحديد احتياجاتهم والخدمة اللازمة لهم، لذلك لجأ بعض الباحثين والعلماء إلى استخدام مصطلحات بديلة تعبر عن التوجه الإيجابي منها مصطلح غير العاديين (Exceptional)، أو ذوي الحاجات الخاصة (Persons with Disabilities).

الإعاقة اصطلاحاً:

الإعاقة تعني قصوراً أو عيباً وظيفياً يصيب عضواً أو وظيفة من وظائف الإنسان العضوية أو النفسية بحيث يؤدي إلى خلل أو تبدل في عملية تكيف هذه الوظيفة مع الوسط، والإعاقة موجودة في تكوين الإنسان وليست خارجة عنه تؤثر على علاقته مع الوسط الاجتماعي بكل أبعاده، الأمر الذي يتطلب إجراءات تربوية واجتماعية وتعليمية خاصة تنسجم مع كل الحاجات التي يتطلبها كل نوع من أنواع الإعاقة (القحطاني، ٢٠١٣).

الأسباب العامة للإعاقة:

حيث يرى الخميسي (٢٠١٠) أن أسباب الإعاقة منها ما يكون وراثياً ومنها ما يكون مكتسباً، حيث أن:

الأسباب الوراثية: يولد بعض الأطفال فيلحظ عليهم منذ اليوم الأول علائم إعاقة، هذه الإعاقة إما بسبب وراثي أو بسبب مرض أصيبت به الأم أثناء الحمل أثر على الجنين.

الأسباب المكتسبة الطارئة: وهي الأسباب التي تدهم الإنسان في حياته في فترة الطفولة أو الشباب أو الشيخوخة، فتلحق به عاهة تسبب له نقصاً ما في جانب من جوانب تكوينه الجسمي أو العقلي أو النفسي، وهذه الأسباب تتشكل في داخل جسم الإنسان وتلحق به الضرر كالأضرار أو تأتي من خارجة كالحوادث والكوارث والحروب.

تصنيفات الإعاقة:

وتشمل أنواع الإعاقات المتنوعة من الإعاقات الجسدية والعقلية التي يمكن أن تعيق أو تقلل من قدرة الشخص على القيام بالأنشطة اليومية. ويمكن وصف هذا الشيء بالعجز أي عجز الشخص عن القيام بوظائفه اليومية (Galy, ٢٠٠٨).

ويمكن تقسيم الإعاقة إلى عدد من الفئات، كما ورد عن (Galy, ٢٠٠٨)، والتي تشمل:

الإعاقة الحركية والفيزيائية: وتشمل هذه الفئة من الإعاقة الأشخاص الذين يعانون من أنواع الإعاقة الجسدية وتكون متفاوتة إما عجز الطرف العلوي، أو عجز الطرف السفلي.

إعاقة الدماغ: وهي إصابات الرأس، وتكون نتيجة الإصابة في المخ وحجم الإصابة تتراوح بين معتدلة ومتوسطة وشديدة.

الإعاقة البصرية: مثل العمى، وضعف الرؤية الشديدة وغيرها.

الإعاقة السمعية: وتكون إما جزئي أو تامة (الصم مع ضعف السمع)، أما الأشخاص الذين يعانون من الصمم الجزئي غالباً ما تستخدم السمع لمساعدتهم.

الإعاقة الإدراكية: وهي نوع من ضعف موجود في الأشخاص الذين يعانون من صعوبات التعلم والقراءة واضطراب الكلام.

الخدمات الأساسية المطلوبة لذوي الإعاقة:

وأشار الخطيب (٢٠٠٤) انه حتى لا يشعر الأشخاص ذوي الإعاقة بأنهم أقل مكانة من الناس أو الأفراد العاديين، وحتى لا يكونوا عالة على غيرهم، أو مصدر قلق وضيق، وانشغال ذويهم عليهم، نظراً لأنهم غير قادرين على حماية أنفسهم في كثير من الأحيان، لذلك فإن المجتمع العالمي، والإقليمي، والمحلي تنبه إلى مثل هذه المخاطر، وإلى جانب أهمية تحقيق العدالة، وتكافؤ الفرص لكل المواطنين داخل المجتمع بغض النظر عن اللون أو الجنس أو الإعاقة، أو اللغة والدين، حتى يؤدي في النهاية إلى المساواة بين أبناء الوطن الواحد، واعتبارهم أعضاء أسرة وطنية واحدة من خلال تقديم الخدمات المنسقة والمنظمة التي تهدف إلى استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة من استعادة قدراتهم.

لقد بينت المادة (٢٤) من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وهذا الحق دون تمييز وعلى أساس تكافؤ الفرص حيث يتعين على الدولة أن تكفل وجود نظام تعليمي شامل على الجميع وهذا يعني أن الدول ملزمة بضمان عدم استبعاد الأشخاص ذوي الإعاقة من نظام التعليم العام على أساس الإعاقة. ويؤكد أن التعليم الشامل ينبغي أن يكون هدف تعليم الأطفال المعوقين. وبالإضافة إلى التعليم الشامل، تلزم الدول بتوفير الدعم اللازم لتيسير التعليم الفعال للأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك توفير ترتيبات تيسيرية معقولة، ومعدلات كافية، وتدابير دعم فردية، فضلاً عن توظيف معلمين مؤهلين ومدربين لتعليم الأشخاص في المدارس العادية (الأمم المتحدة، ٢٠١٣).

لقد أعطى قانون الحقوق المدنية لعام (١٩٤٤) في الولايات المتحدة الأمريكية دعماً وتأييداً لدعاة إدخال الطلبة ذوي الإعاقة ودمجهم في المدارس العامة مع أقرانهم الأسوياء دون تمييز، وأن الدمج هنا وهو مصطلح يستخدم لتعزيز دمج الصغار من الأطفال المعاقين في صفوف مع أقرانهم غير المعاقين قد سلك جهود ناجحة لإلغاء المؤسسات الداخلية للأشخاص المعاقين (Tomlinson, ١٩٨٢).

وإن وضع الأطفال والبالغين ذوي الإعاقات المتوسطة والشديدة ضمن بيئات المجتمع يجسد قدرتهم على العيش حياة طبيعية، لقد أدت هذه التغييرات إلى تنوع في مجتمع الطلبة في مدارس أمريكا وأكدت على الحاجة لاحتضان الأطفال ذوي الحاجات التعليمية الخاصة، لكن ممارسات المدارس العامة نحو الطلبة المعاقين كانت بطيئة (Oliver, 1998).

يمكن أن تتأثر الخبرات المدرسية للطلبة ذوي الإعاقة بشكل إيجابي أو سلبي بمواقف وسلوك الطلاب والموظفين وسياسات المدارس العامة، ويمكن للمرشدين في المدارس أن يأخذوا زمام المبادرة في تقييم المناخ المدرسي فيما يتعلق بالطلبة ذوي الإعاقة والشروع في التدخلات أو الدعوات إلى التغيير عند الاقتضاء. وعلى الرغم من التشريع الاتحادي مثل قانون الأمريكيين ذوي الإعاقة لعام 1990 الذي يحمي الحقوق المتأصلة للأفراد ذوي الإعاقة، كثيرا ما يصاب الأفراد ذوو الإعاقة بالصم، ويواجهون حواجز في المواقف المادية سواء في العمل أم في الحياة اليومية، حيث التشريع لا يمكن أن يحميهم دائما من الأشكال الدقيقة للتمييز والتعامل، وكثيرا ما يكون لدى الطلاب ذوي الإعاقة في سن المدرسة خبرات مدرسية سلبية تتعلق بإعاقهم، ويمكن للمرشدين والمدرسين والمعلمين أن يساعدوا على خلق المزيد من الخيارات الإيجابية في المدارس التي تعزز نموهم الأكاديمي والمهني والشخصي/ الاجتماعي من خلال دراسة مواقف موظفي المدرسة والطلاب وسلوكياتهم وكذلك العوامل النظامية المتعلقة بالمدرسة (Miles, 2002).

وأشار Vaughn (2003) إن الاتصال وتطوير علاقات تعاونية بين الطلبة وأقرانهم ذوي الإعاقة قد يؤدي إلى مواقف إيجابية، وإن الاتصال الإيجابي مع الطلاب ذوي الإعاقة هو الوسيلة الفعالة الوحيدة لمساعدة الطلاب على فهم الطلاب ذوي الإعاقة ومعرفتهم، لذلك فإن تفاعل الطلاب يبدو هدفاً مهماً، مثال ذلك التعلم التعاوني وكذلك حل المشاكل التعاونية وتعزيز أنشطة الخدمة المباشرة مع الطلاب، وكذلك تعليم الأقران والتعاون مع المعلمين في تنفيذ الأنشطة القائمة على الفصول الدراسية.

أما بالنسبة للدمج في العمل انه في جميع أنحاء العالم هناك أدلة هامة على أن الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يقدر عددهم بأكثر من مليار شخص في التقرير العالمي عن الإعاقة لعام (2011) (يساء فهمهم بشكل غير متكافئ في القوى العاملة بالمقارنة مع عامة السكان). وعلى الصعيد العالمي، تشير التقديرات إلى وجود (470) مليون شخص من ذوي الإعاقة في سن العمل وعلى الرغم من امتلاكهم للقدرات والإمكانات المشابهة لعامة الناس إلا أن الغالبية لا يزالون عاطلين عن العمل (50-80%) حسب البلد (Shakespeare, 2006).

لقد نوقشت حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والحق في العمل وتم وضع صك دولي مستقل لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عام ٢٠٠٦ بشكل واضح في المواد (٢٧ و ٢٨ و ٣٢) وكذلك كان الدور الكبير في الاهتمام وتعزيز الحقوق وحمايتها اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن التأهيل المهني والعمالة (الأشخاص ذوي الإعاقة) رقم ١٦٥، والتوصية رقم ١٦٨ لعام ١٩٨٣، ويمكن أن يكون لها إلى جانب حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ٢٠٠٦ تأثير على السياسات والبرامج العالمية التي تتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل، وقد استغلت اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ٢٠٠٦ تماما الاتفاقيات المتعلقة بالتدريب والعمل التي بلغت ذروتها في مادة شاملة، ومفصلة مكرسة لتكامل سوق العمل فيما يتعلق بالقدرة على العمل حيث تنص المادة ٢٧ على ما يلي (United Nations, ٢٠٠٦):

أولاً: تعترف الدول الأطراف بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل، على قدم المساواة مع الآخرين، ويشمل ذلك الحق في الحصول على فرصة لكسب العيش من خلال العمل الذي يختاره أو يقبله بحرية في سوق العمل، وفي بيئة العمل المفتوحة والشاملة والمتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة، تحمي الدول الأطراف وتعزز أعمال الحق في العمل، بما في ذلك الأشخاص الذين يحصلون على إعاقة أثناء العمل باتخاذ الخطوات المناسبة بما في ذلك عن طريق التشريع ومن ذلك في جملة أمور أهمها:

تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول بصورة فعالة إلى برامج التوجيه التقني والمهني العامة وخدمات التعيين والتدريب المهني المستمر.

تعزيز برامج التأهيل المهني، والاحتفاظ بالعمل، وبرامج العودة إلى العمل للأشخاص ذوي الإعاقة.

لقد أكدت اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الحقوق في الاتفاقيات الأخرى، ولكنها أضافت أيضاً ثقلاً سياسياً وقانونياً وأخلاقياً إلى حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل وتكامل سوق العمل وإزالة الحواجز والتمييز بالتعاون مع الدول الأعضاء التي وقعت وصادقة على الاتفاقية، كما قامت هذه الدول وضع أطر السياسات التي تسمح باعتماد الاتفاقية في القوانين الوطنية ومن ثم تيسير إدماج المعاقين في المجتمع (United Nations, ٢٠٠٦).

ولقد ذكرت (Helen ٢٠٠٤) أن (ماركس، ١٩٩٩) ذكر أن من أهم أهداف القانون الأمريكي لعام ١٩٩٠ بالنسبة لعمل الأشخاص ذوي الإعاقة هو محاولة تغيير مواقف الناس من خلال تغيير سلوكياتهم والمساعدة على منح الأفراد ذوي الإعاقة الفرصة للمشاركة على نحو أكمل في المجتمع من خلال ممارسة حقهم في العيش في المجتمع وحقهم للمساهمة بما يمكنهم فعله وبالطرق التي يمكنهم، وذكرت في دراستها أن نظرية (ألبورت، ١٩٥٤) النظرية الإدراكية تقترح أن لتغيير مواقف الناس تجاه الآخرين، هنالك حاجة إلى الاتصال بينهما، ويعتقد أن وضع الأشخاص ذوي الإعاقة في مكان العمل يخلق نقاط اتصال للتفاعلات الاجتماعية التي تحدث، وبالتالي تطبيع التفاعلات. ومن شأن الاتصال أن يغير المواقف التي يتخذها الناس مما يؤدي تغيير المواقف إلى تغيير السلوك.

ومن الفوائد المقصودة من نقل الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مكان العمل الرئيسي خلق حياة أكثر إشباعاً لهم، من خلال زيادة فرص تنمية الصداقة. والافتراض الأساسي هو أن الأشخاص ذوي الإعاقة لديهم نظام دعم بشكل عام وفي مكان العمل مقارنة بنظم الدعم الاجتماعي لزملائهم من غير ذوي الإعاقة (Miles, ٢٠٠٢).

لقد كانت السنة الدولية للأمم المتحدة للأشخاص ذوي الإعاقة، التي احتفل بها في عام ١٩٨١م، تمثل علامة بارزة في السعي إلى تحقيق حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في كندا، وقد عززت هذه المبادرة وعقد الأمم المتحدة لذوي الإعاقة اللاحقين (١٩٨٣-١٩٨٩) مستوى غير مسبوق من الاهتمام العام والسياسي في كندا فيما يتعلق بالحقوق والفرص المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة. وقد أدى هذا الوعي العام المتزايد بقضايا الإعاقة إلى إثارة حملات لإدراج الإعاقة في ميثاق الحقوق والحريات (United Nations, ١٩٩٤).

إن دمج الأشخاص ذوي الإعاقة لا يقتصر على ناحية معينة فمما تم تعزيزه أيضاً أن الألعاب الأولمبية هي أيضاً طريقة حيوية لتغيير الطريقة التي يفكر بها الناس بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة حيث تأمل لجنة ريو (٢٠١٦) المنظمة للألعاب الأولمبية لذوي الإعاقة في رفع مستوى الوعي بقدرات الأشخاص ذوي الإعاقة، وحيث يتعلم عشرات الآلاف من المتطوعين والأشخاص المشاركين في دورة الألعاب أفضل السبل للاستجابة لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الأشخاص الذين يعانون من إعاقة، وكيفية التعامل معهم بالتفاهم والاحترام (World Bank, ٢٠٠٧).

لقد ازداد الاهتمام بالأطفال ذوي الإعاقة خاصة الإعاقة العقلية وذلك أثناء فترة رئاسة الرئيس جون كيندي للولايات المتحدة الأمريكية منذ أوائل الستينات في أمريكا، وكان هذا الاهتمام يرجع إلى أن شقيقة الرئيس وهي روز ماري (Rose Mary) مصابة بالإعاقة العقلية. إضافة إلى ذلك، فقد ساعدت بعض النماذج الإيجابية على الاهتمام بالمعاقين واعتبارهم من المتميزين في المجتمع، وذلك على سبيل المثال، السيدة هيلين كيلر (Helen Keller) والتي فقدت بصرها وسمعتها في الثانية من عمرها نتيجة إصابتها بالحمى الشوكية. فعلى الرغم من إعاقاتها المتعددة إلا أنها أصبحت كاتبة ذات شهرة عالمية كبيرة بعد أن تدربت على يد معلمتها آنا سوليفان (Anne Sullivan) باستخدام حاسة اللمس (أبو حبيب، ١٩٩٨).

ومن النماذج أيضاً، هو النجاح العلمي الكبير الذي حققه العالم إلبرت إينشتين (Albert Einstein) الذي كان يعاني من صعوبات التعلم بما في ذلك التأخر في النمو اللغوي في مرحلة الطفولة فهو عالم فيزياء ألماني واضح النظرية النسبية الخاصة والنظرية النسبية العامة الشهيرتين، وحائز على جائزة نوبل في الفيزياء عن بحثه التأثير الكهروضوئي عام ١٩٢١م (الصرايرة، ٢٠٠٦).

ومن النماذج المميّزة أيضاً العالم البريطاني الجنسية ستيفن (Stephen William Hawking) وهو من أبرز علماء الفيزياء النظرية على مستوى العالم، درس في جامعة أكسفورد وحصل منها على درجة الشرف الأولى في الفيزياء، أكمل دراسته للحصول على الدكتوراه في علم الكون، له أبحاث نظرية في علم الكون وأبحاث في العلاقة بين الثقوب السوداء والديناميكا الحرارية، وله أبحاث ودراسات في التسلسل الزمني، لم تتوقف برغم من أنه يعاني من شكل نادر مبكر الظهور وبطيء التقدم من التصلب الجانبي الضموري الذي سبب له شلل تدريجي (Gribbin، ٢٠٠٢).

وعلى الصعيد الإسلامي لا ننسى الإمام الحافظ الترمذي، أحد أئمة علماء الفقه والحديث وحفاظه، حيث أنه أصيب بالعمى من كثرة بكائه لشعوره بالخوف والورع والزهد من الله، وكان يتمتع بملكة الحفظ وسعة العلم وأشتهر بتصنيفه لكتاب الجامع لسنة النبي صلى الله عليه وسلم وطبع فيه عدد كبير جداً من الأحاديث النبوية الشريفة. أما على الصعيد العربي، لا ننسى عميد الأدب العربي طه حسين وإنجازاته الأدبية الجليلة رغم فقدانه للبصر منذ طفولته المبكرة، والشاعر الكويتي الكبير فهد العسكر الذي أبدع بقصائده وحصل على جائزة الأزهر للشعر والأدب رغم فقدانه للبصر منذ طفولته (Ahmad، ٢٠٠٧).

إن الكثير من الأشخاص ذوي الإعاقة يتميزون عن غيرهم فمنهم المبدعين والعلماء الأفاضل ومنهم المثقفون فلا يسعنا أن لا نتذكر الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز رحمة الله من مدينة الرياض، الذي أصيب بمرض في عينيه وفقد بصره لكنه حفظ القرآن الكريم قبل سن البلوغ، وأتم تعليمه في العلوم الشرعية وتم تعيينه في القضاء، وتولى عدة مناصب من بينها رئاسة هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية (الحارثي، ١٩٩٩).

أما في دولة الإمارات العربية هاهو التحدي الذي يؤهل السيد (حيدر طالب) موسوعة غينيس، فبرغم إعاقته على الكرسي المتحرك، فإنه استطاع أن يتفوق على كثيراً من أقرانه العاديين، حيث يعمل حالياً، مدير عام مشاريع الثقة للتأهيل وتشغيل ذوي الإعاقة، وعضو مجلس الاتحاد العالمي لذوي الإعاقة ومقره تركيا، ومدير المكتب الإقليمي للاتحاد العالمي للمعاقين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو أول بطل من ذوي الإعاقة يدخل موسوعة غينيس في مسيرة، قطعها بكرسيه المعدل بالطاقة الشمسية، من الشارقة إلى أبو ظبي في عام ٢٠٠٨، كما حصد المركز الأول في المجال العلمي عام ٢٠٠٤ (محسن، ٢٠١٤).

ومن خلال هؤلاء النماذج من العلماء والفلاسفة نستنتج أن الإعاقة ليست عجزاً وإنما هي حافز لصناعة النجاحات ومجابهة التحديات، واستكشاف آفاق إبداعية وقيادية رائعة وتحقيق إنجازات يعجز عنها الأفراد غير ذوي الإعاقة، وها هو التاريخ الإنساني خير دليل على ذلك حيث يحفل بشواهد مضيئة وراسخة في الأذهان. لقد ازداد الاهتمام بالأشخاص ذوي الإعاقة نتيجة للأعداد الكبيرة حيث تشير إحصائية أصدرتها منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي مؤخراً أن عدد ذوي الإعاقة من سكان العالم يتجاوز مليار شخص، وهذه النسبة ارتفعت من ١٠% في السبعينات إلى ١٥% حتى الآن. وأن حوالي ٨٠% من هؤلاء الأشخاص ذوي الإعاقة يعيشون في الدول النامية (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٣).

مراحل العناية الدولية بذوي الإعاقة:

لقد شكلت رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة إحدى أهم اهتمامات الدول والمنظمات العالمية المعاصرة والتي تنبثق من مشروع حقوق الأفراد ذوي الإعاقة في الحصول على فرص متكافئة مع غيرهم من العاديين في كافة مجالات الحياة وفي حقهم بالعيش بحرية وكرامة، وأصبح العناية بذوي الإعاقة يشكل أحد المعايير الأساسية الذي يقاس بموجبها حضارة الأمم ومستويات تقدمها، فالاهتمام بهذه الشريحة يعتبر مظهراً حضارياً (الأمم المتحدة، ٢٠١٣)

لقد أشار (٢٠٠٢) Christopher في دراسته أن الجمعية العامة للأمم المتحدة اعتمده في دورتها العادية السابعة والثلاثين عام ١٩٨٢ برنامج العمل العالمي المتعلق بذوي الإعاقة، وكان الغرض من ذلك البرنامج هو تعزيز تدابير الوقاية من الإعاقة وإعادة التأهيل وتحقيق الأهداف، (المشاركة الكاملة) للمعوقين في الحياة الاجتماعية والتنمية والمساواة. وشدد البرنامج أن هذه المفاهيم ينبغي أن تطبق بنفس النطاق والإلحاح لجميع البلدان، بصرف النظر عن مستوى تنميتها. وخلال هذه الحقبة كان الاهتمام والوعي العامين موجها نحو توفير الفرص المتاحة نفسها للمواطنين العاديين. وفي وقت لاحق، بدأ نفاذ عقد الأمم المتحدة للمعوقين (١٩٨٣-١٩٩٢) بعد ذلك بيد أن أعداد المعوقين تتزايد فعلا بيد أن حالتهم لم تتحسن كثيرا، وكما ذكر في دراسته قد وصل أعداد المعاقين لعام (٢٠٠٢) أكثر من ٦٠٠ مليون شخص من ذوي الإعاقة في جميع أنحاء العالم و١٨٠ مليون طفل، و٤٠٠ مليون شخص يعيشون في البلدان النامية و٨٠ مليون في أفريقيا.

وأشار الظاهر (٢٠٠٨) إن شعور الفرد بالنقص قد يدفعه إلى حالة من التعويض لسد هذا النقص من خلال استغلال بعض القدرات التي يمكن النهوض بها والتميز بها، وإن التربية الحديثة تركز على المتعلم أكثر من تركيزها على المناهج، ويجب أن نقر بأن الخدمات التي يحتاجها الأشخاص ذوي الإعاقة كثيرة ومتنوعة، ولا يمكن بشكل واقعي أن تكون جهة واحدة قادرة أن تقدم هذه الخدمات، وإنما يفترض أن تشترك بها جهات متعددة تبدأ بالأسرة، والمؤسسات التعليمية، والمؤسسات الاجتماعية والمؤسسات الإعلامية، والمؤسسات الصحية ومراكز العلاج الخاصة.

أعلنت هيئة الأمم المتحدة سنة ١٩٧٥م مجموعة من القرارات الإنسانية الخاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتي تضمنت جملة من القرارات أهمها حقوق ذوي الإعاقة في الحياة والمواطنة والمساواة وحقه في العمل وممارسة نشاطاته الحياتية العادية. وفي عام ١٩٨١ صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بإعلان هذا العام عاماً دولياً للمعاقين، وبين عامي ١٩٨٣- ولغاية ١٩٩٢م صدرت العديد من القرارات التي تؤكد وجوب رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة والاهتمام بهم (إبراهيم، ٢٠٠١).

ومن القوانين والتشريعات المهمة المتعلقة بالدمج في فبراير عام ١٩٩٦ حيث نشرت منظمة اليونسكو وثيقة بعنوان (التشريعات المتصلة بتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة) أبرزت فيها جهود ٥٢ دولة بشأن دمج الأطفال ذوي الإعاقة في التعليم النظامي، وقد تعددت المؤتمرات العالمية والإقليمية التي ركزت على حقوق ذوي

الإعاقة في التعليم، ومنها مؤتمر سيرلانكا عام ١٩٩٤، ومنتدى داكار عام ٢٠٠٠، ومؤتمر اليونسكو الإقليمي في الدول العربية (بيروت-٧-١٠ مايو ٢٠٠١) حول إدماج ذوي الإعاقة من التلاميذ في التعليم النظامي (وتوت والصواف، ٢٠١٣).

إن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة هي معاهدة دولية لحقوق الإنسان تابعة للأمم المتحدة تهدف إلى حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكرامتهم، يلزم الأطراف في الاتفاقية تعزيز التمتع الكامل بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم وضمان تمتعهم بالمساواة الكاملة بموجب القانون، ففي عام ٢٠٠٠ أصدر قادة خمس منظمات إعاقة غير حكومية دولية إعلاناً داعياً جميع الحكومات لدعم الاتفاقية، وفي عام ٢٠٠١ قررت الجمعية العامة بناء اقتراح من المكسيك التي أنشئت لجنة مخصصة للنظر في مقترحات لوضع اتفاقية شاملة ومتكاملة لتعزيز وحماية حقوق وكرامة الأشخاص ذوي الإعاقة على أساس نهج شمولي (United Nations, ٢٠٠٦).

في ١٣ ديسمبر /كانون الأول ٢٠٠٦، وافقت الأمم المتحدة رسمياً على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وهي أول معاهدة لحقوق الإنسان في القرن الحادي والعشرين، لحماية وتعزيز حقوق وفرص ما يقدر ب ٦٥٠ مليون شخص معوق في العالم واعتباراً من نيسان /أبريل ٢٠١١، صدق على الاتفاقية ٩٩ من الموقعين البالغ عددهم ١٤٧. ويتعين على البلدان التي توقع على الاتفاقية اعتماد قوانين وطنية وإزالة القوانين القديمة، حتى يتمكن الأشخاص ذوو الإعاقة المساواة في الحقوق في التعليم والتوظيف والحياة الثقافية، والحق في امتلاك الممتلكات وعدم التعرض في التمييز في الزواج (United Nations, ٢٠٠٧).

تعكس اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي تُعد صكاً من صكوك حقوق الإنسان وتتسم ببعده تنموي اجتماعي صريح، تحولاً دفيناً في عمليات الاستجابة لمقتضيات العجز. فقد أصبح العجز يُعرّف فيها بقضية عامة ينبغي مراعاتها في جميع البرامج، بدلاً من قضية موضوعية قائمة بحد ذاتها. ولم يعد يُنظر إلى المعوقين بمنظار الإحسان والطب والرعاية، بل أصبح يُنظر إليهم بعضهم أفراداً يتمتعون بالحقوق المشروعة في المساواة والعدل وتقرير المصير (Hammel, ٢٠٠٦).

تقوم منظمة الصحة العالمية، بالاشتراك مع المراكز المتعاونة والشركاء، بمساعدة الدول الأعضاء بالطرق التالية:

دعم أنشطة التوعية وتنفيذ اتفاقية حقوق المعوقين:

تعكف منظمة الصحة العالمية على تعميم المعلومات عن الاتفاقية والبروتوكول الاختياري وتعزيز فهم أهمية الاتفاقية ودعم الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها بموجب الصكين المذكورين.

دمج حقوق المعوقين في عمل المنظمة:

أنشأت منظمة الصحة العالمية فرقة عمل تُعني بضمان دمج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بطريقة مناسبة في برامج المنظمة ومشاريعها وضمان وصولهم إلى مكاتبها ووصولهم على مواردها الإعلامية واستفادتهم من فرص العمل فيها (World Health Organization, 2011).

لقد أصبحت اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة هي إحدى اتفاقيات حقوق الإنسان بدعم قوى من جميع المجموعات الإقليمية. وقعت 159 دولة على الاتفاقية عند إقرارها في عام 2007 وصادقت 126 دولة على الاتفاقية في غضون السنوات الخمس الأولى، لقد كانت الأردن وتونس أول دولتين عربيتين صادقتا على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعد الأردن من أوائل الدول التي صادقت على الاتفاقية بتاريخ 2008/03/31 معلناً التزامه بتنفيذ بنود الاتفاقية تحقيقاً لهدفها وغايتها (كباره، 2008).

أما دولة الإمارات العربية فقد أصدر رئيس الدولة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان مرسوماً اتحادياً، بالتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الدولية الشاملة والمتكاملة لحماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكرامتهم عام 2009، حيث برهنت دولة الإمارات العربية المتحدة بانضمامها لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في 19/آذار/2010، على التزامها الراسخ بالمضي قدماً نحو بناء مجتمع يتسم بالتكافل والرحمة وقائم على العدالة الاجتماعية، واعترافها بضرورة كفالة التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع فئات المجتمع على نحو متساو (التقرير الأولي بشأن الاتفاقية الدولية لحقوق ذوي الإعاقة في الإمارات، 2012).

لقد حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ نشأتها على تضمين دستورها وقوانينها المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما عملت على الانضمام والتصديق على الاتفاقيات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، فانضمت إلى الاتفاقية الدولية للقضاء

على جميع أشكال التمييز العنصري عام ١٩٧٤م وإلى اتفاقية حقوق الطفل عام ١٩٩٧م، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام ٢٠٠٤م، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عام ٢٠١٠م (مؤسسة زايد العليا، ٢٠١٧).

الأشخاص ذوي الإعاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة:

أولت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ قيامها بتاريخ ٢/كانون الأول/١٩٧١م الاهتمام في قضية الإعاقة كل أنواع الرعاية والاهتمام على اعتبار الأشخاص ذوي الإعاقة جزءاً لا يتجزأ من المجتمع ولهم الحقوق وعليهم من الواجبات ما لدى أفراد المجتمع غير المعاقين وحققت الدولة الكثير من الإنجازات عبر السنوات الماضية في مجال توفير سبل الحياة الكريمة لذوي الإعاقة وتمكينهم من كافة الحقوق التي أقرتها قوانين الدولة وأكد عليها الموروث الاجتماعي لمجتمع الإمارات، ويشهد على هذه الإنجازات مؤشرات التنمية والتقارير الدولية ومؤشرات الأهداف الإنمائية الألفية وغير ذلك من المؤشرات، وأصبحت دولة الإمارات نموذجاً يحتذى به في مجال التنمية البشرية وتوفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع بمن في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة (التقرير الاولي للإمارات، ٢٠١٢).

يعد دستور دولة الإمارات العربية المتحدة المرجعية الأساسية لجميع القوانين التي تصدر في الدولة بهدف تنظيم علاقات الأفراد والمؤسسات في الدولة، بالإضافة إلى قيام السلطات الاتحادية والمحلية بإصدار العديد من القوانين المنظمة للمجالات المدنية والتجارية والجنائية والقضائية المتنوعة، كما حرصت الدولة على الانضمام إلى المنظمات الإقليمية والدولية والمصادقة على العديد من الاتفاقيات الإقليمية والدولية ذات الصلة (التقرير الأولي بشأن الاتفاقية الدولية لحقوق ذوي الإعاقة، ٢٠١٢).

وتتميز الضمانة الدستورية لحقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة بأن الحقوق والحريات جاءت مكفولة في نصوص قانونية وردت في صلب الدستور الأمر الذي يضيف سموها على التشريعات والقوانين العادية ويعطيها صفة الإلزام ويمنع إمكانية قيام جدل حول قيمتها القانونية، خاصة وأنها جاءت متسقة مع جميع المعايير التي أقرها المجتمع الدولي في مجال حقوق الإنسان، كما أفرد الدستور الباب الثالث منه للحريات والحقوق والواجبات العامة وأورد العديد من النصوص (المواد من ٢٥-٤٤) التي تكفل حماية هذه الحريات والحقوق، وفضلاً عن ذلك فقد تضمن الباب الثاني من الدستور "الدعامات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للاتحاد" والذي يشمل على العديد من مبادئ حقوق الإنسان الواردة في تلك المواثيق الدولية (المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة، ٢٠١٧).

لقد نصت المادة ١٢٥ من الدستور على أن تقوم حكومات الإمارات المحلية باتخاذ ما ينبغي من تدابير لتنفيذ القوانين الصادرة عن الاتحاد والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي يبرمها، بما في ذلك إصدار القوانين واللوائح والقرارات والأوامر المحلية اللازمة لهذا التنفيذ، وللسلطات الاتحادية الإشراف على تنفيذ حكومات الإمارات للقوانين والقرارات والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والأحكام القضائية الاتحادية، وعلى السلطات الإدارية والقضائية المختصة في الإمارات تقديم كل المساعدات الممكنة لسلطات الاتحاد في هذا الشأن (التقرير الأولي بشأن الاتفاقية الدولية لحقوق ذوي الإعاقة، ٢٠١٢).

تعد إدارة وتأهيل المعاقين بوزارة الشؤون الاجتماعية الجهة المسؤولة عن متابعة وتنسيق الجهود الوطنية في مسألة رعاية وتأهيل وإدماج المعاقين وكذلك في الإشراف على عملية التقارير الوطنية في هذا المجال التي تقدم إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الدولية لحقوق ذوي. حيث تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية، وهي الوزارة المعنية بالسياسات الاجتماعية الخاصة بذوي الإعاقة بالمهام الموكلة إليها بموجب القانون الاتحادي رقم (٢٩) لعام ٢٠٠٦م المعدل بالقانون الاتحادي رقم (١٤) لعام ٢٠٠٩م الخاص بحقوق ذوي الإعاقة (مؤسسة زايد العليا، ٢٠١٧).

حيث اعتبرت الوزارة الجهة الاتحادية المخولة بمتابعة تطبيق القانون وأنيط بها القيام بإنشاء وترخيص المراكز الحكومية والخاصة والتي تعني برعاية وتأهيل ذوي الإعاقة، إضافة إلى المتابعة والتنسيق مع مؤسسات الدولة المختلفة لأجل تطبيق الاتفاقية الدولية الخاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. تتولى إدارة رعاية ذوي الإعاقة اقتراح الخطط والبرامج التي تكفل مصلحة الأشخاص ذوي الإعاقة وتأهيلهم وتطوير الخدمات الخاصة بهم ومتابعة تنفيذ التشريعات والاتفاقيات الدولية الخاصة بهم ومنها الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والإشراف على مراكز تأهيل ذوي الإعاقة الحكومية والخاصة. وتتولى إدارة الضمان الاجتماعي للوزارة تحقيق الأمن الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرههم (التقرير الأولي بشأن الاتفاقية الدولية لحقوق ذوي الإعاقة، ٢٠١٢).

لا يقتصر توفير الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة وتطوير وتنفيذ التشريعات الخاصة بهم على جهة واحدة في الدولة، بل أن جميع الأطراف الحكومية والأهلية تشترك في تنفيذ سياسات الدولة الخاصة بذوي الإعاقة، ومن هذه المؤسسات على سبيل المثال: وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الصحة، وزارة التربية والتعليم، مؤسسة

زايد العليا للرعاية الإنسانية وشؤون القصر في أبو ظبي، مدينة الشارقة للخدمات الإنسانية، هيئة المعرفة وهيئة تنمية المجتمع في دبي، جمعية أهالي ذوي الإعاقة، جمعية الإمارات لمتلازمة داون، مؤسسة تمكين- مراكز تأهيل وتدريب المعاقين الخاص (همام، ٢٠١٤).

لقد اهتمت الدولة بذوي الإعاقة قبل صدور الاتفاقية الدولية لحقوقهم، وقد تجلّى هذا الاهتمام في صدور التشريعات والقوانين والقرارات الوزارية الرامية إلى تحقيق مصلحة هذه الفئة من أفراد المجتمع وتوجهت هذه التشريعات بالقانون الاتحادي رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٦ بشأن حقوق المعاقين، الذي أقر مجموعة كبيرة من الحقوق لذوي الإعاقة وحدد التزامات وزارات ومؤسسات وهيئات الدولة تجاه هذه الفئة من المجتمع، وجاء التوقيع على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الملحق في تاريخ ١٢/شباط/فبراير ٢٠٠٨ كي يؤكد التزام الدولة بهذه الحقوق. وتمت المصادقة على الاتفاقية بمرسوم صادر عن رئيس الدولة في تاريخ ٢٤/كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ والمنشور بالجريدة الرسمية عدد ٢٠١٠. واكتسبت المشاريع والمبادرات والأنشطة الخاصة بذوي الإعاقة التي تنفذها وزارات ومؤسسات الدولة وهيئات المجتمع المدني زخماً كبيراً بعد توقيع الدولة ومصادقتها على هذه الاتفاقية. وبهدف ضمان التطبيق الأمثل للاتفاقية والقوانين المحلية تسارعت الخطى إلى إنجاز وتطوير مبادرات جديدة في مجالات متعددة مثال الدمج التربوي والاجتماعي والبيئة المؤهلة والصحة والتعليم وتوفير فرص العمل وغير ذلك من المجالات (التقرير الأول لذوي الإعاقة في الإمارات، ٢٠١٢).

وكما أشار التقرير الأول لدولة الإمارات (٢٠١٢) وتماشياً مع المصطلحات المستخدمة في الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتعريفات الواردة بها، فقد تم إجراء تعديل للمسميات الواردة في القانون الاتحادي رقم (٢٩) لعام ٢٠٠٦ من "ذوي الاحتياجات الخاصة" إلى "ذوي الإعاقة" وذلك بموجب المرسوم الصادر عن رئيس الدولة بشأن القانون الاتحادي رقم (١٤) لعام ٢٠٠٩ الخاص بحقوق المعاقين.

ومن جملة التشريعات التي صدرت بعد توقيع الاتفاقية الدولية والمصادق عليها ما يلي :

القانون الاتحادي رقم ٩ لعام ٢٠١١ في شأن الموارد البشرية في الهيئات التابعة للحكومة الاتحادية الذي يعطي الأولوية للأشخاص ذوي الإعاقة في شغل الوظائف العامة.

قرار مجلس الوزراء رقم ٢٩ لعام ٢٠٠٨ بشأن الهيكل التنظيمي للتعليم الخاص.

قرار مجلس الوزراء رقم ٢١ لعام ٢٠٠٨ المتعلق بمضاعفة المساعدات الاجتماعية المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة.

قرار وزير التربية والتعليم ١٦٦ لعام ٢٠١٠ اعتماد القواعد العامة للتربية الخاصة في المدارس الحكومية والخاصة.

قرار وزير التربية والتعليم رقم ١٨٨ لعام ٢٠١٠ بشأن اعتماد المدارس المشاركة في مبادرة دمج الفئات الخاصة.

قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ٤٧٩ لعام ٢٠١٠ المتعلق بدمج الأطفال المعاقين في الحضانات.

قرار وزير الصحة رقم ٢٨٤ لعام ٢٠١١ بشأن تشكيل اللجنة المتخصصة بالخدمات الصحية والتأهيل للمعاقين (التقرير الأولي لدولة الإمارات، ٢٠١٢).

القانون المحلي رقم ٢٧ لعام ٢٠٠٦ في شأن إدارة الموارد البشرية للدوائر والهيئات الحكومية التابعة لإمارة دبي الذي يلزمها بتزويد العاملين لديها من ذوي الإعاقة بكافة الوسائل الملائمة لتأدية واجباتهم الوظيفية مع تجهيز أماكن عملهم بما يتناسب وطبيعة احتياجاتهم الخاصة.

القانون المحلي رقم (١) لعام ٢٠٠٦ المعدل بالقانون المحلي ١ لعام ٢٠٠٨ الخاص بالخدمة المدنية في الهيئات التابعة لإمارة أبو ظبي الذي يلزم الهيئات بتخصيص ٢ في المائة من شواغرها للأشخاص ذوي الإعاقة (التقرير الأولي لدولة الإمارات، ٢٠١٢).

مؤسسة زايد العليا:

مؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية وذوي الاحتياجات الخاصة هي مؤسسة حكومية مستقلة تأسست بموجب القانون رقم (٢) لسنة ٢٠٠٤، لتقديم الخدمات الاجتماعية والإنسانية لذوي الاحتياجات الخاصة في إمارة أبو ظبي ولدعم دور هذه الفئة كأعضاء فاعلين في المجتمع، ولتشجيع العمل التطوعي في مجال الخدمات الإنسانية من خلال برامج تثقيف للجميع وتحسين جودة الخدمات المقدمة باستمرار وقياس ذلك بإجراء الدراسات والبحوث. يعد الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة هدفا رئيسيا في أجندة حكومة أبو ظبي والذي استمدت منه مؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية رؤيتها، حيث ترجمها قطاع ذوي الاحتياجات

الخاصة في مؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية إلى برامج فاعلة على أرض الواقع حيث سعى من خلال هذه البرامج إلى تنمية اتجاهات مجتمعية إيجابية نحو الفئات الخاصة بالدرجة الأولى ومن ثم الرقي بمستوى الخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة وفقاً للممارسات العالمية الأكثر فاعلية (مؤسسة زايد العليا، ٢٠١٧).

يعتبر قطاع ذوي الاحتياجات الخاصة هو القطاع الأكبر في مؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية حيث يدير مجموعة من مراكز الرعاية والتأهيل الحكومية وغيرها من المرافق الخدمية المتخصصة بتقديم أفضل ممارسات التعليم والتدريب والتأهيل المعترف فيها عالمياً (همام، ٢٠١٤).

توحيداً للجهود المبذولة في مجال رعاية ذوي الإعاقة وبأوامر من المغفور له صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان "رحمه الله"، أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله أبان توليه مسؤولية ولاية العهد بتاريخ ١٩ أبريل عام ٢٠٠٤ الموافق ٢٩ صفر لعام ١٤٢٥ هجرية القانون (٢) بإنشاء مؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية وذوي الاحتياجات الخاصة في إمارة أبو ظبي ويضم إليها جميع مراكز ومؤسسات دور الرعاية الإنسانية والخدمات الاجتماعية لذوي الإعاقة كما يضم إلى المؤسسة كل ما ينشأ مستقبلاً من جهات في إمارة أبو ظبي لتحقيق الأهداف الإنسانية. وقد صدر مرسوم أميري رقم (٧) لسنة ٢٠١٤ بإعادة تشكيل مجلس إدارة مؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية وذوي الاحتياجات الخاصة برئاسة سمو الشيخ/ خالد بن زايد آل نهيان (التقرير الأولي للإمارات، ٢٠١٢).

خدمات المؤسسة:

تضم مؤسسة زايد العليا المراكز والنوادي المختصة لذوي الإعاقة، وتوفر مؤسسة زايد العليا الخدمات المتكاملة التي تهدف إلى إعادة تأهيل الأشخاص من ذوي الإعاقة في المجتمع وتشمل هذه الخدمات التدريب والتعليم والتدريب المهني والتأهيل العلاجي (التقييم، التدخل المبكر، العلاج الطبيعي، العلاج الوظيفي، علاج النطق، ورش عمل التدريب المهني) والرعاية النفسية والإرشاد الأسري وكذلك دعم الأنشطة التعليمية والرياضية. خطت المؤسسة خلال مسيرتها في مجالات الرعاية الإنسانية خطوات ناجحة، من أبرزها سعيها نحو توصيل خدمات الرعاية والتأهيل لفئات ذوي الإعاقة إلى كافة مناطق الإمارة، واستمرت مسيرتها لرعاية تلك الفئات تنفيذاً لتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبو ظبي نائب القائد

الأعلى للقوات المسلحة، بشأن التوسع في الخدمات التي تقدمها واستحداث وحدات علاجية وشعب جديدة في المراكز كافة في أبو ظبي والعين والمنطقة الغربية. يتبع الأمانة العامة للمؤسسة ثلاثة قطاعات وهي قطاع الدعم المالي والإداري وقطاع ذوي الاحتياجات الخاصة (مؤسسة زايد العليا، ٢٠١٧).

تقوم المؤسسة برعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة بتقديم خدمات التقييم الشامل للحالات والتدخل المبكر، والخدمات التعليمية، وخدمة الإرشاد النفسي والاجتماعي، والتدريب والتأهيل المهني، وخدمات العلاج الطبي والخدمات الرياضية، وخدمات الطباعة بنظام برايل وتكبير النصوص، ومساعدتهم في إيجاد فرص العمل المناسبة من خلال مراكزه، المنتشرة على نطاق إمارة أبو ظبي. ترتبط جميع المراكز التابعة للقطاع بقاعدة متينة من العلاقات الوثيقة، والشراكات الفاعلة مع مختلف الجهات والشرائح المحلية والإقليمية والعالمية، حيث استطاعت المراكز كسب ثقة هذه المحافل نتيجة لجهود القطاع الرائدة في مجال الرعاية والتأهيل و التي تصبو جميعها إلى تحقيق مبدأ الدمج الشامل لأبنائنا من ذوي الإعاقة على كافة الأصعدة (مؤسسة زايد العليا، ٢٠١٧).

رؤية ورسالة المؤسسة:

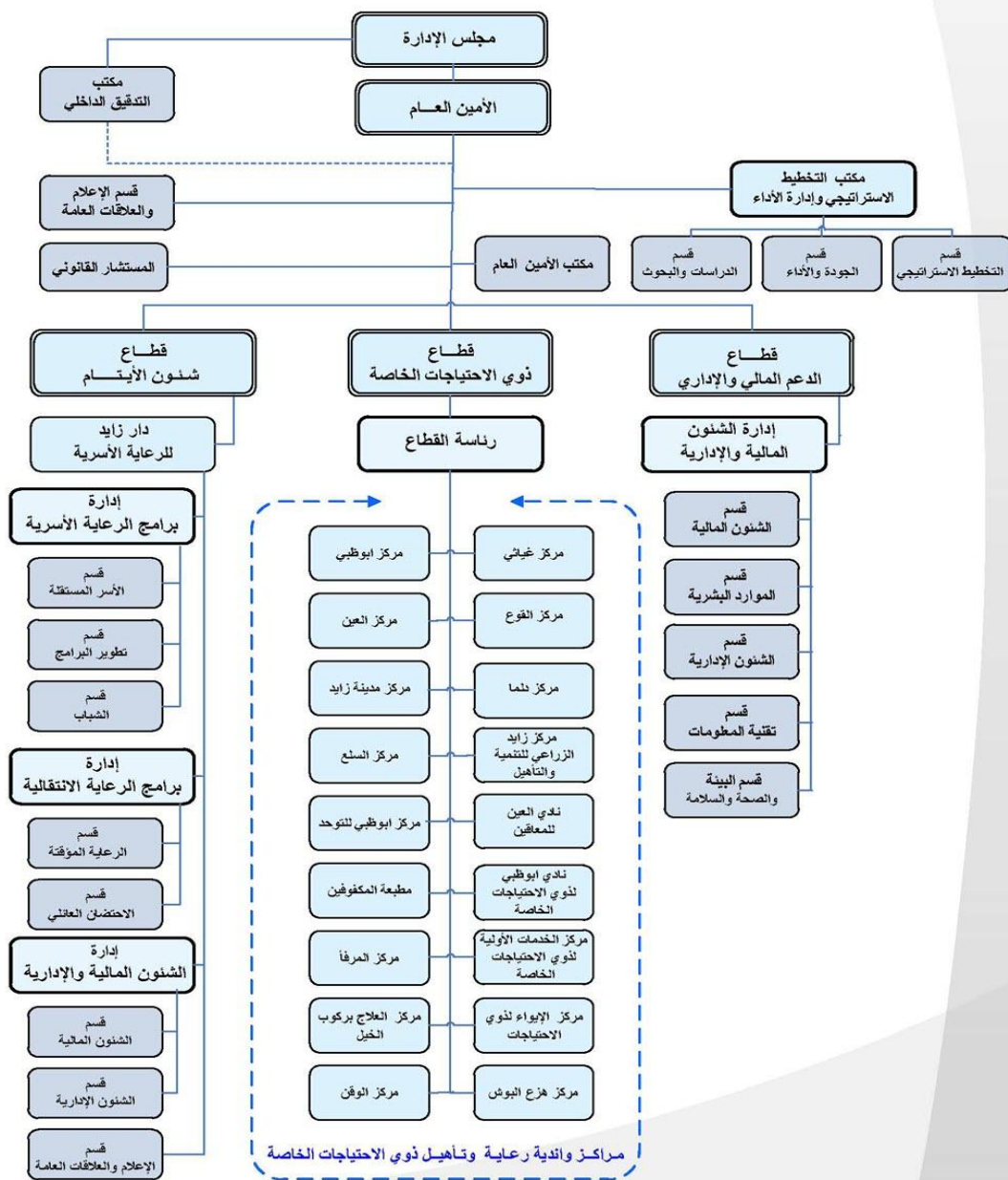
الرؤية: حقوق متكافئة تعمق السعادة والتمكين المجتمعي للأشخاص من ذوي الإعاقة.

الرسالة: نعمل في مؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية على تقديم خدمات متطورة للأشخاص ذوي الإعاقة ونستثمر مواردنا وطاقاتنا في بيئة إيجابية لتمكينهم تعليمياً ووظيفياً وثقافياً واجتماعياً بما يناسب إمكاناتهم وتطلعاتهم وتسهم في زيادة تفعيل أدوار المجتمع وتحقيق التنمية الاجتماعية (مؤسسة زايد العليا، ٢٠١٧). والشكل رقم (١) يمثل الهيكل التنظيمي لمؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية وذوي الاحتياجات الخاصة.

نسبة ذوي الإعاقة في الإمارات:

لقد أكدت مؤتمر (قادرون) ٢٠١٥ لدعم ذوي الإعاقة أن عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في الدولة يبلغ ٢١ ألفاً و٩٦٥ شخصاً، وعدد الطلبة ذوي الإعاقة الذين تم دمجهم في المدارس ١٢ ألفاً و٥٠٠ طالب، وأن ٨٠% من ذوي الإعاقة يمكنهم العمل والإسهام في المجتمع من دون تدخل.

لقد أكد مجلس أبو ظبي للتعليم أن عدد الطلبة ذوي الإعاقة المدمجين في مدارس أبو ظبي بلغ ٥٥١٧ طالباً وطالبة، وقد أظهر مركز الإحصاء التقرير الأخير من العام ٢٠١٠-٢٠١١ إلى العام ٢٠١٣-٢٠١٤ أن ذوي الإعاقة الذين تم دمجهم قد ازداد وان النسبة وصلت إلى ١٠٣,٨%، كما ارتفع عدد مدارس أبو ظبي الحكومية، التي تقدم خدمات التربية الخاصة ٢٠٢ مدرسة، بزيادة بلغت ٣٩,٩%. لقد أكدت مؤسسة زايد للرعاية الإنسانية أن عدد ذوي الإعاقة في أبو ظبي ١١ ألفاً و٦٠٦، وأن هنالك خمسة مجالات أساسية لدمج ذوي الإعاقة، تتضمن التهيئة البيئية وإمكانية الوصول الشامل، والصحة، والتعليم، والتوظيف والعمل، والعيش المستقل والمشاركة في الحياة (قادر، ٢٠١٧).



شكل (١)

التربية الخاصة:

"هي مجموعة من البرامج التربوية المتخصصة التي تتلاءم مع احتياجات ذوي الاحتياجات الخاصة وقدراتهم واستعدادهم وتقدم لهم بقصد مساعدتهم على التكيف مع البيئة التي تحيط بهم والمجتمع الذي يعيشون فيه" (الصرايرة، ٢٠٠٦).

أهداف التربية الخاصة:

للتربية الخاصة أهداف واضحة، يتوجب على جميع المؤسسات العمل على تحقيقها لكي يتم تربية المعاقين ورعايتهم، أن أهم أهداف التربية الخاصة تتلخص فيما يلي:

تهيئة الطفل لتقبل الحالة التي وجد عليها والرضا عنها، وتهيئة المجتمع المحيط به وخاصة الأسرة للنظر إليه انه عضو فعال له حقوق وعلية واجبات، وتدريبه على مظاهر السلوك السوي في المجتمع لتسهيل اندماجه مع المجتمع.

توعية الأسرة بحالات الإنجاب وتعريفها بأسباب الإعاقة كي تتجنبها قبل وأثناء الولادة.

مساعدة المعاقين على النمو نمواً متكاملًا في جميع النواحي الحسية والعقلية والوجدانية إلى أقصى حد تصل إليه قدراتهم واستعداداتهم، واستغلال كل ما لديهم من قدرات ليكونوا قوة عاملة ومنتجة في المجتمع.

معالجة الإعاقة في وقت مبكر، ومساعدة الطفل على تقبل ذاته والأسرة على تقبل حالته، وعدم تجاهله وإخفائه.

تجنب اضطرابات السلوك التي تحدثها الإعاقة، والوقاية من الاضطرابات النفسية والوصول إلى تحقيق استقلالية المعوق، ويعتمد على نفسه إلى أكبر حد تسمح به قدراته وحواسه المتبقية.

إقناع المجتمع بأن الإعاقة ليست شرًا، بل الشر في إساءة التعامل والفهم للمعاق.

تقوية الشعور بالتضامن الاجتماعي ومسؤولية الوطن عن كل أفرادهم للمساهمة في تسهيل الدمج للمعاق وإنهم أفراد فاعلين (منيب، ٢٠٠٨).

تقديم التربية التربوية والنفسية والاجتماعية الخاصة، والعمل لمعرفة قدرة إمكان بناء الشخصية والنضج النفسي والاجتماعي للمعاق.

إتاحة الفرصة للطفل المعاق ليستغل ما تبقى لديه من قدرات أساسية للمعرفة من قراءة وكتابة، وكذلك ما يتعلق بأوجه النشاط الأخرى التي تساعد على النمو والتكيف الشخصي والاجتماعي والاندماج في الحياة الاجتماعية (منيب، ٢٠٠٨).

أهداف التربية الخاصة الرئيسية:

هدف وظيفي: ويرمي إلى مساعدة الطفل المعاق إلى تحسين قدراته وإنجازاته وتحصيله في المجالات الجسمية والعقلية والتي تعاني من قصور وظيفي.

هدف اجتماعي: ويرمي إلى مساعدة الطفل المعاق على التكيف الاجتماعي.

هدف إنساني: ويرمي إلى إعطاء الفرص المتكافئة للمعوقين من التربية والتعليم والتأهيل حتى تمكنهم من القيام بواجبات الحياة اليومية والاعتماد على النفس في مقومات الحياة (الخميسي، ٢٠١٠).

دور مؤسسات التربية الخاصة:

تسعى مؤسسات التربية الخاصة بشكل أساسي إلى تلبية حاجات المتعلمين من ذوي الاحتياجات الخاصة أو الإضافية والنهوض بهم لتقريبهم من أقرانهم الاعتياديين قدر الإمكان، أو لتقليل الفجوة بينهم، أو على أقل تقدير الحد من تفاقم الإعاقة لا يمكن أن تبقى على حالها إذا تركت بلا تدخل علمي وموضوعي.

وتقوم هذه المؤسسات على جملة من الأمور كما ورد عن الظاهر (٢٠٠٨)، بالآتي:

مراعاة الفروق الفردية بينهم لأن مدى الفروق بين الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة أعلى بكثير مما لو قورنوا بالأفراد الاعتياديين، يتم ذلك من خلال التشخيص والقياس والتقييم لكل فئة من فئات التربية الخاصة عن طريق أدوات متعددة كالاختبارات بأنواعها والملاحظة، والمقابلة، ودراسة الحالة وغيرها.

بناء على ما سبق تقوم المؤسسات توفير الوسائل والمعدات والتكنولوجيا المناسبة لتلبي حاجاتهم مثل استخدام نظام برايل مع المعاقين بصريا.

تكييف البيئة التعليمية بما يتناسب مع فئات التربية الخاصة.

اختيار معلم التربية الخاصة على أساس الرغبة الحقيقية الصادقة للتعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة إضافة إلى الخصائص المعرفية والمهنية والشخصية.

وضع برامج تعليمية مناسبة تراعي الفروق الفردية حيث تعتمد في كثير من فئات التربية الخاصة على الخطة التربوية الفردية التي تعتمد على المكونات أساسية على مستوى الأداء الحالي للفرد ولتي تتعلق بالجوانب العقلية والاجتماعية والانفعالية والجسمية وأهداف بعيدة المدى والخدمات الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف واختيار الوضع التعليمي والتدريبي المناسب والمتخصصون الذين يقومون بتحقيق الأهداف.

تسعى التربية الخاصة إلى أن تكون النظرة إلى ذوي الاحتياجات الخاصة تتسم بالشمولية وليست قاصرة على جوانب القصور، والتركيز على جوانب القوة لتغيير نظرة الفرد إلى نفسه والمجتمع.

تطوير الجوانب المشرقة فيه واستغلالها إلى أقصاها، وكذلك تسعى التربية الخاصة إلى جعل الفرد من ذوي الاحتياجات الخاصة متفهما لنفسه بشكل حقيقي ليتغلب على آثار القصور أو الإعاقة.

تسعى مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة إلى أبعاد ذوي الاحتياجات الخاصة عن الفشل والإحباط.

الخدمات المقدمة للمعاقين:

وأشار القمش والسعايدة (٢٠٠٨) إن الإعاقة ليست درجة واحدة وإنما هي درجات مختلفة تبدأ من البسيطة إلى الإعاقة الشديدة، كما أنها ليست نمطاً واحداً، وإنما هي أنماط كثيرة ومتنوعة وأسبابها كثيرة جدا ولا يمكن أن نصل إلى قرارها فضلا أن المهتمين بالمعاقين ليست فئة واحدة وإنما فئات متعددة كالأطباء وعلماء النفس والتربويين وعلم الاجتماع وغيرهم، ولا تقتصر الخدمات المقدمة للمعاقين على شريحة واحدة أو مؤسسة واحدة وإنما تشترك كثير من المؤسسات الاجتماعية والمؤسسات التعليمية والمؤسسات الصحية والإعلامية وغيرها ولكنها تختلف فيما بينها بنوع الخدمات التي تقدمها وفق نوع الإعاقة.

التأهيل وإعادة التأهيل:

إذا كانت التربية الخاصة هدفها العمل على تنمية طاقات وإمكانات الفرد في أقصى درجة ممكنة تتيح له استغلالها فإن التأهيل يأتي مكماً لهذا الجانب وذلك بهدف مساعدة الفرد لاستغلال هذه القدرات في المجالات المناسبة والمفيدة في حياته لجعله مستقلاً ومنتجاً ومعتمداً على نفسه، حيث أضحى التخطيط مرتبطاً بعنصري الوقاية والعلاج وكذلك ارتباط الصحة وتأهيل المعاقين بقضايا التنمية حيث إن كل دولار ينفق على برامج تأهيل المعاقين في الولايات المتحدة الأمريكية يعود على خزينة الدولة بتسعة دولارات كضريبة دخل ناتجة عن عمل المعاق بما يعادل (٤٥٠) مليون دولار. يشكل الأشخاص ذوي الإعاقة ١٠% من السكان في الدول النامية حسب تقرير الأمم المتحدة وأن العدد يتزايد باستمرار من خلال تزايد السكان والنمو والتقدم (Alghazo, ٢٠٠٨).

وتقول منظمة الصحة العالمية (World Health Organization) أن مفهوم التأهيل يجسد المثل الديمقراطية والإنسانية حيث أن كل فرد في المجتمع يجب أن يكون عضو ويساهم في المجتمع على أكمل وجه. قد يكون العائق من المشاركة بسبب نوع من العجز، أو العيوب الخلقية، والمرض والحوادث الصناعية أو ضغوط الحرب، وكذلك معوقات الناس من الحرمان الاجتماعي والثقافي، أو الاجتماعي والمالي أو التعليمي، أن أي من هذه الشروط يسبب صعوبات في التكيف مع ظروف الحياة (World Health Organization, ٢٠١١).

إن عملية التأهيل تمكن الشخص المعاق من تحقيق الرضا في الحياة وتساعده كإنسان وتمكنه من تحقيق إمكاناته المادية والاجتماعية والمهنية وتكون إعادة التأهيل الرسمية من خلال العمل الجماعي الجيد بين العاملين في المجال الطبي والجراحية والفسولوجية والاجتماعية والتعليمية والمهنية وتحدد اتفاقية منظمة العمل الدولية تأهيل المعوقين أمر ضروري من أجل أن يتم استعدادها إلى فائدة البدنية والعقلية والاجتماعية والمهنية والاقتصادية، وبالنظر إلى حجم السكان من الأشخاص ذوي الإعاقة فمن الضروري أن يكون هنالك استراتيجيات إعادة التأهيل المناسبة الخاصة في كل بلد (United Nations, ٢٠٠٨).

كما تطرق كل من القمش والسعايدة (٢٠٠٨) الواردة في القريوتي وبسطامي (١٩٩٥) حيث عرفت منظمة الصحة العامة (WHO) عملية التأهيل بأنها "عملية استفادة من الخدمات الطبية والنفسية والاجتماعية

والتربوية والمهنية من أجل تدريب أفراد المجتمع وذلك لتحسين مستوياتهم الوظيفية"، أما منظمة العمل الدولية فقد عرفت التأهيل بأنه "خدمات ومراحل متصلة ومنسقة بهدف جعل المعاق قادراً على استرداد ما يمكنه من قدرات بدنية وذهنية واجتماعية ومهنية واقتصادية".

وأشار كل من (Girgnov & Hashem ٢٠٠٨) تتخذ الدول الأطراف في ميثاق الأمم المتحدة تدابير فعالة ومناسبة، بما في ذلك عن طريق دعم الأقران، لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من تحقيق والحفاظ على أقصى قدر من الاستقلالية، والقدرة البدنية والعقلية والاجتماعية والمهنية على الوجه الأكمل، والإدماج الكامل والمشاركة في جميع جوانب الحياة. تحقيقاً لهذه الغاية، تقوم الدول الأطراف، وتعزيز وتوسيع خدمات وبرامج التأهيل وإعادة التأهيل الشاملة، ولا سيما في مجالات الصحة والعمل والتعليم والخدمات الاجتماعية، في مثل هذه الطريقة أن هذه الخدمات والبرامج:

تبدأ في أقرب وقت ممكن، وتستند إلى تقييم متعدد التخصصات لاحتياجات كل فرد ومواطن القوة.

دعم المشاركة والاندماج في المجتمع المحلي وفي جميع نواحي المجتمع، على أساس طوعي، وتتاح للأشخاص ذوي الإعاقة في أقرب وقت ممكن للمجتمعات المحلية، بما في ذلك في المناطق الريفية.

تشجع الدول الأطراف على وضع برامج التدريب الأولي والمستمر للأخصائيين والموظفين العاملين في مجال تقديم خدمات التأهيل وإعادة التأهيل.

تقوم الدول الأطراف أن تشجع توفر ومعرفة واستخدام الأجهزة والتقنيات المعينة، المصممة للأشخاص ذوي الإعاقة، حسب صلتها بالتأهيل وإعادة التأهيل.

معنى التأهيل:

يحمل مدلول التأهيل معانٍ كثيرة تشمل التأهيل الطبي والمهني والاجتماعي والنفسي، وهناك معاني مختلفة لتأهيل المعاقين ومنها:

المعنى العام للتأهيل يشير إلى مساعدة الفرد في التعرف على إمكانياته وتزويده بالوسائل التي تمكنه من استغلال هذه الإمكانيات.

أما من حيث التطبيق فإن التأهيل يشير إلى مجموعة الخدمات والوسائل والأساليب والتسهيلات المتخصصة التي تهدف إلى تصحيح العجز الجسمي أو العقلي، كما تسعى إلى مساعدة الشخص المعاق على التكيف عن طريق الإرشاد النفسي والتوجيه المهني، بالإضافة إلى التدريب على العمل والتشغيل.

التأهيل هو تلك العملية المنظمة والمستمرة والتي تهدف إلى إيصال الفرد المعاق إلى درجة ممكنة من النواحي الطبية والاجتماعية والنفسية والتربوية والمهنية والاقتصادية التي يستطيع الوصول إليها، حيث تتداخل خطوات هذه العملية (عبيد، ٢٠١٤).

أما إعادة التأهيل:

فهو عبارة عن عملية إعادة تكيف الإنسان مع البيئة أو إعادة الأعداد للحياة، فإذا كان اختلاف تكيف الإنسان مقتصرًا على الناحية الطبية فإنه يحتاج إلى التأهيل الطبي، أما إذا كان الإنسان في حاجة إلى إعادة تكيف من الناحية النفسية فإنه يحتاج إلى التأهيل النفسي، وإذا كان الاختلال في التكيف مع المهنة بسبب إصابته بعائق فإنه يحتاج إلى التأهيل المهني.

أما التأهيل الشامل فهو عملية متبعة لاستخدام الإجراءات الطبية والاجتماعية والتعليمية والتأهيلية مجتمعة في مساعدة الشخص المعاق على استغلال وتحقيق أقصى مستوى ممكن من طاقاته وقدراته للاندماج في المجتمع (أبو صالحه، ٢٠١٢).

أهم المبادئ التي تُعتمد في عملية التأهيل للمعاقين هي:

تتمثل أهم المبادئ التي تُعتمد في عملية التأهيل لذوي الإعاقة:

دراسة أبعاد الشخصية الفردية للمعاق من الناحية العقلية والانفعالية والجسمية والاجتماعية وما يتعلق بها من خصائص.

يجري توجيهه حسب قدراته وإمكاناته وليس حسب الإعاقة أو العجز.

يراعى في عملية التأهيل فرص العمل المتوفرة مع البيئة التي يعيش فيها الفرد المعاق ونوعيتها لذلك يفترض أن تنقل التجارب من بلد لآخر بشكل حرّفي، وإنما لكل بلد خصوصيته سواء بين البلدان أو في البلد الواحد، فقد يكون التأهيل المهني في المناطق الريفية يختلف عن تلك التي تكون في المناطق الصناعية.

إنها عملية فردية يفترض أن تبدأ حال اكتشاف الإعاقة.

تتسم عملية التأهيل بالشمولية إذ تتضمن الخدمات التربوية والطبية والنفسية والاجتماعية والمهنية في كل المراحل التي يمر بها الفرد المعاق سواء تعلق في القياس والتشخيص والعلاج والتهيئة والتدريب والتشغيل (الخطيب، ٢٠٠٤).

أنواع التأهيل:

تتمثل أنواع التأهيل كما ورد عن القمش والسعايدة (٢٠٠٨)، بالآتي:

التأهيل النفسي: هو مجموعة متكاملة من الخدمات المتخصصة بهدف مساعدة الفرد المعاق على مواجهة المشكلات وتحديد أسبابها وفهمها لاتخاذ القرارات الملائمة من خلال فهم شخصيته وقدراته لتحقيق أقصى درجة ممكنة من التكيف والعمل للوصول إلى مفهوم إيجابي للذات ومن أشكاله (الإرشاد والعلاج والطب النفسي والتوجيه المهني).

التأهيل الاجتماعي: هو عبارة عن حزمة من الخدمات تعمل على مساعدة الفرد على التكيف والتعامل بشكل إيجابي وبناء مع المجتمع، ويخدم التأهيل الاجتماعي فئات المعوقين من حيث تدريبهم وتعليمهم على مهارات السلوك الاجتماعي ومساعدة الأسر وتوعية أفراد المجتمع.

التأهيل الطبي: هو عملية استرجاع وإعادة لقدرات الفرد المعوق وعلى أعلى مستوى وظيفي ممكن من الأداء في النواحي الجسدية أو العقلية من خلال استخدام الوسائل الطبية وذلك لتقليل من العجز أو إزالته نهائياً، ويهدف إلى تحسين الصحة العقلية والصحية والجسمية للمعوق ليقوم بنشاطه بفاعلية.

التأهيل التربوي والأكاديمي: هو تعليم المعاقين أكاديمياً كل منهم حسب قدراته ودرجة إعاقته الجسمية والعقلية، وتزويدهم بالمهارات الأكاديمية اللازمة والتي تفيدهم في حياتهم العملية كإجادة القراءة والكتابة والنشاطات اليومية.

التأهيل المهني لذوي الإعاقة: هو جزء من حلقة متصلة من عملية التأهيل والتي تشمل توفير خدمات مهنية مثل: التوجيه المهني والتدريب المهني، بهدف تمكين المعوق من ضمان عمل مناسب والاحتفاظ به، حيث تمر خدمات التأهيل المهني بمراحل، الإحالة، والتسجيل، والإرشاد والتوجيه المهني.

خدمات التأهيل الشاملة:

تتضمن عمليات تأهيل المعاقين الشاملة عدداً غير قليل من الخدمات التي تتجه إلى مساعدة المعاق على استعادة أقصى درجة من درجات القدرة الجسمية والعقلية والاجتماعية والمهنية والإفادة الاقتصادية بالقدر الذي يستطيع. والواقع أن شمولية هذه الخدمات ونكاملها تأتي نتيجة للنظرة المتكاملة للفرد المعاق باعتباره وحدة متكاملة ذات أبعاد جسمية وعقلية وسيكولوجية واجتماعية ومهنية، وإن العطل والعجز الذي يصيب أياً من هذه الأبعاد سيؤثر على وحدة الشخصية وعلى تكاملها، ولا يقتصر تأثيره على الجانب المعطل، ومن هنا تأتي أهمية تكامل خدمات تأهيل المعاقين وشموليتها بهدف الحفاظ على تكامل شخصية المعاق وإعادة قدراته وتأهيله اجتماعياً ونفسياً وجسماً ومهنيًا. إن خدمات التأهيل الشاملة وإن ظهرت، وكأنها تقدم للمعاق على مراحل متتابعة فإنها في الواقع تتداخل فيما بينها، وقد يستمر تقديم بعض هذه الخدمات طيلة عملية التأهيل، في حين قد تقتصر الخدمات على فترة زمنية معينة (Hammelm, 2006).

أن عملية التأهيل عملية مستمرة، والتأهيل المهني جزء من هذه العملية فهو يهدف إلى تحقيق الكفاية الاقتصادية عن طريق العمل والاشتغال بمهنة أو حرفة أو وظيفة، والاستمرار فيها كما تشمل هذه العملية المتابعة ومساعدة ذوي الإعاقة على التكيف والاستمرار والرضا عن العمل، والاستفادة من قدراتهم الجسمية والعقلية والاجتماعية والمهنية، والإفادة الاقتصادية بقدر ما يستطيعون، وتحقيق ذواتهم وتقديرهم لها وإعادة ثقتهم بأنفسهم، وتحقيق التكيف المناسب والاحترام المتبادل بينهم وبين أفراد المجتمع باعتبارهم أفراد منتجين فيه (الصبي، 2012).

الدمج:

يُعد دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع أحد الخطوات المتقدمة التي أصبحت برامج التأهيل المتنوعة تنظر إليها كهدف أساسي لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة حديثاً. ودول الخليج هي إحدى الدول التي زاد الاهتمام فيها في الآونة الأخيرة بذوي الاحتياجات الخاصة وخدماتهم وأصبح هناك تغيير في النظرة إلى ذوي الاحتياجات سواء على مستوى صناع القرار أم على المستوى الشعبي (ليجوف، 2014).

الدمج أم الاندماج:

لقد ظهر مفهوم دمج المعوقين في عام ١٩٨١ من خلال شعار العام الدولي للمعوقين "المساواة والمشاركة الكاملة" إن مفهوم الدمج هو في جوهره مفهوم اجتماعي أخلاقي نابع من حقوق الإنسان التي تنادي بعدم التمييز أو العزل نتيجة لإصابة الفرد بإعاقة وتقديم كافة الخدمات التي يحتاجها المعوقون في البيئة العادية التي يحصل فيها أقرانهم العاديون على نفس الخدمات مع العمل على عدم عزلهم في أماكن منفصلة خاصة بهم. فالمقصود بأسلوب الدمج هو تقديم كافة الخدمات والرعاية لذوي الاحتياجات الخاصة في بيئة بعيدة عن العزل، وللمدمج قواعد وشروط علمية وتربوية لا بد أن تتوافر قبل تطبيقه وأثنائه وبعده (النقيثان، ٢٠١٢).

ويرى الصالح (٢٠١١) أن الدمج يهدف إلى تحقيق فرص المساواة والمشاركة التامة للمعوقين في المجتمع أسوة بأقرانهم العاديين، وهذا الأمر يتطلب تكوين اتجاهات اجتماعية إيجابية نحوهم، وإزالة جميع مظاهر التمييز تجاههم. حيث أن عملية الدمج ليست مقتصرة على الخدمات والوظائف والتعليم والتنقل للمعاقين، بل يشمل النواحي الاجتماعية والاقتصادية، والصحية، والنفسية، والتربوية.

فالدمج: أي الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في الحياة، دمجا شاملاً وكاملاً وتلبية جميع احتياجاتهم بغض النظر عن شدتها.

الدمج الاجتماعي: يقصد به تقليل المسافة الاجتماعية بين المعوق وأقرانه، وتشجيع التفاعل الاجتماعي التلقائي فيما بينهم والمساهمة في كافة أنشطة المجتمع. ويتم التنسيق على إشراك الوالدين في مختلف الخدمات والبرامج المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة، وكذلك التنسيق بين الدوائر والمؤسسات والوزارات المعنية (لعيسوي، ٢٠١١).

أما المظهر الثاني في دمج الأفراد ذوي الإعاقة في الحياة الاجتماعية العادية وهو ما يسمى بالدمج في مكان السكن والإقامة وخاصة بعد تأهيل الأفراد مهنيًا واجتماعيًا للعيش بشكل مستقل في الأحياء السكنية والتجمعات السكنية العادية وتقبل ذلك لدى الأفراد العاديين. وقد كان الدمج إجراءً مبكراً بحيث يتم وضع الطلبة ذوي الإعاقة بشكل اختياري في صفوف التعليم العام عندما كان يعتقد المعلمون بأنه يمكن للطلبة الاستفادة من المكان التربوي، كما يتم دمج الطلبة ذوي صعوبات التعلم والإعاقة البسيطة ذات العلاقة بعناية في الصفوف العامة، والموضوع واحد. كان الهدف من الدمج هو زيادة الوقت الذي يمكن أن يقضيه الطلبة في صفوف التعليم العام ببطء، فكان يتم وضع خطة الدمج بعناية ومتابعتها لكل طالب من قبل معلمي

التعليم العام والتربية الخاصة، حيث كانت نقطة البداية مع الدمج للطالب من صف التربية الخاصة، ثم كان يتم دمج الطالب في صفوف التعليم العام، مع تلقي الطالب لخدمات التربية الخاصة إما في داخل أو خارج الصف (Alghazo, 2008).

الدمج الأكاديمي: هو التحاق الطلبة غير العاديين مع الطلبة العاديين في الصفوف العادية طوال الوقت في برامج تعليمية مشتركة، كذلك لا بد من توفر الظروف والعوامل التي تساعد على إنجاح هذا النوع من الدمج متمثلة في تقبل الطلبة العاديين للطلبة غير العاديين وأن يعمل معلم التربية الخاصة جنبا إلى جنب مع المعلم العادي (القمش، والسعايدة، 2008).

الدمج التربوي: هو تدريس الأطفال غير العاديين (ذوي الإعاقة) جنبا إلى جنب مع أقرانهم العاديين في الصفوف العادية مع توفير الظروف والعوامل التي تساعد على إنجاح العملية التعليمية، واستفادة هؤلاء الأطفال من البرامج المقدمة غير المدارس العادية قدر المستطاع (كوافحة، ويوسف، 2007).

إن دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع يعني أن يشارك هؤلاء الأشخاص في كافة أنواع أنشطة المجتمع المختلفة يساهمون بشكل فعال في تنفيذها من ناحية ويستفيدون بشكل كامل من خدماتها من ناحية أخرى مما يعني:

أن يذهب الأطفال ذوي الإعاقة إلى الحضانة القريبة من منازلهم مع أقرانهم من الأطفال.

أن يذهب الأطفال من ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة إلى المدارس القريبة من منازلهم مع أصدقائهم الأولاد والبنات من سكان الحي.

أن يستكمل الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة ما يناسبهم من دراسات عليا في الجامعات والمعاهد مع أقرانهم من الطلاب، ويصادقونهم ويشاركونهم في حضور الندوات والمؤتمرات وكافة الأنشطة الثقافية.

وأن يعمل الأشخاص البالغون من ذوي الإعاقة في المهن والحرف التي تناسبهم مع أقرانهم المواطنين.

وأن يمارسوا الرياضة والفنون (القصاص، 2004).

وأن يستخدموا الشوارع والمواصلات.

وأن يستمتعوا بدور السينما والمسارح والمتنزهات.

وأن ينتفعوا بالخدمات المختلفة الصحية والاجتماعية وغيرها.

وأن يتمتعوا بحقوقهم الإنسانية وأن يمارسوا حقوقهم السياسية.

أن يعيشوا مندمجين مع مواطنيهم في المجتمع بحياة كريمة.

فالدمج هو فلسفة مبنية على أساس أن كل الناس سواسية ويجب أن يحترموا ويقدروا جميعاً، وأن الأشخاص المعاقين يجب أن تتاح لهم الفرص لمشاركة كامله في كل أنشطة المجتمع.

فوائد الدمج:

إن للدمج فوائد كثيرة تسهم في الحد من المشكلات التي يواجهها طلبة الإعاقة كما ورد عن، تمثلت بالآتي:

يوفر الدمج للأشخاص ذوي الإعاقة حقاً أساسياً وأصيلاً لهم بأن يعيشوا حياة كاملة كمواطنين في قلب المجتمع ويحميهم من العزلة والتهميش وإنكار الحقوق.

يوفر الدمج للأشخاص ذوي الإعاقة الفرص الحقيقية والواقعية للتعليم والعمل والحصول على الخدمات المختلفة في المجتمع، حيث أن المجتمع لا يستطيع توفير هذه الخدمات لهم بشكل خاص، وإنما يستطيعون الحصول عليها بشكل فعال يغطي احتياجاتهم فقط من خلال المنافذ الطبيعية الموجودة أصلاً في المجتمع وهم مندمجين مع باقي المواطنين.

يساعد الدمج على استخدام طاقات الأشخاص ذوي الإعاقة وإمكانياتهم بشكل فعال لصالحهم ولرفاهية أسرهم ولتنمية مجتمعاتهم.

يساعد الدمج في تنمية قدرات أفراد المجتمع من يتعاملون مع الأشخاص ذوي الإعاقة، وتطوير الخدمات وبرامج التعليم وأساليبه والعمل في مؤسسات وخدمات المجتمع المختلفة بشكل عام، ويدفع إلى ابتكار نظم وأدوات تستجيب لاحتياجات كل أفراد المجتمع باختلاف قدراتهم واحتياجاتهم (القحطاني، ٢٠١٣).

الدمج في التعليم:

يمكن اعتبار الدمج في أنشطة المجتمع المختلفة حلقات متتابعة ومتراصة يكمل بعضها الآخر وستقوي بعضها بعضا، إلا أن الدمج في التربية والتعليم قد يعتبر أصعب وأهم هذه الحلقات ومن شأنه إذا تمكن المجتمع من التقدم فيه أن يدعم ويسارع بقوة الدمج في باقي الحلقات. في الدمج نعمل على أن تستوعب المدارس قدر المستطاع جميع التلاميذ بصرف النظر عن حالاتهم واحتياجاتهم البدنية أو الذهنية أو الوجدانية أو الاجتماعية أو اللغوية ، وهذا يعني أن يتعلم الأطفال المعاقين في المدارس نفسها التي سيتعلمون بها لو لم تكن لديهم إعاقات وأن تعمل جميع السياسات التعليمية لتحقيق ذلك إن المدارس العادية بهذا الشكل يمكنها أن تلعب دورا فعالا لمواجهة التمييز بين الأطفال، ولخلق مجتمعات تساعد على الدمج الشامل، كما أنها توفر تعليما فعالا لغالبية الأطفال وتحسن بالتالي من كفاءة نظام التعليم بأكمله فاعليته (Barnes, 1999).

أشكال الدمج في التعليم:

يمكن أن يكون الأطفال المعاقين طوال الوقت في فصل خاص بهم داخل مدرسة عادية.

يمكن أن يكونوا في الفصل العادي مع باقي الأطفال طوال الوقت.

يمكن أن يشارك باقي الأطفال في الأنشطة خارج الفصل فقط.

إن من أهم متطلبات العمل على الدمج في التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة يتطلب العمل بإيجابية لإحداث تغيرات أساسية في المجتمع ليستطيع أن يستوعب في داخله وفي أنشطته وخدماته وليكون مجتمعا للجميع يجب:

تغيير اللوائح والقوانين وتفعيلها لتسهيل الدمج والوصول إلى سياسة حكومية فعالة وثابتة وتدعم الدمج.

تحسين اتجاهات أفكار المجتمع وأفرادها ليدعموا الدمج ولا يعرقلوه.

تطوير المناهج وأساليب وأدوات وآليات التربية والتعليم والتدريب والعمل والترويج والثقافة لتلائم الاحتياجات المختلفة للمواطنين (United Nations, 2008).

تدريب الكوادر العاملة في المجالات المختلفة لكي تصبح قادرة على العمل بكفاءة مع الأشخاص من ذوي الإعاقة وأقرانهم في أنشطة دامج.

اختيار الأطفال الذين يمكنهم الاستفادة من الدمج وتقييمهم بشكل جيد.

اختيار المناهج التعليمية المناسبة وأساليبها وحسن تطبيقها ومتابعتها.

العمل مع أولياء الأمور والأسر بتعريفهم بأدوارهم وتدريبهم عليها.

مشاركة الأطفال الآخرين في دعم ومشاركة الأطفال المعاقين (Benekenm, ١٩٩٧).

الدمج في العمل:

كان ذوي الإعاقة في الماضي يعتمدون على تشغيلهم في ورش محمية أو معزولة ولكن الاتجاه الأحدث والأخذ بالانتشار هو أن يقوموا بما يستطيعون من مهام لتكمل ما يقوم به الآخرون ليستطيع الجميع معا وفي نفس المكان إنهاء العمل بالكامل والوصول إلى المنتج النهائي. من المهم أن نضع في الاعتبار أن تأهيل الطفل المعاق على حرفة تناسبه في المستقبل هو أمر هام وأساسي يجب البدء فيه والأعداد له من المراحل المبكرة في تربية وتعليم الطفل حسب قدراته وميوله وتقديرات أسرته. ويستلزم ذلك من ناحية قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة ومن ناحية أخرى تحليل مهام العمل، للتوصل إلى ما هي المهام المناسبة لإمكانياتهم وكيف يتم تدريبهم عليها. ويتطلب ذلك تهيئة بيئة التدريب وبيئة العمل لتسهيل الأداء وتضمن جودته، كما يتطلب أن يتقبل رؤساء العمل والزلاء ويشجعوا وجود الأشخاص ذوي الإعاقة وسطهم كزملاء مشاركين في الإنتاج. في كل عمل أو حرفة هنالك دائما أعمال يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة أن يتدربوا عليها ويقوموا بها، ويسمح ذلك باندماجهم في هذه الأعمال مع أقرانهم العاملين (United Nations, ٢٠٠٨).

الدمج في الأنشطة الترويحية:

يستطيع الأشخاص ذوي الإعاقة بمختلف إعاقاتهم ممارسة الكثير من الأنشطة الترويحية فهم يكتبون الأشعار والقصص ويرسمون ويمثلون ويلعبون على الآلات الموسيقية ويمارسون مختلف الرياضات كألعاب القوى والسباحة وكرة السلة والقدم ومرة الطائرة وغيرها. ويزداد الاتجاه نحو دمج الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال ممارسة هذه الأنشطة ليمارسوا الرياضات المختلفة في الأندية ومراكز الشباب بدلا من الأندية للمعاقين، ويشاركوا بأعمالهم الفنية والموسيقية والتشكيلية والمسرحيات وعروض استعراضية مختلفة (الهمس، ٢٠٠٤).

الدمج في الحصول على الخدمات المختلفة:

يحتاج الأشخاص ذوي الإعاقة مثل باقي أفراد المجتمع للعديد من الخدمات ففي الأحيان قد يحتاجون لخدمات خاصة جداً تقدم في مراكز التأهيل المتخصصة في مجال الإعاقة، ولكن على الأغلب الخدمات التي يحتاجونها هي نفسها الخدمات التي يحتاجها الآخرون. فمن الأفضل اجتماعيا واقتصاديا أن يتلقوا خدمات الكشف الطبي والفحوصات الطبية والعلاج الطبيعي والعلاج الدوائي مثلا في المراكز الموجودة في مجتمعهم. وأن يذهبوا للمكتبات والمسارح ودور السينما ومراكز الشباب والنوادي الموجودة في مجتمعهم للحصول على خدماتها الثقافية، وهكذا يسهل عليهم الحصول على الخدمات من ناحية ويزداد اندماجهم من ناحية أخرى في المجتمع. ويستلزم هذا إعداد أماكن تقديم الخدمات لاستقبال الأشخاص المعاقين بحيث يسهل الوصول إليها واستخدام مرافقها وإمكانياتها المختلفة ويستلزم إعداد العاملين فيها لاستقبال الأشخاص المعاقين وأسرههم وكيفية التعامل معهم وحل مشكلاتهم (Miles, 2007).

دولة الإمارات العربية والدمج:

إن المتتبع للخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة في دولة الإمارات العربية يلحظ الجهود المبذولة لتطبيق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص لذوي الإعاقة مع الأشخاص العاديين في التعليم والانخراط بالمجتمع حيث إن من أهم المبادرات الوطنية التي أطلقتها مؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية وذوي الاحتياجات الخاصة في عام ٢٠٠٨ في أبو ظبي هو "المشروع الوطني لدمج ذوي الاحتياجات الخاصة" تحت شعار "حياتنا في اندماجنا". ولقد تم تعميم المشروع على مستوى الدولة بعد الترحيب الواسع وردود الأفعال الإيجابية التي تلقاها من المشاركين في مختلف الإمارات حيث استهدف في دورته الأولى جميع المؤسسات الحكومية والخاصة على مستوى إمارة أبو ظبي انطلاقا من أهمية تفعيل دور المجتمع والشراكة الاجتماعية في تحقيق التميز. ويحظى المشروع برعاية كريمة من سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك الرئيس الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية رئيسة الاتحاد النسائي العام أم الإمارات ويهدف إلى تحقيق الدمج الشامل لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع على كافة المستويات الصحية والاجتماعية والتعليمية والبيئية وضمان تكافؤ الفرص في جميع مجالات الحياة. ويسعى المشروع أيضا إلى تعزيز الشراكة الاجتماعية المؤسسية والفردية لصالح ذوي الاحتياجات الخاصة في الدولة وضمان حقوقهم وحررياتهم وتحديد واجباتهم في ضوء قدراتهم واحتياجاتهم، وتستطيع

الجهات المشاركة في المشروع إظهار التزامها بدعم ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تطبيق مجموعة من المعايير العالمية لتحقيق الدمج الفعال لذوي الاحتياجات الخاصة، بما يتماشى مع السياسات الحكيمة التي تنتهجها قيادة إمارة أبو ظبي (مؤسسة زايد العليا، ٢٠٠٧).

وقد تم إطلاق الدورة الأولى من المشروع في شهر فبراير ٢٠٠٨ وشارك فيها نحو ١٥ مؤسسة حكومية وخاصة والتي تبنت قائمة معايير الخدمات العالمية لتقديم خدمات أفضل للأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة. كما نجح المشروع في دمج ٥٠ طالبا وطالبة من ذوي الاحتياجات الخاصة في مدارس التعليم العام وابتعث ١٢ من ذوي الإعاقة السمعية لاستكمال دراستهم في الخارج بالإضافة إلى توظيف ٢٠ شخصا منهم سبع فتيات في المؤسسات المختلفة. وقد ارتفع عدد الجهات التي بدأت تنفيذ المشروع أو أعربت عن استعدادها للمساهمة في المشروع في الأعوام التالية (www.abudhabi.ae/portal/public).

تدرج معايير المشروع للدمج تحت ثمانية أقسام رئيسية، الميسرات البيئية، والتدريب والتأهيل والتعليم والدمج والرعاية الصحية والأمن والسلامة والتوعية والإعلام والتمويل والدعم وخدمات التوظيف والتشغيل. الميسرات البيئية:

يقصد بالميسرات البيئية اتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان تنقل وسهولة حركة ذوي الاحتياجات الخاصة ضمن البيئة المادية المحيطة والمرافق الأخرى من خلال تطبيق مجموعة من المعايير والمواصفات الهندسية من مختلف المنشآت والمرافق العامة بهدف توفير متطلبات السلامة وعدم إلحاق الأذى بذوي الاحتياجات الخاصة عند استخدام هذه المنشآت والمرافق ويشمل هذا المعيار أصلاً تعديل مداخل الأبواب والعتبات والأروقة والمصاعد والدرايزين ومسكات اليد والسلام والمنحدرات والحمامات ومواقف السيارات (مؤسسة زايد العليا، ٢٠٠٧).

الترتيبات التيسيرية المعقولة للدمج:

لقد تبنى المشروع الإماراتي مفهوم الترتيبات التيسيرية المعقولة في عدد من التدابير التشريعية المعمول بها ومنها:

في مجال العمل: وشغل الوظائف العامة: أكدت المادة ١٤ من القانون الاتحادي رقم ١١ لعام ٢٠٠٨ المعدل بالقانون الاتحادي رقم ٩ لعام ٢٠١١ الخاص بالموارد البشرية إعطاء الأولوية للشخص من ذوي الإعاقة في شغل الوظائف العامة، على أن يتم تزويدهم بجميع الوسائل الملائمة لتأدية واجباتهم الوظيفية وكذلك تجهيز أماكن عملهم بالوسائل والمتطلبات التي تناسب طبيعة احتياجاتهم الخاصة.

في مجال التعليم: قضت المادة ١٣ من القانون الاتحادي الخاص بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بالتزام وزارتي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي باتخاذ الإجراءات المناسبة بالتعاون مع الجمعيات المعنية، لتوفير التشخيص التربوي والمناهج الدراسية، والوسائل والتقنيات الميسرة لأغراض التدريس، وتوفير طرق بديلة معززة للتواصل مع ذوي الإعاقة، ووضع استراتيجيات بديلة للتعليم وبيئة مادية ميسرة والوسائل اللازمة لكفالة المشاركة التامة للطلاب ذوي الإعاقة.

حق الأشخاص ذوي الإعاقة بالبعثات الخارجية للدراسة خارج الدولة كما نصت المادة ٤ من القانون الاتحادي لعام ١٩٨٤، وحيث جاء بنصها تتحمل الوزارة جميع المصروفات الخاصة بالوسائل والأدوات والأجهزة والمعدات اللازمة لطلبة البعثات من ذوي الإعاقة (التقرير الأولي لدولة الإمارات، ٢٠١٢)، يتمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحرية التنقل في المرافق العامة، حيث كفلت المادة ٢٢ من قانون حقوق ذوي الإعاقة الحق لكل معاق في بيئة مؤهلة. كما ألزمت المادة ٢٥ من القانون الجهات المعنية بتطبيق معايير التهيئة في الطرق والمركبات العامة ووسائل النقل البرية والجوية والبحرية بما يتلاءم مع استعمال وحاجة ذوي الإعاقة (التقرير الأولي لدولة الإمارات، ٢٠١٢).

أما فيما يتعلق بلغات الاتصال فقد كفل القانون الاتحادي رقم ١٤ لعام ٢٠٠٩ حق الشخص ذي الإعاقة في التعبير عن رأيه والحصول على المعلومات وتلقيها بلغة الإشارة وطريقة برايل وغيرها من وسائل الاتصال.

ومن جملة المبادرات والمشاريع الرامية لتوفير حقوق الطفل ذي الإعاقة:

مبادرة كلنا أطفال (٢٠١١): وهي مبادرة دمج الأطفال ذوي الإعاقة دون سن ثلاث سنوات في دور الحضانة.

حملة ابتسامه طفل (٢٠١٠): الرامية إلى العناية بصحة الفم والأسنان عند الأطفال ذوي الإعاقة.

الإطار التشريعي لبرامج التدخل المبكر في الدولة: وذلك بإنشاء المراكز ومؤسسات ومعاهد لها عدة مهام أهمها: تأهيل الأطفال للتكيف والاندماج في المجتمع ، وتوفير برامج التربية الخاصة للأطفال ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى تدريب أسر الأطفال ذوي الإعاقة على أساليب التعامل معهم.

برامج التدخل المبكر عام (٢٠٠٨) تحت مسمى أولى خطواتي وتهدف إلى تقديم برنامج التدخل المبكر للأطفال ذوي الإعاقة المتأخرين نمائياً من سن الولادة إلى سن الخامسة.

وتتولى مؤسسة زايد للرعاية الإنسانية في إمارة أبو ظبي تنفيذ برنامج التدخل المبكر في المراكز التابعة لها، وكذلك برامج إضافية تعمل على تطوير الطفل ذي الإعاقة ودمجه.

إن مؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية وذوي الاحتياجات الخاصة تعتبر الجهة الرسمية المسؤولة عن جميع الجهات والمراكز الرسمية المعنية بالرعاية الإنسانية في إمارة أبو ظبي، إضافة إلى دورها في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال توفير شتى الخدمات التي تتماشى مع أفضل الممارسات العالمية (مؤسسة زايد العليا، ٢٠١٧).

ثانياً: الدراسات السابقة:

تناول هذه الجزء عدداً من الدراسات التي لها علاقة بشكل مباشر أو غير مباشر بالدراسة الحالية، وهي كالآتي: فقد قام جلافاز (Glava, ١٩٩٦) بدراسة تم تقييم اتجاهات المعلمين نحو دمج المعاقين عقلياً في المدارس العادية ومدى قدرة المعلمين على التعامل مع هذه الفئة. كان عدد أفراد العينة (١٩٤) معلم ومعلمة في (١٧) مدرسة ابتدائية عادية في مدينة زغرب في كرواتيا. وأظهرت النتائج أن أغلب اتجاهات المعلمين سلبية وذلك للأسباب التالية:

عدم إدراك الفوائد الناجمة عن دمج الأفراد ذوي الحاجات الخاصة.

عدم توفر إمكانيات في المدارس العادية حتى تقوم بواجباتها تجاه الأفراد ذوي الحاجات الخاصة.

الاعتقاد بأن الدمج سوف يترك آثاراً سلبية على الطلبة العاديين.

عدم معرفة صفات واحتياجات الطلبة ذوي الحاجات الخاصة.

وكذلك أظهرت النتائج أيضا أن أغلب المعلمين الذين كانت اتجاهاتهم سلبية كان عمرهم يزيد عن (٣٦) سنة وتزيد خبرتهم التعليمية عن (١٥) سنة.

وأجرى مارزانو (Marzano, ٢٠٠٢) دراسة هدفت الدراسة إلى معرفة اتجاهات التلاميذ العاديين وأهاليهم نحو الدمج وأثر متطلبات معايير المحتوي في ولاية نيو جيرسي الأمريكية على اتجاهات المشاركين ومدركاتهم للدمج التربوي، وقد تكونت العينة من (٥٤) من الأهالي و(٥٦) من التلاميذ. وقد أظهرت النتائج أن الأهالي أكثر اهتماما بالأداء الأكاديمي لأبنائهم عند مقارنتهم بالتلاميذ، في حين كان التلاميذ أكثر تقبلا للدمج عند مقارنتهم بالأهالي

أما دراسة ديفيس وهوود (Davis & Howood, ٢٠٠٢) الوارد في عبدات (٢٠٠٨) حيث تم استخدام أسلوب المقابلة والملاحظة مع أشخاص أساسيين قيموا المشاركة والتعليم لـ (٢٣) شخص من ذوي الإعاقة البصرية في (١٧) مدرسة دمج أساسية في بريطانيا، تبين من خلالها مجموعة من التوصيات وجوب تقديم المساندة والدعم الكافي الإضافي، وأن الدمج في العملية التعليمية العامة يجب أن يأخذ مكانه، وضرورة الاتصال الجيد بين الأفراد في فريق التعليم .

وفي دراسة قام بها كل من الغزو ودودين والقريوتي (٢٠٠٤) للتعرف على اتجاهات الطلاب في الكليات التي تزود المدارس بالمعلمين- نحو الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في الأردن والإمارات العربية المتحدة، تم استخدام المنهج الوصفي المسحي، تكونت عينة الدراسة من (٥٩٧) طالبا وطالبة. تم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة بعد أن تم التأكد من صدقها وثباتها، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن: اتجاهات المعلمين سلبية نحو ذوي الاحتياجات الخاصة، بمتوسط في المقياس قدره (٦٢) نقطة. كما أن متغير الجنس من الذكور والإناث لم يحمل أية اختلافات ذات دلالات إحصائية. وبمقارنة العينة التي تمثل الأردنيين مع العينة التي تمثل الإماراتيين، اتضح وجود فرق، مما يشير إلى أن الطلاب الأردنيين هم أكثر إيجابية نحو المعاقين من زملائهم من الطلاب في دولة الإمارات العربية المتحدة.

كما أجرى دوبكسو ولمان ويسترادا (Dupoux, Wolman & Estrada, ٢٠٠٥) دراسة هدفت معرفة اتجاهات المعلمين نحو دمج المعاقين في المدارس العادية في (هايتي، الولايات المتحدة)، وكانت الدراسة مقارنة، تم استخدام المنهج الوصفي المسحي، تكونت عينة الدراسة من (١٥٢) مدرسا من هايتي، (٢١٦) مدرسا من

الولايات المتحدة، تم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة، حيث أشارت نتائج الدراسة أن يوجد تشابه بين اتجاهات المعلمين من ولايتين هاينى، والولايات المتحدة، كما أظهرت النتائج أن عامل الخبرة كان مؤثراً إيجابياً في اتجاه المعلمين.

كما أجرى المالكي (٢٠٠٨) دراسة هدفت إلى مقارنة مهارات السلوك التكيفي لدى الطلاب المتخلفين عقلياً الملتحقين بمعاهد التربة الفكرية والبرامج التربوية الفكرية الملحقه بالمدارس العادية، وقد تكونت عينة الدراسة من (٦٠) تلميذاً من ذوي التخلف العقلي البسيط، والذين تتراوح أعمارهم الزمنية ما بين (٩-٢١) سنة، ودرجة ذكائهم من (٥٠-٦٠) درجة، تم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة بعد أن تم التأكد من صدقها وثباتها، وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات تلاميذ المعهد ومتوسط تلاميذ برامج التربية الفكرية، الملحقه بالمدارس العادية في الدرجة الكلية للسلوك التكيفي، وذلك لصالح تلاميذ برامج التربية الفكرية الملحقه بالمدارس العادية. كما أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات تلاميذ المعهد ومتوسطات تلاميذ برامج التربية الفكرية الملحقه بالمدارس العادية في الدرجة الكلية للأبعاد الرئيسية: بعد مهارات الحياة اليومية، وبعد التنشئة الاجتماعية، وذلك لصالح تلاميذ برامج التربية الفكرية الملحقه بالمدارس العادية.

وأجرى كل من هدياكوكا وبتريديو وستايلينو (٢٠٠٨، Hadjikakou, Petridou & Stylianou) دراسة هدفت إلى التعرف وجهات نظر معلمي الطلبة ذوي الإعاقة السمعية وأولياء أمورهم والطلبة أنفسهم في المدارس العادية ومدارس التربية الخاصة، نحو تعلم هؤلاء الطلبة في المدارس العادية، وكذلك توجههم نحو الدمج الأكاديمي والاجتماعي، تكونت عينة الدراسة من (٦٩) طالباً من ذوي إعاقة سمعية في المرحلة الثانوية، بلغ عدد أسرهم (٦١) أسرة، وبلغ عدد المعلمين (٣٦٧) معلماً، و(٣٤) مديراً، وقد أظهرت نتائج أن مهارات التواصل الشفوي السمعي لدى طلبة ذوي الإعاقة السمعية لدى الطلبة تربط بشكل إيجابي مع وجهات نظر المعلمين الإيجابية نحو الدمج الأكاديمي والاجتماعي، وأن نجاح الدمج الأكاديمي يرتبط بمدى توافر عدد من المصادر من أبرزها تدريب المعلمين أثناء الخدمة وأسلوب الاقتران لتدريب هؤلاء الطلبة على المهارات الأكاديمية والاجتماعية اللازمة وتكييف الصف العادي.

وأجرت الدبابة (٢٠٠٩) دراسة هدفت التعرف وجهات نظر معلمي الطلبة ذوي الإعاقة السمعية نحو عملية تعليم هؤلاء الطلبة في المدارس العادية ضمن مسار الدمج الشامل في الأردن، إضافة إلى تحديد الفروق في وجهات النظر تبعاً لمتغير نوع المدرسة ومستوى الصف ومكان التدريس والمؤهل العلمي، وإدراكات المعلم للنجاح في رعاية الطلبة ذوي الإعاقة السمعية من الصف الثاني الأساسي وحتى المرحلة الثانوية، تم استخدام المنهج الوصفي المسحي، تكونت عينة الدراسة من (١٠٥) معلماً. تم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة. وأظهرت النتائج أن وجهات النظر كانت إيجابية على ثماني فقرات ومحايدة على سبع وثلاثين وسلبية على ثلاث فقرات. كما أشارت النتائج إلى وجود فروق دالة إحصائية تبعاً لمتغير نوع المدرسة لصالح المدارس الخاصة. وملتغير مكان التدريس لصالح المدارس العادية، وملتغير المرحلة الدراسية لصالح معلمي المرحلة الأساسية، وملتغير المؤهل العلمي للمعلمين لصالح المعلمين الحاصلين على مؤهلات علمية أخرى لا ترتبط بتخصص التربية الخاصة. ولم تظهر النتائج فروقاً دالة إحصائية تبعاً لمتغير إدراكات المعلمين للنجاح في رعاية الطلبة ذوي الإعاقة السمعية.

كما أجرى فرج (٢٠٠٩) دراسة بهدف التعرف على مدى فاعلية أسلوب الدمج في خفض بعض اضطرابات السلوك لدى الأطفال ذوي الإعاقة العقلية في الجزائر، وشملت عينة الدراسة (٨١) طالباً وطالبة، (٤٠) طالباً من برامج الدمج، (٤٠) طالباً من برنامج العزل، تم استخدام مقياس "ستانفورد بينيه" للذكاء الصورة الرابعة من إعداد مصري حنورة (٢٠٠٣)، ومقياس السلوك التكيفي من إعداد فاروق صادق. وتوصلت نتائج الدراسة إلى فاعلية أسلوب الدمج في خفض بعض اضطرابات السلوك، ومنها السلوك العدواني وسلوك إيذاء الذات والسلوك الانسحاب والتواصل الاجتماعي وتدمير ممتلكات الآخرين، حيث كانت جميع الفروق في هذه الأنماط السلوكية دالة لصالح المدمجين.

كما أجرت الخشرمي (٢٠١٠) دراسة تتبعية لبرامج الدمج في مرحلة رياض الأطفال، لذوي الاحتياجات الخاصة في المملكة العربية السعودية بين عامي (٢٠٠٢-٢٠٠١)، حيث أظهرت النتائج أن عدد مدارس الدمج ارتفع من (٤) مدارس إلى (٢٨) مدرسة، والفصول من (٢٢٩-٢١)، وكذلك المعلمات ارتفع عددهن من (٣٤٢-١٢) معلمة، كما ارتفع عدد الأطفال المدمجين من مرحلة رياض الأطفال من (٣٢) طفلاً إلى (٤٣٩) طفلاً، كما تبين من الدراسة أن أكثر الإعاقات المدمجة في القطاع الحكومي خلال عام (٢٠٠١) كانت فئة الإعاقة السمعية، وضعف السمع (٥٥%)، في حين يظهر عدم اهتمام القطاع الحكومي عام (٢٠٠٢) بدمج الأطفال ذوي الإعاقات

الشديدة أو المزدوجة بما فيها الإعاقة العقلية، غير أنه في عام (٢٠٠٨) كانت فئة الإعاقة العقلية أكثر الفئات استفادة من الدمج الحكومي مع غيابها في (٢٠٠٢)، كما ارتفعت فئة الإعاقات المزدوجة إلى (٩%) من الفئات الأخرى، ويعتبر مؤشراً للاهتمام الرسمي.

أما بالنسبة لدراسة كل من الزيدان والصادق (٢٠٠٩) فقد هدفت الكشف عن الاتجاهات العامة للتلاميذ والمعلمين نحو دمج ذوي الاحتياجات الخاصة، والتعرف فاعلية إستراتيجية الدمج وعلاقتها بالاتجاهات العامة للتلاميذ والمعلمين وأولياء أمورهم، تكونت عينة الدراسة من (١٠٨) معلماً ومعلمة من المدارس العادية ومدارس الاحتياجات الخاصة، تم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة، حيث أظهرت النتائج: عدم وجود فروق بين المتوسطات درجات معلمي المدارس العادية ومدارس ذو الاحتياجات الخاصة، في اتجاه المعلمين نحو الدمج، ووجود فروق بالنسبة لاتجاهات الطلبة في المرحلة الابتدائية والمرحلة المتوسطة نحو دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية، وكانت الفروق لصالح طلبة المرحلة الإعدادية، في حين لم تظهر الفروق في اتجاه نحو الدمج بسبب المستوى التعليمي للأسرة.

وهدفت دراسة الدبانية والحسن (٢٠٠٩) التعرف على وجهات نظر معلمي الطلبة ذوي الإعاقات السمعية نحو عملية تعليم هؤلاء الطلبة في المدارس العادية ضمن مسار الدمج الشامل، على عينة من معلمي الطلبة ذوي الإعاقات السمعية من الصف الثاني الأساسي وحتى المرحلة الثانوية، بلغ عددهم (١٠٥) معلماً، حيث أظهرت النتائج: إلى وجهات نظر محايدة للمعلمين نحو الدمج، كما أشارت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح المدارس الخاصة، ولصالح المؤهل العلمي الأكثر، في حين لم تجد أي فروق تعزى للتخصص الدراسي.

وأجرى الصمادي (٢٠١٠) دراسة هدفت التعرف إلى اتجاهات المعلمين حول دمج الطلبة المعاقين في الصفوف الثلاثة الأولى، تم استخدام المنهج الوصفي، تكونت عينة الدراسة من (١٤٢) معلماً، تم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن: إلى وجود اتجاهات إيجابية لدى المعلمين نحو الدمج، وإن هناك فروقاً في الاتجاهات على الأبعاد التي يحتويها الاستبيان إلا أن هذه الفروق لم تكن دالة إحصائياً. وقد تم التوصية من خلال هذه الدراسة بضرورة إجراء دراسات للتعرف على اتجاهات الدمج تشمل القطاع الإداري والمعلمين كل حسب تخصصه.

وأجرى مركز الجنوب والشمال للحوار والتنمية في الأردن (٢٠١١) دراسة هدفت إلى تحديد العقبات والحواجر التي تعترض مشاركة الأشخاص المعاقين واندماجهم في المجتمع الأردني، تم استخدام منهج الطرق البحثية المتعددة (الوثائق، والملاحظة والسجلات، والمقابلات الشخصية، والتقييم السريع بالمشاركة، والكشف الميداني بالعينة على المرافق والمؤسسات العامة، والمسح الميداني لتقييم رضا الأشخاص ذوي الإعاقة)، تكونت عينة الدراسة من (٣٠٠) حالة من الأشخاص ذوي الإعاقة بواقع (١٠٠) حالة في كل مدينة على اعتبار أن هذا العدد يكفي لعكس الأشكال المختلفة من الإعاقة والاختلافات الديموغرافية الأخرى. وقد توصلت الدراسة أنه على الرغم من توفر دليل الإرشادي الوطني لتصميم المباني والفضاء العام (National Code of Construtions)، واعتباره ملزماً للهيئات والمجالس المعنية بإقرار مخططات المباني والطرق والفضاء العام ومرور ما يقارب العشرين عام على صياغته وتداوله، إلا أن فضاء المدن الأردنية لا زال مفتقراً للحدود الدنيا من التسهيلات التي تجعل منه فضاءً ممكناً للأشخاص ذوي الإعاقة، ويتضح ذلك من خلال أوضاع الشوارع والأرصفة، والمباني، والمساحات، والمواقف والحدائق والمنتزهات، وغيرها من المفردات الفضاء الخارجي، ويعود ذلك إلى سوء توزيع مسؤوليات التنفيذ بين المجالس البلدية من جانب ونقابة المهندسين من جانب آخر، وغياب الأجهزة المعنية بالرقابة والتفتيش للتحقيق من التزام المباني والمنشآت والطرق بقواعد الدليل، لذا أوصت الدراسة بضرورة إنشاء جهة رقابية تتولى متابعة تنفيذ المواصفات والشروط التي نص عليها الدليل عند إنشاء المباني والمرافق وإعادة تأهيلها، وكذلك توصي الدراسة أن يقوم المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعاقين بمخاطبة مجلس الأمناء جائزة الملك عبد الله الثاني للتميز الإدراج شروط توفير التسهيلات البيئية في المرافق والمباني ضمن شروط الواجب تنفيذها من قبل المؤسسات المرشحة للحصول على الجائزة.

وأجرى القحطاني (٢٠١٣) دراسة هدفت إلى التعرف على الفروق في الأداء على مقياس السلوك اللاتكفي بين التلميذات المدمجات وغير المدمجات من ذوي الشلل الدماغي المصحوب بالإعاقة، تم استخدام المنهج الوصفي المقارن، وتكونت عينة الدراسة من (٧٠) تلميذة من ذوات الشلل الدماغي المصحوب بالإعاقة العقلية مقسمين إلى مجموعتين. وكان المدى العمري لعينة الدراسة من (٢١-٩) سنة، والمتوسط (١٠) شهر، و٩ شهور، وقد تم استخدام مقياس السلوك اللاتكفي. وقد أظهرت النتائج من خلال تحليل التباين الأحادي الاتجاه أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطالبات المدمجات وغير المدمجات من ذوات الشلل الدماغي المصحوب بالإعاقة العقلية لصالح المدمجات في السلوك العدواني، كما أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطالبات المدمجات في السلوك الانسحابي، وبينت نتائج الدراسة أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين

الطالبات المدمجات وغير المدمجات في السلوك الإذائي للذات لصالح المدمجات. وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية لصالح الطالبات المدمجات من ذوي الشلل الدماغي المصحوب بالإعاقة العقلية في النشاط الزائد. كما أشارت النتائج إلى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطالبات المدمجات وغير المدمجات من ذوي الشلل الدماغي المصحوب بالإعاقة العقلية في العادات السلوكية غير المناسبة.

وأجرى كل من البطاينة والرويلي (٢٠١٥) دراسة هدفت التعرف إلى اتجاهات المعلمين نحو دمج الأطفال ذوي الإعاقة الحركية في المدارس الحكومية في شمال المملكة السعودية، وبيان علاقة هذه الاتجاهات بكل من الجنس والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة، تم استخدام المنهج الوصفي المسحي، حيث تكونت عينة الدراسة من (٧٦٨) معلماً ومعلمة، تم استخدام المنهج الوصفي المسحي، كما تم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة، بعد أن تم التأكد من صدقها وثباتها، وقد أظهرت النتائج أن اتجاهات عينة الدراسة نحو دمج الأطفال المعاقين حركياً في المدارس الحكومية كانت إيجابية، وأن هناك فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس وجاءت لصالح الذكور، والمتغير الخبرة لصالح ذوي الخبرة القصيرة (١-٥) سنوات، في حين لم تظهر فروق لمتغير التخصص.

وأجرت الناصر (٢٠١٥) هدفت التعرف إلى واقع ممارسة الأخصائيين الاجتماعيين لبرنامج التأهيل المجتمعي بمؤسسات رعاية المعاقين، والتعرف إلى أهم المعوقات التي تعيق تفعيل برامج التأهيل الاجتماعي، والتعرف على أهم مقترحات الأخصائيين الاجتماعيين لتفعيل التأهيل الاجتماعي، تم استخدام المنهج المسحي الاجتماعي عن طريق الحصر الشامل، تكونت عينة الدراسة من (٨٨) أخصائي، تم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة، حيث أظهرت النتائج أن واقع معرفة الأخصائيين الاجتماعيين لبرنامج التأهيل المجتمعي بمؤسسات رعاية المعاقين جاء مرتفعاً لدى العينة الحاصلة على الشهادة الجامعية والماجستير والدكتوراه، ومتوسطة لدى متخصصي الخدمة الاجتماعية، ومرتفعة لدى الأفراد الذين لديهم خبرة في مجال العمل مع المعاقين، أما بالنسبة لنتائج واقع ممارسة الأخصائيين لتأهيل المجتمعي في مؤسسات الرعاية المعاقين، كشفت النتائج أن هناك تطبيق إلى حد ما، وكان أكثرها دمج الأفراد المعاقين، يليها إشراك أسرهم في عملية التأهيل، تليها البرامج والأنشطة التي تساهم في تغيير نظرة المجتمع اتجاه الأشخاص المعاقين، ومن أبرز المعوقات حيث ظهرت مشكلة عدم نشر ثقافة التأهيل المجتمعي بين أفراد المجتمع، وضعف وعي الاجتماعي بدوره في تأهيل المعاقين، ومن أهم المشكلات كانت المتعلقة بالمجتمع والتي تحد من تفعيل برامج المعاقين.

التعقيب على الدراسات السابقة:

ومن خلال عرض الدراسات السابقة تبين أنها دراسة تنوعت من حيث موضوع الإعاقات والدمج حيث بينت دراسة جلافاز (Glavas, ١٩٩٦) درجة تقييم اتجاهات المعلمين نحو دمج المعاقين عقليا في المدارس العادية ومدى قدرة المعلمين على التعامل مع هذه الفئة.

ودراسة وارورا ونلسون (Davids, Arora, & Nelson, ٢٠٠١) بينت "وجهة نظر الآباء نحو أبنائهم ذوي الإعاقات الشديدة، بينما دراسة ارزانو (Marzano, ٢٠٠٢) التعرف إلى اتجاهات التلاميذ العاديين وأهاليهم نحو الدمج وأثر متطلبات معايير المحتوي.

ودراسة ستانكو (Stanco, ٢٠٠٨) تبنت تطوير برنامج تدريبي لتغيير اتجاهات الأطفال العاديين نحو أقرانهم ذوي الحاجات الخاصة، وزيادة المستوى المعرفي لديهم عن الأفراد المعوقين وعن الإعاقة، وزيادة تقبلهم لهم وتفاعلهم معهم، واتفقت مع دراسة دوبكس وآخرون (Dupoux , et al. ٢٠٠٥) التي هدفت معرفة اتجاهات المعلمين نحو دمج المعاقين في المدارس العادية. أما دراسة محمود (٢٠٠٨) تبنت تقديم رؤية مقترحة لتعليم ودمج الأطفال، ذوي الاحتياجات الخاصة في مدارس التعليم العام.

وبالنسبة لدراسة فرج (٢٠٠٩) بيان مدى فاعلية أسلوب الدمج في خفض بعض اضطرابات السلوك لدى الأطفال ذوي الإعاقة العقلية، كذلك دراسة الزيدان والصادق (٢٠٠٩)، ودراسة الخشرمي (٢٠١٠)، ودراسة الدبانية والحسن (٢٠٠٩)، ودراسة الصمادي (٢٠١٠)، كانت تبعية لبرامج الدمج، بينما كانت دراسة أبو جلال (٢٠٠٩) دراسة تحليلية للدراسات العلمية وأوراق العمل التي قدم في برنامج التطبيق لمشروع الدمج في عدد من دول العالم.

وبالنسبة لدراسة كل من ميرجيانا، الكساندرا ودرانا (Dragana, ٢٠١٢) & Mirjana, Aleksandra تحديد السلوك الاجتماعي المقبول لدى التلاميذ ذوي الإعاقة، من خلال تحديد أنماط السلوك الاجتماعي الملائم وتطبيقاتها العملية.

ولا نغفل دور مركز الجنوب والشمال للحوار والتنمية (٢٠١١) التي بحثت حول العقبات والحواجز التي تعترض مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة واندماجهم في المجتمع.

في هذا المجال كان لطلبة الجامعات دور في الحديث عن تصوراتهم اتجاه طلبه الاحتياجات الخاصة، حيث أجرى عبد الله والدويري (٢٠١٣) دراسة هدفت التعرف إلى اتجاهات طلبه جامعة إربد الأهلية نحو الأفراد المعوقين وعلاقتها ببعض المتغيرات.

القحطاني (٢٠١٣) دراسة هدفت إلى التعرف على الفروق في الأداء على مقياس السلوك اللاتكفي بين التلميذات المدمجات وغير المدمجات من ذوي الشلل الدماغي المصحوب بالإعاقة، وبالنسبة لدراسة كل من البطاينة والرويلي (٢٠١٥) دراسة هدفت التعرف إلى اتجاهات المعلمين نحو دمج الأطفال ذوي الإعاقة الحركية في المدارس الحكومية، وأخيراً دراسة الناصر (٢٠١٥) هدفت التعرف إلى واقع ممارسة الأخصائيين الاجتماعيين لبرنامج التأهيل المجتمعي بمؤسسات رعاية المعاقين. حيث تنوعت الدراسات بين الممج والإعاقات المتعددة السمعية والبصرية والعقلية.

كما تنوعت الدراسات السابقة من حيث الأداة، حيث استخدمت الإستبانة دراسة كل من الجندي (٢٠٠٤)، ودراسة كل من الغزو ودودين والقريوتي (٢٠٠٤)، ودراسة دوبكس وآخرون (Dupoux, et al.٢٠٠٥)، ودراسة حبايب وعثمان (٢٠٠٥)، ودراسة المالكي (٢٠٠٨)، ودراسة الزيدان والصادق والصمادي (٢٠٠٩)، ودراسة عبد الله والدويري (٢٠١٣)، ودراسة القحطاني (٢٠١٣)، ودراسة البطاينة والرويلي (٢٠١٥)، ودراسة الناصر (٢٠١٥).

استخدام الملاحظة والمقابلة كأدوات للدراسة: كدراسة كندي وشكلا وفريكسل (Kennedy, Shukla, & Fryxell, ١٩٩٧، ودراسة Curran, ١٩٩٩).

وهناك دراسات دراسة نوعية بين منهج الطرق البحثية المتعددة (الوثائق، والملاحظة والسجلات، والمقابلات الشخصية، والتقييم السريع بالمشاركة، والكشف الميداني بالعينة على المرافق والمؤسسات العامة، والمسح الميداني لتقييم رضا الأشخاص ذوي الإعاقة كدراسة مركز الأردن (٢٠١١).

وقد استفادة الباحثة من الدراسات السابقة في كتابة الأدب النظري وتصميم الاستبانة، واختيار الأداة، وطبيعة التحليل الإحصائي المناسب، وتميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بتناوله موضوع تحدد في درجة فاعلية البرامج التدريبية المستخدمة لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة بمؤسسة زايد العليا بدولة الإمارات العربية المتحدة من وجهة نظر الإداريين، دراسة ميدانية بمؤسسة زايد العليا والمراكز التابعة بأبو ظبي والعين، والتي لم تشمل أي من الدراسات السابقة عليها.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

تناول الفصل وصفاً لمنهج الدراسة ومجتمعها وعينتها، والأداة التي تم استخدامها ودلالات صدقها وثباتها وتحديد متغيرات الدراسة وإجراءاتها والمعالجات الإحصائية التي استخدمت للإجابة عن أسئلتها.

منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي المسحي للكشف عن درجة فاعلية البرامج التدريبية المستخدمة لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة بمؤسسة زايد العليا بدولة الإمارات العربية المتحدة من وجهة نظر الإداريين، وكذلك للكشف عن أثر متغيراتهم الديموغرافية فيه، وذلك لمناسبته وطبيعة هذه الدراسة وأهدافها.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من جميع الإداريين في الإدارة العليا ورؤساء الشعب العاملين في مؤسسة زايد العليا في إمارة أبو ظبي والعين والمراكز التابعة المتخصصة بالتأهيل لذوي الاحتياجات الخاصة ويبلغ عدد المراكز المختصة بالتأهيل (١٢) مركزاً وفي كل مركز عدد الإداريين بجميع درجاتهم في المركز الأعلى والمراكز التابعة له من (١٢٠) إدارياً.

وقد تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة المسحية لمجتمع الدراسة لضمان تمثيل عينة الدراسة المختارة تمثيلاً جيداً لمجتمع الدراسة، حيث تألفت عينة الدراسة من (١٠٠) إدارياً، ممن وافقوا بالمشاركة في الدراسة من أصل (١٢٠) إدارياً مشكلين ما نسبته (٨٠%) من مجتمع الإداريين العاملين في مركز زايد والمراكز التابعة لها في إمارة أبو ظبي والعين، وذلك كما هو مبين في الجدول (١).

الجدول (١)

توزع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس، العمر، المؤهل العلمي، والوظيفة وسنوات العمل والخبرة

| المتغير | الفئة | العدد | النسبة المئوية |
|---------------------|------------------|-------|----------------|
| الجنس | ذكر | ٤٧ | ٤٧,٠% |
| | أنثى | ٥٣ | ٥٣,٠% |
| العمر | من ٢٥-٣٤ | ٣٢ | ٣٢,٠% |
| | ٣٥-٤٤ | ٥٢ | ٥٢,٠% |
| | من ٤٥ فأكثر | ١٦ | ١٦,٠% |
| المؤهل العلمي | ماجستير | ٢٤ | ٢٤,٠% |
| | بكالوريوس | ٥٨ | ٥٨,٠% |
| | دبلوم | ١٨ | ١٨,٠% |
| الوظيفة | مدير عام | ١١ | ١١,٠% |
| | رئيس قسم | ٣٤ | ٣٤,٠% |
| | رئيس شعبة | ٢٨ | ٢٨,٠% |
| | نائب إداري | ٢٧ | ٢٧,٠% |
| سنوات العمل والخبرة | اقل من ٥ سنوات | ٦ | ٦,٠% |
| | من ٥ - ١٠ سنوات | ٥٨ | ٥٨,٠% |
| | اكثر من ١٠ سنوات | ٣٦ | ٣٦,٠% |

أداة الدراسة:

تم بناء أداة درجة فاعلية البرامج التدريبية المستخدمة لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في مؤسسة زايد العليا في دولة الإمارات العربية المتحدة من وجهة نظر الإداريين فيها، بالرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، حيث تم التوصل إلى أداة مكوّنة من (٦٣) فقرة موزعة إلى ست مجالات، هي: مجال التشريعات والسياسات للدمج وله (٩) فقرات، مجال نشر الوعي المجتمعي وله (١١) فقرة، ومجال الخدمات والبرامج المقدمة لدعم عملية الدمج وله (١١) فقرة، ومجال الدمج الأكاديمي (التعليم) وله (٩) فقرات، ومجال الدمج المجتمعي وله (١٠) فقرات، ومجال دمج الأشخاص ذوي الإعاقة بالعمل وله (١٣) فقرة، وذلك كما هي مبينة بصورتها الأولية في الملحق (أ).

صدق الأداة:

للتأكد من صدق الأداة قامت الباحثة بعرضها على لجنة من المحكمين المختصين في الإدارة التربوية في كليات العلوم التربوية في جامعة آل البيت، وجامعة أبو ظبي في العين (ملحق رقم ١)، وذلك للحكم على مدى ملاءمة الفقرات لمجالات الدراسة، ومدى صلاحية الفقرة للقياس، ومناسبة الصياغة اللغوية. وبعد ذلك تم تعديل الأداة (الاستبانة) بناءً على الملاحظات والاقتراحات للسادة المحكمين لتكون الأداة بشكلها النهائي وكان هنالك ستة مجالات تضمنتها الاستبانة.

ثبات الأداة:

للتأكد من ثبات الأداة، تم حساب معامل الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا) Cronbach Alpha، حيث تراوحت قيم معامل الثبات للمحتوى الرئيسي للاستبانة بين (٨١% - ٨٩%) حيث تُعد هذه القيم مقبولة لأغراض هذه الدراسة، والجدول الآتي (٢) يبين نتائج الثبات.

الجدول (٢)

معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا لمجالات الدراسة

| الأبعاد والمتغيرات | الفقرات | الاتساق الداخلي (الثبات) | معامل |
|---|---------|--------------------------|-------|
| التشريعات والسياسات للدمج | ٩-١ | ٠,٨٤ | |
| نشر الوعي المجتمعي للدمج | ١١-١ | ٠,٨٩ | |
| الخدمات والبرامج المقدمة لدعم عملية الدمج | ١١-١ | ٠,٨٨ | |
| الدمج الأكاديمي (التعليم) | ٩-١ | ٠,٨٦ | |
| الدمج المجتمعي | ١٠-١ | ٠,٨١ | |
| دمج الأشخاص ذوي الإعاقة بالعمل | ١٣-١ | ٠,٨٣ | |

قامت الباحثة بتوزيع الاستبانة على أفراد عينة الدراسة، كما أرفق مع الاستبانة ما يبين أن هذه الدراسة هي جزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في جامعة آل البيت، بالإضافة إلى ما يؤكد الحفاظ على سرية المعلومات التي سيتم جمعها.

ولقد تم استرجاع (١٠٠) استبانة من أصل (١٢٠)، بنسبة (٨٠%) وبعد فرز جميع الاستبانات تبين أن جميعها صالحة للتحليل، وقد استغرقت عملية التوزيع وجمع وفرز الاستبانات مدة شهرين تقريباً.

تحديد مستويات الإجابة:

اعتمدت الباحثة سلم ليكرت الخماسي (Likert/ Five Point Scale) لتحديد مستوى الإجابات في أداة الدراسة، وذلك بوضع إشارة (x) للإجابة التي تعكس درجة موافقتهم سواء أكانت موافق بدرجة عالية جداً، موافق بدرجة عالية، موافق بدرجة متوسطة، موافق بدرجة منخفضة، أو موافق بدرجة منخفضة جداً، وذلك لتقدير مستوى الإجابة على مجالات الدراسة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، وقد تم اعتماد ثلاثة مستويات للحكم للمتوسطات الحسابية على النحو التالي:

من ٢,٣٣ - ١ درجة منخفضة.

من ٣,٦٦ - ٢,٣٤ درجة متوسطة.

من ٥ - ٣,٦٧ درجة عالية.

وقد تم حساب مدى الفئة من خلال المعادلة التالية: (الحد الأعلى - الحد الأدنى) / عدد المستويات وبالتالي فإن مدى الفئة = $3/(1-0) = 1,333$.

إجراءات الدراسة:

تمت مراجعة الأدب النظري المتعلق بالموضوع من حيث الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

تم تطوير أداة الدراسة.

قامت الباحثة بتحديد عدد عينة الدراسة وطريقة اختيارها.

قامت الباحثة بالحصول على تسهيل مهمة من الجهات المعنية.

قامت الباحثة بتوزيع أداة الدراسة على العينة وتوضيح الأداة لأفراد عينة الدراسة مع التأكيد على سرية المعلومات وأنها لأغراض البحث العلمي فقط.

قامت الباحثة بجمع أداة الدراسة من أفراد العينة لأغراض التحليل الإحصائي.

قامت الباحثة باستخدام المعالجة الإحصائية تبعا لأسئلة الدراسة واستخلاص النتائج.

قامت الباحثة بتخزين البيانات على جهاز الحاسوب وتحليل النتائج.

متغيرات الدراسة:

اشتملت الدراسة على المتغيرات الآتية:

المتغيرات المستقلة؛ وهي:

الجنس، وله فئتان (ذكر، أنثى).

العمر، وله ثلاثة مستويات: (من ٣٤-٢٥ ، ومن ٤٤-٣٥، من ٤٥ فأكثر).

المؤهل العلمي، وله ثلاثة مستويات: (دبلوم، بكالوريوس، ماجستير).

الوظيفة، وله أربع مستويات: (مدير عام، رئيس قسم، رئيس شعبة، نائب إداري).

سنوات العمل والخبرة، وله ثلاثة مستويات: (اقل من ٥ سنوات، من ٥ سنوات -١٠ سنوات، من ١٠ سنوات فأكثر).

المتغيرات التابعة؛ وهي:

درجة فاعلية البرامج التدريبية المستخدمة لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة بمؤسسة زايد العليا بدولة الإمارات العربية المتحدة من وجهة نظر الإداريين.

أبعاد درجة فاعلية البرامج التدريبية المستخدمة لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة بمؤسسة زايد العليا في دولة الإمارات العربية المتحدة من وجهة نظر الإداريين.

المعالجات الإحصائية:

تمت المعالجات الإحصائية للبيانات في هذه الدراسة باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وذلك على النحو الآتي:

لإجابة سؤال الدراسة الأول؛ فقد تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية، مع مراعاة ترتيب الأبعاد لديهم والفقرات التي تتبع لها تنازلياً وفقاً لأوساطها الحسابية.

لإجابة سؤال الدراسة الثاني؛ فقد تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لدور الإداريين والأبعاد التابعة له، وإجراء تحليل التباين المتعدد.

الفصل الرابع

عرض النتائج

هدفت الدراسة إلى الكشف عن درجة فاعلية البرامج التدريبية المستخدمة لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة بمؤسسة زايد العليا في دولة الإمارات العربية المتحدة من وجهة نظر الإداريين، وكذلك إلى الكشف عن أثر متغيراتهم الديموغرافية فيه، وذلك عن طريق الإجابة عن كل من سؤالي الدراسة الآتيين:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول

"ما درجة فاعلية البرامج التدريبية المستخدمة لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة بمؤسسة زايد العليا بدولة الإمارات العربية المتحدة من وجهة نظر الإداريين؟"

للإجابة عن هذا السؤال: فقد تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لدور الإداريين وأبعاده في تحقيق درجة فاعلية البرامج التدريبية المستخدمة لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة بمؤسسة زايد العليا في دولة الإمارات العربية المتحدة من وجهة نظر الإداريين مع مراعاة ترتيب أبعاد دور الإداريين بمؤسسة زايد العليا في الإمارات تنازلياً والجدول (٣) يوضح ذلك.

الجدول (٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال فاعلية البرامج التدريبية لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة مرتبة تنازلياً

| الدرجة | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | المجال | المرتبة |
|--------|-------------------|-----------------|---------------------------|---------|
| مرتفع | .٤٤٠ | ٤,٠٨ | التشريعات والسياسات للدمج | ١ |
| مرتفع | .٣٦٠ | ٣,٨٢ | الدمج المجتمعي | ٢ |
| مرتفع | .٣٦٣ | ٣,٧٥ | نشر الوعي المجتمعي للدمج | ٣ |

| | | | | | |
|-------|------|------|---|---|---|
| مرتفع | ٣٨١. | ٣,٦٨ | الدمج الأكاديمي (التعليم) | ٤ | ٤ |
| متوسط | ٣٤٣. | ٣,٤٨ | الخدمات والبرامج المقدمة لدعم عملية الدمج | ٣ | ٥ |
| متوسط | ٣٨٥. | ٣,٣٥ | دمج الأشخاص ذوي الإعاقة بالعمل | ٦ | ٦ |
| مرتفع | ٢٦٥. | ٣,٦٩ | الأداة الكلية | | |

يبين الجدول رقم (٣) أن المستوى العام جاء بدرجة مرتفعة، بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٣,٦٩)، كما يبين الجدول أعلاه أن المتوسطات الحسابية لمجال الأداء تراوحت ما بين (٣,٣٥ - ٤,٠٨)، وانحراف معياري تراوح ما بين (٣٨٥ - ٤٤٠). حيث جاء (التشريعات والسياسات للدمج) في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (٤,٠٨)، وانحراف معياري بلغ (٤٤٠)، وبدرجة مرتفعة، يليها (الدمج المجتمعي)، بمتوسط حسابي (٣,٨٢)، وانحراف معياري بلغ (٣٦٠)، وبدرجة مرتفعة، أما المرتبة الأخيرة فقد كان المجال الذي نص على (دمج الأشخاص ذوي الإعاقة بالعمل)، وبأقل متوسط حسابي بلغ (٣,٣٥)، وانحراف معياري (٣,٨٥)، وبدرجة متوسطة.

وتم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة (الإداريين) على كل فقرة من فقرات كل مجال من البرامج التدريبية المستخدمة لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في مؤسسة زايد العليا في دولة الإمارات العربية المتحدة، وفيما يلي عرض لذلك:

المجال الأول: التشريعات والسياسات للدمج:

يتضمن هذا المجال (٩) فقرات، وقد أرادت الباحثة من هذه الفقرات التعرف على مستوى التشريعات والسياسات للدمج من وجهة نظر الإداريين ويوضح الجدول (٤) آراء أفراد العينة حول (التشريعات والسياسات للدمج) حيث يرى أفراد عينة الدراسة أن مستوى (التشريعات والسياسات للدمج) جاءت مرتفعة، وذلك بدلالة المتوسط الحسابي العام لها والذي بلغت قيمته (٤,٠٨)، كما تراوحت الأوساط الحسابية ما بين (٣,٧٢ - ٤,٣٤)، وقيم الانحراف المعياري ما بين (٠,٨٤٢ - ٠,٦٨٥) مما يعني أن التباين في اتجاهات أفراد

عينة الدراسة كان قليل نسبياً، حيث يظهر من جميع فقرات المجال أن هناك تقارباً في إجابات أفراد عينة الدراسة، وقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات هذا المجال، كما هي موضحة في الجدول (٤) التالي:

الجدول (٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال التشريعات والسياسات للدمج مرتبة تنازلياً

| الدرجة | الرتبة | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الفقرة |
|--------|--------|-------------------|-----------------|---|
| مرتفعة | ٥ | .٨٤٥ | ٤,٠٥ | يتم التدريب على توظيف التشريعات المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لتسهيل الدمج. |
| مرتفعة | ٩ | .٨٤٢ | ٣,٧٢ | تتضمن برامج التدريب إكساب المتدربين الثقافة القانونية التي تشكل الإطار القانوني لعملية الدمج. |
| مرتفعة | ٨ | .٧٧٤ | ٣,٨٧ | يتم التدريب على وضع الخطط في إطار زمني محدد لتحليل عمليات الدمج. |
| مرتفعة | ٧ | .٧١٨ | ٣,٩٠ | يتم التدريب على توظيف شبكات الدعم الاجتماعي المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة لإنجاح الدعم |
| مرتفعة | ٦ | .٧٠٩ | ٤,٢٧ | تتضمن برامج التدريب على تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص للجميع دون تمييز. |
| متوسطة | ٤ | .٦٩١ | ٤,١٣ | يتم التدريب على تنفيذ سياسات إجرائية لتطبيق برامج الدمج. |

| | | | | |
|--------|--------|------|------|--|
| متوسطة | ٣ | .٦٨٧ | ٤,١٥ | يتم التدريب على تطبيق سياسات وطنية وقوانين للعمل على دمج الأشخاص ذوي الإعاقة. |
| متوسطة | ١ | .٦٨٥ | ٤,٣٤ | تتضمن برامج التدريب لتطبيق التشريعات بدولة الإمارات أفضل الممارسات للدمج المعترف بها دولياً. |
| متدنية | ٢ | .٦٢٦ | ٤,٢٥ | يتم التدريب على تنظيم الاستراتيجيات بالتعاون بين القطاع الخاص والحكومي لإنجاح برامج الدمج. |
| | مرتفعة | | | مجال التشريعات والسياسات للدمج |

يبين الجدول أعلاه رقم (٤) أن قيم المتوسطات الحسابية لهذا المجال مرتفعة، حيث أن مستوى تقييم المتوسطات الحسابية للفقرات كانت مرتفعة، حيث كانت الفقرة رقم (١) ونصها (تتضمن برامج التدريب لتطبيق التشريعات بدولة الإمارات أفضل الممارسات للدمج المعترف بها دولياً). في المرتبة الأولى، تليها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (٢)، وجاءت الفقرة (٩) ونصها (تتضمن برامج التدريب إكساب المتدربين الثقافة القانونية التي تشكل الإطار القانوني لعملية الدمج) في المرتبة الأخيرة ليعكس مستوى (التشريعات والسياسات للدمج)، حيث جاءت بدرجة مرتفعة.

المجال الثاني: الدمج المجتمعي:

يتضمن هذا المجال (١٠) فقرات، حيث جاء بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٣,٨٢)، وانحراف معياري (٠,٣٦٠)، وقد أرادت الباحثة من هذه الفقرات التعرف على مستوى (الدمج المجتمعي) لدى أفراد عينة الدراسة ويوضح الجدول رقم (٥) آراء أفراد العينة حول (الدمج المجتمعي) لدى أفراد عينة الدراسة حيث يرى أفراد عينة الدراسة أن مستوى (الدمج المجتمعي) جاءت مرتفعة، وذلك بدلالة المتوسط الحسابي العام لها والذي بلغت قيمته (٣,٨٢٣٠)، كما تراوحت قيم الانحراف المعياري ما بين (٠,٥٠٥-٠,٨٣٥). مما يعني أن التباين في اتجاهات أفراد عينة الدراسة كان قليل نسبياً، حيث يظهر من جميع فقرات المجال أن هناك تقارباً في إجابات أفراد عينة الدراسة، وقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات هذا المجال، كما هي موضحة في الجدول رقم (٥) التالي:

الجدول (٥)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال الدمج المجتمعي مرتبة تنازلياً

| الدرجة | الرتبة | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الفقرة |
|--------|--------|-------------------|-----------------|---|
| مرتفعة | ٨ | .٨٣٥ | ٣,٩٠ | توفر برامج التدريب الرعاية الشاملة وعدم التمييز بجميع المرافق. |
| مرتفعة | ٥ | .٨١٠ | ٣,٩٩ | يتم التدرب على تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من ممارسة حقوقهم على أساس المساواة وعدم التمييز. |
| مرتفعة | ٩ | .٨٠٠ | ٤,١٣ | يتم التدريب على كيفية حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على خدمات التأهيل الصحي. |
| مرتفعة | ١٠ | .٧٧٦ | ٤,٠٦ | . يتم التدرب على تفعيل كودات البناء الخاص بالأشخاص ذوي الإعاقة. |
| مرتفعة | ٥ | .٧٤٥ | ٣,٥٣ | يتم التدرب على تقبل أفراد المجتمع وجود الأشخاص ذوي الإعاقة في المرافق العامة والخاصة |
| مرتفعة | ٣ | .٧٢٨ | ٣,٦٦ | يتم التدرب على زيادة ثقة الأشخاص ذوي الإعاقة بأنفسهم من خلال اختلاطهم بالأشخاص العاديين. |
| متوسطة | ٦ | .٦٦٣ | ٣,٦٢ | تعزز برامج التدريب العمل وفق قاعدة الرعاية لنهائية لمنع عزل الأشخاص ذوي الإعاقة عن بيئتهم الاجتماعية. |

| | | | | |
|--------|---|--------|--------|--|
| متوسطة | ٢ | .٦٢٨ | ٣,٩٠ | تقدم برامج التدريب معلومات عن التسهيلات البيئية والمعلوماتية لتسهيل الدمج. |
| منخفضة | ٧ | .٥٧٧ | ٣,٧٠ | يتم التدريب على منع عزل الأشخاص ذوي الإعاقة وتسهيل دمجهم. |
| منخفضة | ١ | .٥٠٥ | ٣,٧٤ | تعمل برامج التدريب على مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة أن يكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع. |
| مرتفعة | | .٣٥٩٥٣ | ٣,٨٢٣٠ | الدمج المجتمعي |

يبين الجدول أعلاه (٥) أن قيم المتوسطات الحسابية لهذا البعد قد تراوحت بين (٣,٦٢) و(٤,١٣)، وهي بشكل عام مرتفعة، حيث أن مستوى تقييم المتوسطات الحسابية للفقرات كانت مرتفعة، حيث كانت الفقرة رقم (٩) ونصها (يتم التدريب على كيفية حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على خدمات التأهيل الصحي). في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٤,١٣)، تليها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (١٠)، وبمتوسط حسابي بلغت قيمته (٤,٠٦)، وجاءت الفقرة (٦) ونصها (تعزز برامج التدريب العمل وفق قاعدة الرعاية لنهائية لمنع عزل الأشخاص ذوي الإعاقة عن بيئتهم الاجتماعية) في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٦٢) ليعكس مستوى (الدمج المجتمعي) بدرجة مرتفعة.

المجال الثالث: نشر الوعي المجتمعي للدمج:

يتضمن هذا المجال (١١) فقرة، وقد أرادت الباحثة من هذه الفقرات التعرف على مستوى (نشر الوعي المجتمعي للدمج) لدى أفراد عينة الدراسة ويوضح الجدول رقم (٦) آراء أفراد العينة حول (نشر الوعي المجتمعي للدمج) لدى أفراد عينة الدراسة حيث يرى أفراد عينة الدراسة أن مستوى (نشر الوعي المجتمعي للدمج) جاءت مرتفعة، وذلك بدلالة المتوسط الحسابي العام لها، والذي بلغت قيمته (٣,٧٥)، وانحراف معياري بلغ (٠,٣٦٣)، كما تراوحت قيم المتوسط الحسابي ما بين (٣,٣٩ - ٣,٩٠)، أما قيم الانحراف المعياري ما بين (٠,٨٠٣ - ٠,٤٨٢)، مما يعني أن التباين في اتجاهات أفراد عينة الدراسة كان قليل نسبياً، حيث يظهر من جميع فقرات المجال أن هناك تقارباً في إجابات أفراد عينة الدراسة، وقد تم استخراج المتوسطات الحسابية

والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات هذا المجال، كما هي موضحة في الجدول رقم (٦) التالي:

الجدول (٦)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بعد نشر الوعي المجتمعي للدمج مرتبة تنازلياً

| الدرجة | الرتبة | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الفقرة |
|--------|--------|-------------------|-----------------|--|
| مرتفعة | ١٠ | .٨٤٥ | ٤,١٨ | تكفل الدولة للأشخاص ذوي الإعاقة فرص متكافئة في التعليم والتدريب. |
| مرتفعة | ٩ | .٨٢٣ | ٣,٥١ | يتم تعزيز برامج التدريب لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وتحقيق استقلاليتهم. |
| مرتفعة | ٨ | .٨٠٣ | ٣,٣٩ | تضمن برامج التدريب مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع نواحي الحياة الثقافية. |
| مرتفعة | ٣ | .٧٨٢ | ٣,٧٩ | تشارك المؤسسات الخاصة بتفعيل دور المجتمع لتحقيق التمييز في عملية الدمج. |
| مرتفعة | ٥ | .٧٥٩ | ٤,١٠ | يتم التدريب على استخدام معايير عالمية للدمج |
| مرتفعة | ٧ | .٧٤٢ | ٣,٤٣ | تسهل برامج التدريب مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الاجتماعية. |
| مرتفعة | ٦ | .٧١٧ | ٣,٥٤ | تسعى برامج التدريب بنشر الوعي حول الدمج بين الأهالي. |
| متوسطة | ١١ | .٦٨٧ | ٣,٨٢ | تتضمن برامج التدريب دراسة العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في إنجاح عملية الدمج. |

| | | | | |
|--------|----|------|------|---|
| متوسطة | ٢ | .٦٧٧ | ٣,٩٢ | تشارك جميع المؤسسات الحكومية بتفعيل دور المجتمع لتحقيق التميز في عملية الدمج. |
| متوسطة | ١٠ | .٦٠٤ | ٣,٧٢ | تساهم وسائل الإعلام في نشر الوعي بأهداف برامج الدمج للأشخاص ذوي الإعاقة. |
| ضعيفة | ١ | .٤٨٢ | ٣,٩٠ | توفر برامج التدريب حملات التوعية لتعميم المشروع الوطني لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة |
| مرتفعة | | .٣٦٣ | ٣,٧٥ | نشر الوعي المجتمعي للدمج |

يبين الجدول أعلاه رقم (٦) أن قيم المتوسطات الحسابية لهذا المجال قد تراوحت بين (٣,٣٩) و(٤,١٨)، وهي بشكل عام مرتفعة، حيث أن مستوى تقييم المتوسطات الحسابية للفقرات كانت مرتفعة، حيث كانت الفقرة رقم (١٠) ونصها (تكفل الدولة للأشخاص ذوي الإعاقة فرص متكافئة في التعليم والتدريب). في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٤,١٨)، تليها في المرتبة الثانية الفقرة التي نصها (يتم التدريب على استخدام معايير عالمية للدمج)، وبمتوسط حسابي بلغت قيمته (٤,١٠)، وجاءت الفقرة (٨) ونصها (تضمن برامج التدريب مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع نواحي الحياة الثقافية) في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٣٩) ليعكس مستوى (نشر الوعي المجتمعي للدمج) بدرجة مرتفعة.

المجال الرابع: الدمج الأكاديمي (التعليم):

يتضمن هذا المجال (٩) فقرات، وقد أرادت الباحثة من هذه الفقرات التعرف على مستوى (الدمج الأكاديمي (التعليم) لدى أفراد عينة الدراسة ويوضح الجدول رقم (٧) آراء أفراد العينة حول (الدمج الأكاديمي (التعليم) لدى أفراد عينة الدراسة حيث يرى أفراد عينة الدراسة أن مستوى (الدمج الأكاديمي (التعليم) جاءت مرتفعة، وذلك بدلالة المتوسط الحسابي العام لها والذي بلغت قيمته (٣,٦٨)، كما تراوحت قيم الانحراف المعياري ما بين (٠,٥٧-٠,٨١). مما يعني أن التباين في اتجاهات أفراد عينة الدراسة كان قليل نسبياً، حيث يظهر من جميع فقرات المجال أن هناك تقارباً في إجابات أفراد عينة الدراسة، وقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات هذا البعد، كما هي موضحة في الجدول رقم (٧) التالي:

الجدول (٧)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال الدمج الأكاديمي مرتبة تنازلياً

| الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الرتبة | الدرجة |
|--|-----------------|-------------------|--------|--------|
| تسهم برامج التدريب في تطوير مهارات الطلاب التعليمية للدمج الأكاديمي | ٣,٨٧ | .٨١٢ | ٥ | مرتفعة |
| تُمكنُ برامج التدريب الأشخاص ذوي الإعاقة في المدارس من اكتساب مهارات جديدة. | ٣,٤٩ | .٧٥٩ | ٤ | مرتفعة |
| تساعد برامج التدريب على تحديد عدد الطلاب المقرر دمجهم في الصفوف | ٣,٤٩ | .٧٠٣ | ٨ | مرتفعة |
| تهتم برامج التدريب بالعمل على زيادة شعور الأشخاص ذوي الإعاقة بأنهم قادرين على العطاء | ٣,٧٥ | .٧٠٢ | ٧ | مرتفعة |
| تعمل برامج التدريب على رفع تقدير الذات لدى الأشخاص ذوي الإعاقة في بيئة التعليم الدامج. | ٣,٨٠ | .٦٨٢ | ٦ | متوسطة |
| يتم التدريب على إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة معاً لطلبة العاديين في مدرسة واحدة. | ٣,٦٩ | .٦٣١ | ١ | متوسطة |
| تزيد برامج التدريب من فرصة التفاعل الاجتماعي مع الطلبة العاديين | ٣,٥٧ | .٥٧٣ | ٣ | متوسط |

| | | | | |
|--------|---|------|------|---|
| متوسط | ٢ | .٥٧٠ | ٣,٨٣ | يتم التدرب على ضمان فرص متكافئة للتربية والتعليم لجميع الأشخاص ذوي لإعاقة من مرحلة الطفولة المبكرة. |
| مقبول | ٩ | .٥٦٥ | ٣,٦٢ | يتم التدريب على تصميم منهاج مدرسي يستجيب لحاجات الطلاب من ذوي الإعاقة. |
| مرتفعة | | .٣٨ | ٣,٦٨ | الدمج الأكاديمي (التعليم) |

يبين الجدول أعلاه رقم (٧) أن قيم المتوسطات الحسابية لهذا البعد قد تراوحت بين (٣,٤٩) و(٣,٨٧)، وهي بشكل عام مرتفعة، حيث أن مستوى تقييم المتوسطات الحسابية للفقرات كانت مرتفعة، حيث كانت الفقرة رقم (٥) ونصها (يتم التدرب على ضمان فرص متكافئة للتربية والتعليم لجميع الأشخاص ذوي لإعاقة من مرحلة الطفولة المبكرة) في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٨٣)، تليها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (٢)، وبمتوسط حسابي بلغت قيمته (٣,٨٣)، وجاءت الفقرة (٨) ونصها (تساعد برامج التدريب على تحديد عدد الطلاب المقرر دمجهم في الصفوف) في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٤٩) ليعكس مستوى الدمج الأكاديمي (التعليم) بدرجة مرتفعة.

المجال الخامس: الخدمات والبرامج المقدمة لدعم عملية الدمج:

يتضمن هذا المجال (١١) فقرة، وقد أرادت الباحثة من هذه الفقرات التعرف على مستوى (الخدمات والبرامج المقدمة لدعم عملية الدمج) لدى أفراد عينة الدراسة ويوضح الجدول رقم (٨) آراء أفراد العينة حول (الخدمات والبرامج المقدمة لدعم عملية الدمج) لدى أفراد عينة الدراسة حيث يرى أفراد عينة الدراسة أن مستوى (الخدمات والبرامج المقدمة لدعم عملية الدمج) جاءت متوسطة، وذلك بدلالة المتوسط الحسابي العام لها والذي بلغت قيمته (٣,٤٧٨٢)، كما تراوحت قيم الانحراف المعياري ما بين (٠.٦٤٧-٠.٧٦٥). مما يعني أن التباين في اتجاهات أفراد عينة الدراسة كان قليل نسبياً، حيث يظهر من جميع فقرات المجال أن هناك تقارباً في إجابات أفراد عينة الدراسة، وقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات هذا المجال، كما هي موضحة في الجدول رقم (٨) التالي:

الجدول رقم (٨)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال الخدمات والبرامج المقدمة لدعم عملية الدمج مرتبة تنازلياً

| الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الرتبة | الدرجة |
|--|-----------------|-------------------|--------|--------|
| يتم التدريب على أحدث إستراتيجيات التعلم والتعليم لتسهيل عملية الدمج. | ٣,٨٠ | .٧٦٥ | ٥ | مرتفعة |
| يتم التدرب على توظيف الموارد البشرية والمالية والتقنية لبرامج الدمج. | ٣,٥١ | .٧٤٥ | ١١ | مرتفعة |
| يتم التدريب على برامج الإرشاد النفسي. | ٣,٥٤ | .٧٤٤ | ٤ | مرتفعة |

| | | | | |
|--------|----|------|------|--|
| مرتفعة | ٧ | .٧٣٢ | ٣,٥٠ | . يتم التدريب على توظيف الأنشطة الرياضية والبرامج الترفيهية لإنجاح الدمج. |
| مرتفعة | ٦ | .٧٣٢ | ١,٧٠ | يتم التدريب على تقديم الخدمات المساندة للدمج بشكل قليل |
| مرتفعة | ٣ | .٧١٨ | ٣,٦٤ | يتم التدريب على التقييم الأولي لتحديد الإعاقة القابلة للدمج |
| متوسطة | ٢ | .٧٠٥ | ٣,٧٨ | يتم إعداد البرامج التدريبية من أخصائيين مؤهلين ومدربين في المجالات الاجتماعية والأكاديمية. |
| متوسطة | ١ | .٧٠٠ | ٣,٩٣ | وفر برامج التدريب المتخصصين ذوي الخبرة والمدربين لإنجاح عملية الدمج. |
| متوسطة | ١٠ | .٦٩٩ | ٣,٦٦ | تقدم المساعدة لبرامج الدمج من المؤسسات الحكومية والخاصة |
| متوسطة | ٩ | .٦٤٧ | ٣,٦٩ | يتم دعم البرامج التربوية والعلاجية للأشخاص ذوي الإعاقة للمساهمة بالدمج. |
| متوسطة | ٨ | .٦١١ | ٣,٥١ | يتم التدريب التدخل المبكر لتسهيل عملية الدمج. |
| متوسطة | | .٣٤٢ | ٣,٤٨ | الخدمات والبرامج المقدمة لدعم عملية الدمج |

يبين الجدول أعلاه رقم (٨) أن قيم المتوسطات الحسابية لهذا المجال قد تراوحت بين (١,٧٠) و(٣,٩٣)، وهي بشكل عام متوسطة، حيث أن مستوى تقييم المتوسطات الحسابية للفقرات كانت متوسطة، حيث كانت الفقرة رقم (١) ونصها (يتم التدريب على أحدث إستراتيجيات التعلم والتعليم لتسهيل عملية الدمج) في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٨٠)، تليها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (٥)، وبمتوسط حسابي بلغت

قيمته (٣,٨٠)، وجاءت الفقرة (يتم التدريب على تقديم الخدمات المساندة للدمج بشكل قليل) في المرتبة الأخيرة وممتوسط حسابي بلغ (١,٧٠) ليعكس مستوى (الخدمات والبرامج المقدمة لدعم عملية الدمج) بدرجة متوسطة.

المجال السادس: دمج الأشخاص ذوي الإعاقة بالعمل:

يتضمن هذا المجال (٩) فقرات، وقد أرادت الباحثة من هذه الفقرات التعرف على مستوى (دمج الأشخاص ذوي الإعاقة بالعمل) لدى أفراد عينة الدراسة ويوضح الجدول رقم (٩) آراء أفراد العينة حول (دمج الأشخاص ذوي الإعاقة بالعمل) لدى أفراد عينة الدراسة حيث يرى أفراد عينة الدراسة أن مستوى (دمج الأشخاص ذوي الإعاقة بالعمل) جاءت متوسطة، وذلك بدلالة المتوسط الحسابي العام لها والذي بلغت قيمته (٣,٣٥)، كما تراوحت قيم الانحراف المعياري ما بين (٠.٧٠-٠.٨٩) مما يعني أن التباين في اتجاهات أفراد عينة الدراسة كان قليل نسبياً، حيث يظهر من جميع فقرات المجال أن هناك تقارباً في إجابات أفراد عينة الدراسة، وقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات هذا المجال، كما هي موضحة في الجدول رقم (٩) التالي:

الجدول (٩)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال دمج الأشخاص ذوي الإعاقة بالعمل مرتبة تنازلياً

| الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الدرجة | الرتبة |
|--|-----------------|-------------------|--------|--------|
| يتم التدريب على توفير خدمات الانتقال من مكان الإقامة إلى العمل وبالعكس. | ٣,١٦ | .٨٩٦ | ٦ | مرتفعة |
| يتم التدريب على توفير مصادر الدعم المالي للمشاريع الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة | ٣,٢٧ | .٨٨٦ | ٨ | مرتفعة |
| تسهم برامج التدريب الدمج بتوفير التدريب على إدارة المشاريع وتطويرها. | ٣,١١ | .٨٦٣ | ١٠ | مرتفعة |
| يتم التدريب على تهيئة بيئة العمل من ناحية مادية (منحدرات إسمنتية، مصعد). | ٤,٢٥ | .٨٠٩ | ٤ | مرتفعة |
| يتم التدريب على البحث عن فرص لعمل الأشخاص ذوي الإعاقة | ٣,١٨ | .٨٠٩ | ١٣ | متوسطة |
| يتم التدريب على إرشاد أصحاب العمل وتوعيتهم لكيفية التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة في بيئة العمل ومقابلات التشغيل. | ٣,١٣ | .٨٠٠ | ١١ | متوسطة |
| يتم التعيين للأشخاص ذوي الإعاقة في الوظائف ذات المهام التي تناسب وضعهم الصحي. | ٣,٣٥ | .٧٩٦ | ٢ | متوسطة |

| | | | | |
|--------|----|--------|--------|---|
| متوسطة | ١٢ | .٧٨٣ | ٣,٣٥ | يتم التدريب على تعزيز الاندماج عن طريق تنمية المهارات الاجتماعية والسلوكية للأشخاص ذوي الإعاقة في بيئة العمل. |
| متوسطة | ٧ | .٧٧٠ | ١,٨٥ | يتم التدرب على توفير الوظائف المناسبة لذوي الإعاقة فقط بالقطاع الحكومي. |
| متوسطة | ٩ | .٧٣٦ | ٣,٣٨ | يتم التدريب على توفير مصادر الدعم الإداري للمشاريع الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة. |
| متوسطة | ٥ | .٧٤٤ | ٤,٣٥ | يتم تهيئة العمل من ناحية (معلوماتية) قارئ الشاشة. |
| متوسطة | ٣ | .٧٠١ | ٣,٧٩ | يتم التدريب على توفير برامج تدريب الأشخاص ذوي الإعاقة وتأهيلهم على المهن التي تناسب قدراتهم. |
| متوسطة | ١ | .٦٩٨ | ٣,٤١ | الإعاقة لم تعد مشكلة للترشيح للعمل. |
| متوسطة | | .٣٨٥١٩ | ٣,٣٥٢٣ | دمج الأشخاص ذوي الإعاقة بالعمل |

يبين الجدول أعلاه رقم (٩) أن قيم المتوسطات الحسابية لهذا البعد قد تراوحت بين

(١,٨٥-٤,٣٥)، وهي بشكل عام متوسطة، حيث أن مستوى تقييم المتوسطات الحسابية للفقرات كانت متوسطة، حيث كانت الفقرة رقم (٥) ونصها يتم تهيئة العمل من ناحية معلوماتية (قارئ الشاشة) في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٤,٣٥)، تليها في المرتبة الثانية الفقرة التي نصها يتم التدريب على تهيئة بيئة العمل من ناحية مادية (منحدرات إسمنتية، مصعد)، وبمتوسط حسابي بلغت قيمته (٤,٢٥)، وجاءت الفقرة (٧) ونصها (يتم التدرب على توفير الوظائف المناسبة لذوي الإعاقة فقط بالقطاع الحكومي). في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (١,٨٥) ليعكس مستوى (دمج الأشخاص ذوي الإعاقة بالعمل) بدرجة متوسطة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$) بين متوسطات استجابات الإداريين حول

فاعلية البرامج المستخدمة لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة بمؤسسة زايد العليا ومراكزها بدولة الإمارات العربية المتحدة، تعزى لمتغيرات: (الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، والوظيفية، سنوات الخبرة) ؟

يبين الجدول رقم (١٠) تبايناً ظاهرياً في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعاً للمتغيرات (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، الوظيفة)، بسبب اختلاف فئات متغيرات الدراسة، ولبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام تحليل التباين الخماسي المتعدد كما في الجدول رقم (١٠):

جدول (١٠)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة حسب متغيرات الدراسة

| المتغير | الوصف الإحصائي | التشريعات والسياسات للدمج | نشر الوعي المجتمعي للدمج | الخدمات والبرامج المقدمة لدعم عملية الدمج | الدمج الأكاديمي (التعليم) | الدمج المجتمعي | دمج الأشخاص ذوي الإعاقة بالعمل |
|---------|-----------------|---------------------------|--------------------------|---|---------------------------|----------------|--------------------------------|
| الجنس | | | | | | | |
| ذكر | المتوسط الحسابي | ٤,١١١١ | ٣,٧٨١٤ | ٣,٥٢٨٠ | ٣,٦٥٧٢ | ٣,٨٣٤٠ | ٣,٣١٢٦ |
| | العدد | ٤٧ | ٤٧ | ٤٧ | ٤٧ | ٤٧ | ٤٧ |

| | | | | | | | |
|-------|--|--|--|--|--|----------------------|----------|
| | | | | | | الانحراف المعياري | |
| | | | | | | | |
| | | | | | | المتوسط الحسابي | |
| | | | | | | | |
| | | | | | | العدد | أنثى |
| | | | | | | | |
| | | | | | | الانحراف المعياري | |
| | | | | | | | |
| | | | | | | المتوسط الحسابي | |
| | | | | | | | |
| | | | | | | العدد | المجموع |
| | | | | | | | |
| | | | | | | الانحراف المعياري | |
| العمر | | | | | | | |
| | | | | | | المتوسط الحسابي | |
| | | | | | | | |
| | | | | | | العدد | من ٢٥-٣٤ |
| | | | | | | | |
| | | | | | | الانحراف المعياري | |

| | | | | | | | |
|---------------|--------|--------|--------|--------|--------|----------------------|----------------|
| ٣,٤٣٦٤ | ٣,٨٧٥٠ | ٣,٧٢٢٢ | ٣,٥٣٥٠ | ٣,٨٣٠٤ | ٤,١٢٨٢ | المتوسط الحسابي | ٣٥-٤٤ |
| ٥٢ | ٥٢ | ٥٢ | ٥٢ | ٥٢ | ٥٢ | العدد | |
| .٣٤٣٢٤ | .٣٥١٤٠ | .٤٤٠٣٤ | .٣٥٣٥٤ | .٣٧٣٧٦ | .٤٢٥١٧ | الانحراف المعياري | |
| ٣,٢٥٠٠ | ٣,٧٦٢٥ | ٣,٥٨٣٣ | ٣,٣٦٩٣ | ٣,٧٦٧٠ | ٤,٠٨٣٣ | المتوسط الحسابي | من ٤٥ فأكثر |
| ١٦ | ١٦ | ١٦ | ١٦ | ١٦ | ١٦ | العدد | |
| .٤٨٦٩١ | .٤٤٤٠٣ | .٢٦٧٥٩ | .٢٩٧٧٨ | .٣١٣١١ | .٤٠٠٦٢ | الانحراف المعياري | |
| ٣,٣٥٢٣ | ٣,٨٢٣٠ | ٣,٦٧٨٩ | ٣,٤٧٨٢ | ٣,٧٥٤٥ | ٤,٠٧٥٦ | المتوسط الحسابي | المجموع |
| ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | العدد | |
| .٣٨٥١٩ | .٣٥٩٥٣ | .٣٨١٢٩ | .٣٤٢٥٠ | .٣٦٣٠٦ | .٤٤٠٤٦ | الانحراف المعياري | |
| المؤهل العلمي | | | | | | | |
| ٣,٤١٣٥ | ٣,٩٠٠٠ | ٣,٦٧٥٩ | ٣,٥١١٤ | ٣,٨٥٦١ | ٤,١٤٣٥ | المتوسط الحسابي | ماجستير |
| ٢٤ | ٢٤ | ٢٤ | ٢٤ | ٢٤ | ٢٤ | العدد | |

| | | | | | | |
|----------------------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|
| الانحراف المعياري | ٣٩٥١٩ | ٣٨١٨٧ | ٣٤٧٢٧ | ٣٥٥٧٩ | ٣٦٤٧٥ | ٣٦٢٨٠ |
| المتوسط الحسابي | ٤,٠٢٤٩ | ٣,٧٠٢٢ | ٣,٤٦٣٩ | ٣,٦٨٧٧ | ٣,٧٨٤٥ | ٣,٣١٠٣ |
| العدد | ٥٨ | ٥٨ | ٥٨ | ٥٨ | ٥٨ | ٥٨ |
| الانحراف المعياري | ٤٦١٦٨ | ٣٤٤٧٢ | ٣٤٧١٩ | ٤٠٥٤٣ | ٣٤٧٣٢ | ٣٨١١٧٦ |
| المتوسط الحسابي | ٤,١٤٨١ | ٣,٧٨٧٩ | ٣,٤٧٩٨ | ٣,٦٥٤٣ | ٣,٨٤٤٤ | ٣,٤٠٦٠ |
| العدد | ١٨ | ١٨ | ١٨ | ١٨ | ١٨ | ١٨ |
| الانحراف المعياري | ٤٢٧٧٩ | ٣٨٣١٧ | ٣٣٧٠٠ | ٣٥١١٣ | ٣٩٢٩١ | ٤٢٧٧٢ |
| المتوسط الحسابي | ٤,٠٧٥٦ | ٣,٧٥٤٥ | ٣,٤٧٨٢ | ٣,٦٧٨٩ | ٣,٨٢٣٠ | ٣,٣٥٢٣ |
| العدد | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |
| الانحراف المعياري | ٤٤٠٤٦ | ٣٦٣٠٦ | ٣٤٢٥٠ | ٣٨١٢٩ | ٣٥٩٥٣ | ٣٨٥١٩ |
| الوظيفة | | | | | | |

| | | | | | | | |
|--------|--------|--------|--------|--------|--------|----------------------|--------------|
| ٣,٤٧٦٠ | ٣,٩٠٦٣ | ٣,٦٤٥٨ | ٣,٤١٤٨ | ٣,٨٦٣٦ | ٤,١٥٩٧ | المتوسط الحسابي | مدير عام |
| ١٦ | ١٦ | ١٦ | ١٦ | ١٦ | ١٦ | العدد | |
| .٣٨٣٣٠ | .٣٨٥٥٢ | .٣١٢٢٢ | .٣٤٣٣٢ | .٤١٥٩٤ | .٤٤٩٩١ | الانحراف المعياري | |
| ٣,٤٠٠٠ | ٣,٨٤٧١ | ٣,٧٤١٨ | ٣,٦٢٠٣ | ٣,٨٧١٧ | ٤,١٠٤٦ | المتوسط الحسابي | رئيس قسم |
| ٣٤ | ٣٤ | ٣٤ | ٣٤ | ٣٤ | ٣٤ | العدد | |
| .٣٥٩٧٠ | .٣٤٣١٠ | .٣٨١٧٠ | .٣٣١٥٥ | .٣٢٦٧٢ | .٤٤٢٧١ | الانحراف المعياري | |
| ٣,٢٩٥٩ | ٣,٦٧٦٩ | ٣,٥٧٢٦ | ٣,٣٤٢٧ | ٣,٥٩٠٩ | ٣,٨٥٤٧ | المتوسط الحسابي | رئيس شعبة |
| ٢٦ | ٢٦ | ٢٦ | ٢٦ | ٢٦ | ٢٦ | العدد | |
| .٢٩٥٦٨ | .٣٢٥٣٤ | .٣٦٤٧٣ | .٣٥٠٩٧ | .٢٥٧٤٥ | .٣٩٨٤٨ | الانحراف المعياري | |
| ٣,٢٦٢٨ | ٣,٨٩١٧ | ٣,٧٢٦٩ | ٣,٤٦٥٩ | ٣,٦٩٣٢ | ٤,٢١٧٦ | المتوسط الحسابي | نائب إداري |
| ٢٤ | ٢٤ | ٢٤ | ٢٤ | ٢٤ | ٢٤ | العدد | |

| | | | | | | |
|----------------------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|
| الانحراف المعياري | ٤٠٨٥٥ | ٤٠٨١٦ | ٢٨٧٨٧ | ٤٣٣١٧ | ٣٧٥٢٣ | ٤٨٥٩٣ |
| المتوسط الحسابي | ٤,٠٧٥٦ | ٣,٧٥٤٥ | ٣,٤٧٨٢ | ٣,٦٧٨٩ | ٣,٨٢٣٠ | ٣,٣٥٢٣ |
| العدد | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |
| الانحراف المعياري | ٤٤٠٤٦ | ٣٦٣٠٦ | ٣٤٢٥٠ | ٣٨١٢٩ | ٣٥٩٥٣ | ٣٨٥١٩ |
| سنوات العمل والخبرة | | | | | | |
| المتوسط الحسابي | ٤,١١١١ | ٣,٥٠٠٠ | ٣,٣١٨٢ | ٣,٥٩٢٦ | ٣,٦٠٠٠ | ٣,٢٣٠٨ |
| العدد | ٦ | ٦ | ٦ | ٦ | ٦ | ٦ |
| الانحراف المعياري | ٣٠٦٣١ | ٤٦٩٧٥ | ٥٥٣٧٣ | ٣٥٦٠٢ | ٣٤٠٥٩ | ٣١٩٠٢ |
| المتوسط الحسابي | ٤,٠٤٠٢ | ٣,٧٣٠٤ | ٣,٤٥٩٢ | ٣,٦٨٥٨ | ٣,٨٦٣٨ | ٣,٣٥٠١ |
| العدد | ٥٨ | ٥٨ | ٥٨ | ٥٨ | ٥٨ | ٥٨ |
| الانحراف المعياري | ٤٧٨١١ | ٣٥٣٩٢ | ٣٢٢٨٤ | ٣٩٨٧٩ | ٣٤٩٢٨ | ٣٤٣٧٦ |
| المتوسط الحسابي | ٤,١٢٦٥ | ٣,٨٣٥٩ | ٣,٥٣٥٤ | ٣,٦٨٢١ | ٣,٧٩٤٤ | ٣,٣٧٦١ |

| | | | | | | |
|-------------------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|
| العدد | ٣٦ | ٣٦ | ٣٦ | ٣٦ | ٣٦ | ٣٦ |
| الانحراف المعياري | ٠.٤٥٧٧٨ | ٠.٣٧١٨٣ | ٠.٣٦٤٣٣ | ٠.٣٣١٥٦ | ٠.٣٤٤١٧ | ٠.٣٩٧٦٦ |
| المتوسط الحسابي | ٣,٣٥٢٣ | ٣,٨٢٣٠ | ٣,٦٧٨٩ | ٣,٤٧٨٢ | ٣,٧٥٤٥ | ٤,٠٧٥٦ |
| العدد | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |
| الانحراف المعياري | ٠.٣٨٥١٩ | ٠.٣٥٩٥٣ | ٠.٣٨١٢٩ | ٠.٣٤٢٥٠ | ٠.٣٦٣٠٦ | ٠.٤٤٠٤٦ |

يبين الجدول رقم (١١) تبايناً ظاهرياً في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعاً للمتغيرات بسبب اختلاف فئات متغيرات الدراسة، ولبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام تحليل التباين المتعدد كما في الجدول رقم (١١):

جدول رقم (١١)

تحليل التباين المتعدد لأثر متغيرات الدراسة وفقاً لمتغيرات (الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، والوظيفة، والخبرة)

| الأثر | الاختبار المتعدد | قيمة الاختبار المتعدد | قيمة ف الاختبار الكلية المحسوبة | الدلالة الإحصائية |
|---------------|-------------------|-----------------------|---------------------------------|-------------------|
| الجنس | Wilks' Lambda | ٠.٧٧١ | ٢,٦٨٠(a) | ٠.٠٢٤ |
| العمر | Hotelling's Trace | ٠.١٧٦ | ٠.٧٧٦ | ٠.٦٧٤ |
| المؤهل العلمي | Hotelling's Trace | ٠.٣٥٠ | ١,٥٤٦ | ٠.١١٩ |

| | | | | |
|------|-------|------|-------------------|---------|
| .٧٠٤ | .٧٩٥ | .٢٧٢ | Hotelling's Trace | الوظيفة |
| .٣٨١ | ١,٠٨٥ | .٢٤٦ | Hotelling's Trace | الخبرة |

يظهر الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى تعزى لمتغيرات الدراسة (العمر، والمؤهل العلمي، والوظيفة، الخبرة)، باستثناء متغير الجنس، باستثناء متغير الجنس على مجال دمج الأشخاص ذوي الإعاقة بالعمل، وكانت الفروق لصالح الإناث.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن درجة فاعلية البرامج التدريبية المستخدمة لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة بمؤسسة زايد العليا في دولة الإمارات العربية المتحدة من وجهة نظر الإداريين فيها. وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية، تم مناقشة النتائج، وإبراز مدى اتفاقها، واختلافها، مع الدراسات السابقة، واقتراح بعض التوصيات في ضوءها، حسب أسئلة الدراسة، وهي كما يأتي:

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول

والذي ينص على: ما درجة فاعلية البرامج التدريبية المستخدمة لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة بمؤسسة زايد العليا بدولة الإمارات العربية المتحدة من وجهة نظر الإداريين؟

كشفت نتائج هذا السؤال أن درجة فاعلية البرامج التدريبية المستخدمة لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة بمؤسسة زايد العليا في دولة الإمارات العربية المتحدة من وجهة نظر الإداريين، قد جاءت قد جاءت ضمن مستوى (مرتفعاً) وفقاً لمعيار تصنيف الأوساط الحسابية المذكور في الطريقة والإجراءات، حيث جاء (التشريعات والسياسات للدمج) في المرتبة الأولى وبدرجة مرتفعة، يليها (الدمج المجتمعي)، أما المرتبة الأخيرة فقد كان المجال الذي نص على (دمج الأشخاص ذوي الإعاقة بالعمل وبدرجة متوسطة).

وقد تكون هذه النتيجة المرتفعة إلى ما حققته دولة الإمارات العربية المتحدة نقلة نوعية في مفهوم الرعاية الاجتماعية، حينما انتقلت بمفهوم رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة وتأهيلهم، من إطاره التقليدي إلى معناه الحديث والشامل، والذي يكفل تلبية طموحات هذه الفئة ومتطلباتها المتنوعة، ويضمن لهم مشاركة فاعلة مع بقية أفراد المجتمع في جميع مناحي الحياة.

وقد تكون هذه النتيجة المرتفعة إلى ما قدمته دولة الإمارات إلى فئة الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث ساهمت في مجال العمل وشغل الوظائف العامة: أكدت المادة ١٤ من القانون الاتحادي رقم ١١ لعام ٢٠٠٨ المعدل بالقانون الاتحادي رقم ٩ لعام ٢٠١١ الخاص بالموارد البشرية إعطاء الأولوية للشخص من ذوي الإعاقة في شغل الوظائف العامة، على أن يتم تزويدهم بجميع الوسائل الملائمة لتأدية واجباتهم الوظيفية وكذلك تجهيز أماكن عملهم بالوسائل والمتطلبات التي تناسب طبيعة احتياجاتهم الخاصة.

في مجال التعليم قضت المادة (١٣) من القانون الاتحادي الخاص بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بالتزام وزارتي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي باتخاذ الإجراءات المناسبة بالتعاون مع الجمعيات المعنية، لتوفير التشخيص التربوي والمناهج الدراسية، والوسائل والتقنيات الميسرة لأغراض التدريس، وتوفير طرق بديلة معززة للتواصل مع ذوي الإعاقة، ووضع استراتيجيات بديلة للتعلم وبيئة مادية ميسرة والوسائل اللازمة لكفالة المشاركة التامة للطلاب ذوي الإعاقة.

انبثاقاً من اهتمام دولة الإمارات بالأشخاص المعاقين، فقد نظمت جملة من المبادرات والمشاريع الرامية لتوفير حقوق الطفل ذي الإعاقة مبادرة كلنا أطفال (٢٠١١) وهي مبادرة دمج الأطفال ذوي الإعاقة دون سن ثلاث سنوات في دور الحضانه، وحملة ابتسامه طفل (٢٠١٠) الرامية إلى العناية بصحة الفم والأسنان عند الأطفال ذوي الإعاقة.

وكذلك قد تكون هذه النتيجة إلى الدور الذي تقدمه مؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية وذوي الاحتياجات الخاصة تعتبر الجهة الرسمية المسؤولة عن جميع الجهات والمراكز الرسمية المعنية بالرعاية الإنسانية في إمارة أبو ظبي، إضافة إلى دورها في رعاية ذوي الإعاقة من خلال توفير شتى الخدمات التي تتماشى مع أفضل الممارسات العالمية.

وقد تعزى هذه النتيجة إلى أن قضية دمج الأطفال ذوي الإعاقة في المدارس العامة أبدت اهتماماً كبيراً في الأوساط التربوية والعملية، وكثر النقاش حولها بين مؤيد ومعارض لذلك، فقد استمد المؤيدون للفكرة تأييدهم من منطلق أن من حق كل فرد مهما كانت ظروفه، العيش في بيئته الطبيعية، ورأوا أن ما تقوم به المؤسسات لتكييف البيئة وظروف العيش لذوي الإعاقة، يعد عزلاً لهم عن المجتمع الحقيقي، الذي من المفترض أن يعيشوا فيه بكل ميزاتهِ وعيوبهِ، بل وتضعهم في إطار ضيق لا يستطيعون الخروج منه، أو تخطيه، مما يخلق لديهم صعوبة حقيقة عندما يجدون أنفسهم مضطرين للتعامل مع بيئتهم الطبيعية (بطاينة والرويلي، ٢٠١٥).

وتتفق هذه النتيجة أن الدمج من الناحية التربوية، يفيد المعلمين بحيث يصبحون أكثر كفاءة في استخدام العديد من أساليب التدريس التي تفيد جميع الطلبة، كما يقدم لفئات التربية الخاصة فرصتين أساسيتين، هما التطبيع والمشاركة الوظيفية التامة، ومن جهة أخرى يفيد الدمج الطلبة العاديين من حيث تعليمهم دروساً في الحياة لم يكن لهم أن يتعلموها من غير الدمج، مثل التعاون والمشاركة والكرامة بتقديرات فئات الإعاقة الخاصة واحترامهم، بل أن الطلبة العاديين تعلموا قيماً، تمكنهم من دعم الدمج الشامل لجميع المواطنين في جميع مناحي المجتمع.

مجال (دمج الأشخاص ذوي الإعاقة بالعمل)، حيث جاء بدرجة متوسطة وقد تعزى هذه النتيجة إلى طبيعة التفاوت الكبير في قدرات وإمكانيات الأشخاص ذوي الإعاقة، وأن البرامج المخصصة لهم، يجب أن يتم تقديمها حسب احتياجاتهم، فقد يتطلب الأمر أحياناً فردياً وأحياناً جماعياً، بالإضافة إلى ضرورة تقديم الخدمات التربوية الشاملة، والمتكاملة للأفراد ذوي الإعاقات الخاصة كالتعليم الخاص، والخدمات الصحية العامة، والعلاج الطبيعي، والخدمات النفسية، والخدمات الأسرية، والخدمات الاجتماعية.

وقد تعزى هذه النتيجة إلى ضرورة التعاون بين المؤسسات الداعمة لفئة الأشخاص ذوي الإعاقة من جهة، إلى التعاون بين الأسرة والمؤسسة التربوية من جهة أخرى، من أجل تقديم كل ما يناسب الأشخاص ذوي الإعاقة الخاصة بشكل يتوافق وقدراته، وهذا التعاون أيضاً يساعد على حل المشكلات التي تواجه الأفراد ذوي الحاجات الخاصة في حياتهم.

وتتفق هذه النتيجة مع نظرة الإسلام التي حرصت على نبذ الألقاب والتمييز بين البشر والسخرية من بعضنا بعضاً،

كما ما يتوافق مع ما ورد عن الخطيب (٢٠٠٤) أن عملية دمج الطلبة ذوي الإعاقة الحركية مع أقرانهم العاديين أصبح من الموضوعات التي تستحوذ على اهتمام كبير في جميع دول العالم، حيث أن غالبية الدول تميل تدريجياً إلى تقديم الخدمات للطلبة المعاقين حركياً دون فصلهم في مجتمعات خاصة بهم.

وانتفتت هذه النتيجة مع دراسة كل من كندي وشكلا وفريكسل (Kennedy, Shukla, & Fryxell, ١٩٩٧)، ودراسة ديفيدز وارورا ونلسون (Davids, Arora, & Nelson, ٢٠٠١)، ودراسة فرج (٢٠٠٩)، ودراسة أبو جلاله (٢٠٠٩)، ودراسة عبد الله والدويري (٢٠١٣)، ودراسة كل من البطاينة والرويلي (٢٠١٥)، والتي أشارت نتائجها إلى وجود اتجاهات إيجابية نحو دمج الأفراد المعوقين، كما انتفتت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الناصر (٢٠١٥) أن واقع معرفة الأخصائيين الاجتماعيين لبرنامج التأهيل المجتمعي بمؤسسات رعاية المعاقين جاء مرتفعاً.

واختلفت مع نتيجة دراسة كل من جلافاز (Glavas, ١٩٩٦)، ودراسة الغزو ودودين والقيوتي (٢٠٠٤)، واختلفت مع نتيجة دراسة الدبانية والحسن (٢٠٠٩) حيث كانت النظرة محايدة للمعلمين نحو الدمج، ومع نتيجة دراسة التي أجراها مركز الجنوب والشمال في الأردن (٢٠١١).

وفي ما يلي عرض لمناقشة أبعاد السؤال الأول بشكل مفصل، ومرتبة تنازلياً، كما ورد ذكرها في جدول المتوسطات الحسابية، كالآتي:

مناقشة المجال الأول: التشريعات والسياسات للدمج:

أظهرت النتائج أن قيم المتوسطات الحسابية لهذا المجال بشكل عام مرتفعة، حيث أن مستوى تقييم المتوسطات الحسابية للفقرات كانت مرتفعة، وجاء هذا المجال في المرتبة الأولى، حيث كانت الفقرة رقم (١) ونصها (تتضمن برامج التدريب لتطبيق التشريعات بدولة الإمارات أفضل الممارسات للدمج المعترف بها دولياً). في المرتبة الأولى)، تليها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (٢)، وجاءت الفقرة (٩) ونصها (تتضمن برامج التدريب إكساب المتدربين الثقافة القانونية التي تشكل الإطار القانوني لعملية الدمج) في المرتبة الأخيرة ليعكس مستوى (التشريعات والسياسات للدمج) بدرجة مرتفعة.

وقد تكون هذه النتيجة المرتفعة إلى الدور الذي تضمنته برامج التدريب لتطبيق التشريعات بدولة الإمارات أفضل الممارسات للدمج المعترف بها دولياً، وأن هناك اهتمام ملحوظ في التدريب على تنظيم الاستراتيجيات بالتعاون بين القطاع الخاص والحكومي لإنجاح برامج الدمج للأشخاص ذوي الإعاقة، كما وقد تعزى هذه النتيجة إلى الكيفية التي يتم من خلالها التدريب على تطبيق سياسات وطنية وقوانين للعمل على دمج الأشخاص ذوي الإعاقة، وعلى كيفية تنفيذ سياسات إجرائية لتطبيق برامج الدمج، بالإضافة إلى التدريب على كيفية توظيف التشريعات المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لتسهيل الدمج، وتوظيف شبكات الدعم الاجتماعي المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة لإنجاح الدعم، ولا يتوقف عند هذا الحد بل يتم التدريب على وضع الخطط في إطار زمني محدد لتحليل عمليات الدمج، من أجل إكساب المتدربين الثقافة القانونية التي تشكل الإطار القانوني لعملية الدمج.

وقد تبين هذه النتيجة إلى أن أهم ما يميز قضايا الإعاقة في دولة الإمارات هو الاهتمام الفعلي من قبل قيادة الدولة، ورعايتها لجميع فئات الإعاقة، والسعي نحو تذليل كل العقبات التي تواجهها من خلال إصدار التشريعات والمبادرات التي تهتم بتأهيل ذوي الإعاقة، والعمل على دمجهم في المجتمع ليؤدوا دورهم المنشود في دفع عجلة التنمية.

واتفقت هذه النتيجة مع دراسة كل من كندى وشكلا وفريكسل (Kennedy, Shukla, & Fryxell, ١٩٩٧)، ودراسة ديفيدز وارورا ونلسون (Davids, Arora, & Nelson, ٢٠٠١)، ودراسة فرج (٢٠٠٩)، ودراسة أبو جلاله (٢٠٠٩)، ودراسة عبد الله والدويري (٢٠١٣) وجود اتجاهات إيجابية نحو الأفراد المعوقين، ودراسة كل من البطاينة والرويلي (٢٠١٥) أن اتجاهات عينة الدراسة نحو دمج الأطفال المعاقين حركياً في المدارس الحكومية كانت إيجابية، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الناصر (٢٠١٥) أن واقع معرفة الأخصائيين الاجتماعيين لبرنامج التأهيل المجتمعي بمؤسسات رعاية المعاقين جاء مرتفعاً واختلفت مع نتيجة دراسة كل من جلافاز (Glavas, ١٩٩٦)، ودراسة الغزو ودودين والقيوتي (٢٠٠٤)، واختلفت مع نتيجة دراسة الدبانية والحسن (٢٠٠٩) حيث كانت النظرة محايدة للمعلمين نحو الدمج، ومع نتيجة دراسة التي أجراها مركز الجنوب والشمال في الأردن (٢٠١١).

مناقشة المجال الثاني: الدمج المجتمعي:

أظهرت النتائج أن قيم المتوسطات الحسابية لهذا المجال كانت بشكل عام مرتفعة، حيث جاءت هذه النتيجة في المرتبة الثانية، حيث أن مستوى تقييم المتوسطات الحسابية للفقرات كانت مرتفعة، حيث كانت الفقرة رقم (٩) ونصها (يتم التدريب على كيفية حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على خدمات التأهيل الصحي). في المرتبة الأولى، تليها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (١٠) وجاءت الفقرة (٦) ونصها (تعزز برامج التدريب العمل وفق قاعدة الرعاية لنهائية لمنع عزل الأشخاص ذوي الإعاقة عن بيئتهم الاجتماعية) في المرتبة الأخيرة، ليعكس مستوى (الدمج المجتمعي) بدرجة مرتفعة.

وقد تكون هذه النتيجة المرتفعة إلى أهمية الدور الذي يؤديه الإداريين في تفعيل برامج التدريب على مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة بحيث يكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع، من خلال تقديم برامج التدريب معلومات عن التسهيلات البيئية والمعلوماتية لتسهيل الدمج، والعمل على زيادة ثقة الأشخاص ذوي الإعاقة بأنفسهم من خلال اختلاطهم بالأشخاص العاديين، وتقديم توعية إرشادية لأفراد المجتمع، تهيئهم لتقبل وجود الأشخاص ذوي الإعاقة في المرافق العامة والخاصة.

وقد تبين هذه النتيجة المرتفعة إلى وعي المجتمع بأهمية هذه الفئة واحتياجاتها، من خلال تهيئة الظروف المساندة، وتقديم الخدمات المساعدة لهذه الفئة لتمكينهم من ممارسة حقوقهم على أساس المساواة وعدم التمييز بين أقرانهم من ذوي الفئة العادية.

وقد تعزى هذه النتيجة إلى وعي المختصين والإداريين بأهمية اندماج هذه الفئة بالمجتمع ومع أقرانهم من خلال تعزز برامج تدريبية للعمل وفق القاعدة الرعاية لنهاية لمنع عزل الأشخاص ذوي الإعاقة عن بيئتهم الاجتماعية، وتسهيل دمجهم بالمجتمع، كما وقد يعزى ذلك إلى دور المؤسسات بتوفير برامج التدريب الرعاية الشاملة، وعدم التمييز بجميع المرافق، ودورهم في تفعيل كودات البناء الخاص بالأشخاص ذوي الإعاقة من جانب، ومن جانب آخر العمل على تدريب فئة من الأشخاص ذوي الإعاقة على كيفية الحصول على خدمات التأهيل الصحي.

وانفقت هذه النتيجة مع دراسة كل من كندي وشكلا وفريكسل (Kennedy, Shukla, & Fryxell, ١٩٩٧)، ودراسة ديفيدز وارورا ونلسون (Davids, Arora, & Nelson, ٢٠٠١)، ودراسة فرج (٢٠٠٩)، ودراسة أبو جلاله (٢٠٠٩)، ودراسة عبد الله والدويري (٢٠١٣) وجود اتجاهات إيجابية نحو الأفراد المعوقين، ودراسة كل من البطاينة والرويلي (٢٠١٥) أن اتجاهات عينة الدراسة نحو دمج الأطفال المعاقين حركياً في المدارس الحكومية كانت إيجابية، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الناصر (٢٠١٥) أن واقع معرفة الأخصائيين الاجتماعيين لبرنامج التأهيل المجتمعي بمؤسسات رعاية المعاقين جاء مرتفعاً.

واختلفت مع نتيجة دراسة كل من جلافاز (Glavas, ١٩٩٦)، ودراسة الغزو ودودين والقريوتي (٢٠٠٤)، واختلفت مع نتيجة دراسة الدبانية والحسن (٢٠٠٩) حيث كانت النظرة محايدة للمعلمين نحو الدمج، ومع نتيجة دراسة التي أجراها مركز الجنوب والشمال في الأردن (٢٠١١) وبدرجة متوسطة.

مناقشة المجال الثالث: نشر الوعي المجتمعي للدمج:

أظهرت النتائج أن قيم المتوسطات الحسابية لهذا المجال كانت، وهي بشكل عام مرتفعة، حيث أن مستوى تقييم المتوسطات الحسابية للفقرات كانت مرتفعة، حيث جاء هذا المجال في المرتبة الثالثة، حيث كانت الفقرة رقم (١٠) ونصها (تكفل الدولة للأشخاص ذوي الإعاقة فرص متكافئة في التعليم والتدريب.) في المرتبة الأولى، تليها في المرتبة الثانية الفقرة التي نصها (يتم التدريب على استخدام معايير عالمية للدمج)، وجاءت الفقرة (٨) ونصها (تضمن برامج التدريب مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع نواحي الحياة الثقافية) في المرتبة الأخيرة ليعكس مستوى (نشر الوعي المجتمع للدمج) بدرجة مرتفعة.

وقد تكون هذه النتيجة إلى أن مفهوم الدمج من المفاهيم التي تشكل اهتماماً لدى جميع العاملين والمهتمين في حقل رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، وأن المجتمعات التي مازالت تثابر بشتى الطرق في رعاية المعاقين وتأهيلهم لتسهيل دمجهم في المجتمع، وبذلك أصبح دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع أحد الخطوات المتقدمة التي أصبحت برامج التأهيل المختلفة تنظر إليها هدفاً أساسياً لتأهيل ذوي الإعاقة، ودول الخليج هي إحدى الدول التي زاد الاهتمام فيها في الآونة الأخيرة بالأشخاص ذوي الإعاقة وخدماتهم، وأصبح هناك تغيير في النظرة إلى ذوي الاحتياجات الخاصة سواء على مستوى صناع القرار أم على المستوى الشعبي

وقد تبين هذه النتيجة المرتفعة من خلال ما يوفره مؤسسة زايد العليا بدولة الإمارات العربية المتحدة من وجهة نظر الإداريين فيها، من حيث توفر برامج التدريب حملات التوعية لتعميم المشروع الوطني لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة، و إشراك جميع المؤسسات الحكومية والخاصة بتفعيل دور المجتمع لتحقيق التميز في عملية الدمج، كما قد تعزى مساهمة وسائل الإعلام في نشر الوعي بأهداف برامج الدمج للأشخاص ذوي الإعاقة. وتدريبهم على استخدام معايير عالمية للدمج، بنشرها بين الأهالي لبيان أهمية لدمج لهم. كما قد تكون هذه النتيجة المرتفعة إلى التسهيلات التي تقدمها برامج التدريب مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الاجتماعية، ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع نواحي الحياة الثقافية من أجل إتاحة الفرصة لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وتحقيق استقلاليتهم.

وقد تكون هذه النتيجة بسبب الدور الذي تقوم به الدولة للأشخاص ذوي الإعاقة لتهيئة فرص متكافئة في التعليم والتدريب. وتوفير برامج التدريب دراسة العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في إنجاح عملية الدمج. وتتفق هذه النتيجة مع ما تقوم به مؤسسات زايد العليا من رعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات

الخاصة بتقديم خدمات التقييم الشامل للحالات والتدخل المبكر، والخدمات التعليمية، وخدمة الإرشاد النفسي والاجتماعي، والتدريب والتأهيل المهني، وخدمات العلاج الطبي والخدمات الرياضية، وخدمات الطباعة بنظام برايل وتكبير النصوص، ومساعدتهم في إيجاد فرص العمل المناسبة من خلال مراكزه، المنتشرة على نطاق إمارة أبو ظبي. وربط جميع المراكز التابعة للقطاع بقاعدة متينة من العلاقات الوثيقة، والشراكات الفاعلة مع مختلف الجهات والشرائح المحلية والإقليمية والعالمية، حيث استطاعت المراكز كسب ثقة هذه المحافل نتيجة لجهود القطاع الرائدة في مجال الرعاية والتأهيل و التي تصبو جميعها إلى تحقيق مبدأ الدمج الشامل لأبنائنا من ذوي الإعاقة على كافة الأصعدة.

وتتفق هذه النتيجة مع ما أورده القمش والسعايدة (٢٠٠٨) أنه لا بد من تقديم خدمات متخصصة بهدف مساعدة الفرد المعاق على مواجهة المشكلات وتحديد أسبابها وفهمها لاتخاذ القرارات الملائمة من خلال فهم شخصيته وقدراته لتحقيق أقصى درجة ممكنة من التكيف والعمل للوصول إلى مفهوم إيجابي للذات ومن أشكاله (الإرشاد والعلاج والطب النفسي والتوجيه المهني).

وقد تكون هذه النتيجة إلى أهمية تفعيل دور الاتصال وتطوير علاقات تعاونية بين الطلبة وأقرانهم ذوي الإعاقة قد يؤدي إلى مواقف إيجابية، وإن الاتصال الإيجابي مع الطلاب ذوي الإعاقة هو الوسيلة الفعالة الوحيدة لمساعدة الطلاب على فهم الطلاب ذوي الإعاقة ومعرفتهم، لذلك فإن تفاعل الطلاب يبدو هدفاً مهماً. وهذا ما اتفق مع أشار إليه ميلسوم (Milsom, ٢٠١٠) بأن التعلم التعاوني، وحل المشاكل التعاونية، وتعزيز أنشطة الخدمة المباشرة مع الطلاب، وكذلك تعليم الأقران والتعاون مع المعلمين له فائدة كبيرة في تنفيذ الأنشطة القائمة على الفصول الدراسية.

واتفقت هذه النتيجة مع دراسة كل من كندي وشكلا وفريكسل (Kennedy, Shukla, & Fryxell, ١٩٩٧)، ودراسة ديفيدز وارورا ونلسون (Davids, Arora, & Nelson, ٢٠٠١)، ودراسة فرج (٢٠٠٩)، ودراسة أبو جلاله (٢٠٠٩)، ودراسة عبد الله والدويري (٢٠١٣) وجود اتجاهات إيجابية نحو الأفراد المعوقين، ودراسة كل من البطاينة والرويلي (٢٠١٥) أن اتجاهات عينة الدراسة نحو دمج الأطفال المعاقين حركياً في المدارس الحكومية كانت إيجابية، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الناصر (٢٠١٥) أن واقع معرفة الأخصائيين الاجتماعيين لبرنامج التأهيل المجتمعي بمؤسسات رعاية المعاقين جاء مرتفعاً.

واختلفت مع نتيجة دراسة كل من جلافاز (Glavas, ١٩٩٦)، ودراسة الغزو ودودين والقريوتي (٢٠٠٤)، واختلفت مع نتيجة دراسة الدبانية والحسن (٢٠٠٩) حيث كانت النظرة محايدة للمعلمين نحو الدمج، ومع نتيجة دراسة التي أجراها مركز الجنوب والشمال في الأردن (٢٠١١).

مناقشة المجال الرابع: الدمج الأكاديمي (التعليم):

أظهرت النتائج أن قيم المتوسطات الحسابية لهذا المجال قد جاءت بشكل عام مرتفعة، حيث أن مستوى تقييم المتوسطات الحسابية للفقرات كانت مرتفعة، حيث كانت الفقرة رقم (٥) ونصها (يتم التدرب على ضمان فرص متكافئة للتربية والتعليم لجميع الأشخاص ذوي لإعاقة من مرحلة الطفولة المبكرة.) في المرتبة الأولى، تليها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (٢)، وجاءت الفقرة (٨) ونصها (تساعد برامج التدريب على تحديد عدد الطلاب المقرر دمجهم في الصفوف) في المرتبة الأخيرة ليعكس مستوى (الدمج الأكاديمي (التعليم) بدرجة مرتفعة.

وقد تكون هذه النتيجة إلى الدور الذي تقدمه مؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية على تقديم خدمات متطورة للأشخاص ذوي الإعاقة واستثمار مواردها وطاقاتها في بيئة إيجابية لتمكينهم تعليمياً ووظيفياً وثقافياً واجتماعياً بما يناسب إمكانياتهم وتطلعاتهم، وتسهم في زيادة تفعيل أدوار المجتمع وتحقيق التنمية الاجتماعية.

وقد تكون هذه النتيجة المرتفعة إلى الأخذ بالاهتمام بالتدريب على إشراك لأشخاص ذوي الإعاقة معاً لطلبة العاديين في مدرسة واحدة، من أجل ضمان فرص متكافئة للتربية والتعليم لجميع الأشخاص ذوي لإعاقة من مرحلة الطفولة المبكرة، وتوفير الفرصة لهذه الفئة من طلبة ذوي الإعاقة التفاعل الاجتماعي مع الطلبة العاديين. كما وقد تعزى هذه النتيجة إلى فرصة التفاعل الاجتماعي مع الطلبة العاديين نابعة من تكثيف البرامج التدريبية التي يقدمها الأخصائيين لذوي الإعاقة، من أجل تطوير مهاراتهم التعليمية للدمج الأكاديمي، وتدريبهم على رفع تقدير الذات لدى الأشخاص ذوي الإعاقة في بيئة التعليم الدامج، وتقديم لهم برامج تعزز من شعورهم بأنهم قادرين على العطاء .

وقد تكون هذه النتيجة إلى مساعدة البرامج التدريبية التي تقدمها المراكز لذوي الإعاقة في تحديد عدد الطلاب المقرر دمجهم في الصفوف، ومشاركة الجهات المختصة بتصميم منهاج مدرسي يستجيب لحاجات الطلاب من ذوي الإعاقة.

وقد تعزى هذه النتيجة للخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة في دولة الإمارات العربية يلحظ الجهود المبذولة لتطبيق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص لذوي الإعاقة مع الأشخاص العاديين في التعليم والانخراط بالمجتمع حيث إن من أهم المبادرات الوطنية التي أطلقتها مؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية وذوي الاحتياجات الخاصة في عام ٢٠٠٨ في أبو ظبي هو "المشروع الوطني لدمج ذوي الاحتياجات الخاصة" تحت شعار "حياتنا في اندماجنا".

تتفق هذه النتيجة مع ما ورد عن (Janer, Beverly, ٢٠١٤) كان الدمج إجراءً مبكراً بحيث يتم وضع الطلبة ذوي الإعاقة بشكل اختياري في صفوف التعليم العام عندما كان يعتقد المعلمون بأنه يمكن للطلبة الاستفادة من المكان التربوي، كما يتم دمج الطلبة ذوي صعوبات التعلم والإعاقة البسيطة ذات العلاقة بعناية في الصفوف العامة، والموضوع واحد. كان الهدف من الدمج هو زيادة الوقت الذي يمكن أن يقضيه الطلبة في صفوف التعليم العام ببطء، فكان يتم وضع خطة الدمج بعناية ومتابعتها لكل طالب من قبل معلمي التعليم العام والتربية الخاصة. كما تتفق هذه النتيجة مع من عرف الدمج الأكاديمي بأنه التحاق الطلبة غير العاديين مع الطلبة العاديين في الصفوف العادية طوال الوقت في برامج تعليمية مشتركة، كذلك لا بد من توفر الظروف والعوامل التي تساعد على إنجاح هذا النوع من الدمج متمثلة في تقبل الطلبة العاديين للطلبة غير العاديين وأن يعمل معلم التربية الخاصة جنبا إلى جنب مع المعلم العادي (القمش والسعيدة، ٢٠٠٨).

واتفقت هذه النتيجة مع دراسة كل من كندي وشكلا وفريكسل (Kennedy, Shukla, & Fryxell, ١٩٩٧)، ودراسة ديفيدز وارورا ونلسون (Davids, Arora, & Nelson, ٢٠٠١)، ودراسة فرج (٢٠٠٩)، ودراسة أبو جلاله (٢٠٠٩)، ودراسة عبد الله والدويري (٢٠١٣) وجود اتجاهات إيجابية نحو الأفراد المعوقين، ودراسة كل من البطاينة والرويلي (٢٠١٥) أن اتجاهات عينة الدراسة نحو دمج الأطفال المعاقين حركياً في المدارس الحكومية كانت إيجابية، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الناصر (٢٠١٥) أن واقع معرفة الأخصائيين الاجتماعيين لبرنامج التأهيل المجتمعي بمؤسسات رعاية المعاقين جاء مرتفعاً.

واختلفت مع نتيجة دراسة كل من جلافاز (Glavas, ١٩٩٦)، ودراسة الغزو ودودين والقريوتي (٢٠٠٤)، واختلفت مع نتيجة دراسة الدبانية والحسن (٢٠٠٩) حيث كانت النظرة محايدة للمعلمين نحو الدمج، ومع نتيجة دراسة التي أجراها مركز الجنوب والشمال في الأردن (٢٠١١).

مناقشة المجال الخامس: الخدمات والبرامج المقدمة لدعم عملية الدمج:

أظهرت النتائج أن قيم المتوسطات الحسابية لهذا المجال بشكل عام متوسطة وفي المرتبة الخامسة، حيث أن مستوى تقييم المتوسطات الحسابية للفقرات كانت متوسطة، حيث كانت الفقرة رقم (١) ونصها (يتم التدريب على أحدث إستراتيجيات التعلم والتعليم لتسهيل عملية الدمج) في المرتبة الأولى)، تليها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (٥)، وجاءت الفقرة (يتم التدريب على تقديم الخدمات المساندة للدمج بشكل قليل) في المرتبة الأخيرة ليعكس مستوى (الخدمات والبرامج المقدمة لدعم عملية الدمج) بدرجة متوسطة.

وقد تكون هذه النتيجة المتوسطة إلى حاجة المؤسسة في توفير لبرامج التدريب المتخصصين ذوي الخبرة والمدربين لإنجاح عملية الدمج، وإعداد البرامج التدريبية من أخصائيين مؤهلين ومدربين في المجالات الاجتماعية والأكاديمية، وتدريبهم على مراحل من حيث التقييم الأولي لتحديد الإعاقة القابلة للدمج، وبالإضافة إلى توفر برامج للإرشاد النفسي لتلك الفئة. كما وقد تعزى هذه النتيجة إلى ضرورة تدريب المتخصصين على أحدث إستراتيجيات التعلم والتعليم لتسهيل عملية الدمج، وتقديم الخدمات المساندة للدمج، والأخذ بالاعتبار توظيف الأنشطة الرياضية والبرامج الترفيهية لإنجاح عملية الدمج لفئة المعاقين. كما وقد تعزى هذه النتيجة إلى تكتيف اهتمام دور المؤسسات الحكومية والخاصة في تقديم المساعدة لبرامج الدمج، وتدريب الإداريين على كيفية توظيف الموارد البشرية والمالية والتقنية لبرامج الدمج.

وقد تظهر هذه النتيجة أيضاً، أن الأشخاص ذوي الإعاقة مثل باقي أفراد المجتمع يحتاج للعديد من الخدمات، في حين قد يحتاجون لخدمات خاصة جداً تقدم في مراكز التأهيل المتخصصة في مجال الإعاقة، ولكن على الأغلب الخدمات التي يحتاجونها هي نفسها الخدمات التي يحتاجها الآخرون.

وتتفق هذه النتيجة مع ما أشار إليه الصالح (٢٠١١) أن الدمج يهدف إلى تحقيق فرص المساواة والمشاركة التامة للمعوقين في المجتمع أسوة بأقرانهم العاديين، وهذا الأمر يتطلب تكوين اتجاهات اجتماعية إيجابية نحوهم، وإزالة جميع مظاهر التمييز تجاههم. حيث أن عملية الدمج ليست مقتصرة على الخدمات والوظائف والتعليم والتنقل للمعاقين، بل يشمل النواحي الاجتماعية والاقتصادية، والصحية، والنفسية، والتربوية.

وكذلك تتفق مع ما ورد عن كل من القمش والسعيدة (٢٠٠٨) أن الدمج الاجتماعي هو دمج الأفراد غير العاديين في الحياة الاجتماعية العادية، وتبدو عملية الدمج في مجال العمل كتوفير الفرص المهنية المناسبة للأفراد غير العاديين للعمل كأفراد منتجين في المجتمع، وقبول ذلك اجتماعياً وهو ما يسمى بالدمج الكامل في مكان العمل.

واتفقت هذه النتيجة المتوسطة مع دراسة كل من كندي وشكلا وفريكسل (Kennedy, Shukla, & Fryxell, ١٩٩٧)، ودراسة ديفيدز وارورا ونلسون (Davids, Arora, & Nelson, ٢٠٠١)، ودراسة فرج (٢٠٠٩)، ودراسة أبو جلال (٢٠٠٩)، ودراسة عبد الله والدويري (٢٠١٣) وجود اتجاهات إيجابية نحو الأفراد المعوقين، ودراسة كل من البطاينة والرويلي (٢٠١٥) أن اتجاهات عينة الدراسة نحو دمج الأطفال المعاقين حركياً في المدارس الحكومية كانت إيجابية، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الناصر (٢٠١٥) أن واقع معرفة الأخصائيين الاجتماعيين لبرنامج التأهيل المجتمعي بمؤسسات رعاية المعاقين جاء مرتفعاً. واختلفت مع نتيجة دراسة كل من جلافاز (Glavas, ١٩٩٦)، ودراسة الغزو ودودين والقريوتي (٢٠٠٤)، واختلفت مع نتيجة دراسة الدبانية والحسن (٢٠٠٩) حيث كانت النظرة محايدة للمعلمين نحو الدمج، ومع نتيجة دراسة التي أجراها مركز الجنوب والشمال في الأردن (٢٠١١).

المجال السادس: دمج الأشخاص ذوي الإعاقة بالعمل:

أظهرت النتائج أن قيم المتوسطات الحسابية لهذا المجال قد جاءت بشكل عام متوسطة، حيث أن مستوى تقييم المتوسطات الحسابية للفقرات كانت متوسطة، حيث جاءت بالمرتبة السادسة والأخيرة، حيث كانت الفقرة رقم (٥) ونصها (يتم تهيئة العمل من ناحية معلوماتية (قارئ الشاشة). في المرتبة الأولى، تليها في المرتبة الثانية الفقرة التي نصها (يتم التدريب على تهيئة بيئة العمل من ناحية مادية منحدرات إسمنتية، مصعد، وجاءت الفقرة (٧) ونصها (يتم التدريب على توفير الوظائف المناسبة لذوي الإعاقة فقط بالقطاع الحكومي). في المرتبة الأخيرة، ليعكس مستوى (دمج الأشخاص ذوي الإعاقة بالعمل) بدرجة متوسطة.

وقد تكون هذه النتيجة المتوسطة إلى ضرورة الاهتمام بفئة ذوي الإعاقة وتوفير فرص لذوي الأشخاص الذين لديهم المقدرة على العمل، والعمل على الوعي بأهمية تدريب هذه الفئة لممارسة حقها في الاندماج مع المجتمع عن طريق المهارات الاجتماعية والسلوكية للأشخاص ذوي الإعاقة في بيئة العمل.

وقد تعزى هذه النتيجة إلى تفعيل دور القائمين على العمل في تنمية وتعزيز برامج التدريب على الدمج بتوفير التدريب على إدارة المشاريع وتطويرها، ومشاركة المؤسسات في تقديم الدعم المالي والإداري لتنمية المشاريع التي يعمل بها ذوي الإعاقة من أجل تنميتها واستمرارية العمل بها، حيث تشكل هذه المشاريع المتنفس الحيوي لهذه الفئة من خلال تفرغ طاقاتهم الكامنة في العمل، التي تنمي لديهم الشعور بأنهم فئة منتجة قادرة على ممارسة حقهم في العمل أسوة بأقرانهم الأسوياء.

وانتفتت هذه النتيجة المتوسطة مع دراسة كل من كندي وشكلا وفريكسل (Kennedy, Shukla, & Fryxell, ١٩٩٧)، ودراسة ديفيدز وارورا ونلسون (Davids, Arora, & Nelson, ٢٠٠١)، ودراسة فرج (٢٠٠٩)، ودراسة أبو جلال (٢٠٠٩)، ودراسة عبد الله والدويري (٢٠١٣) وجود اتجاهات إيجابية نحو الأفراد المعوقين، ودراسة كل من البطاينة والرويلي (٢٠١٥) أن اتجاهات عينة الدراسة نحو دمج الأطفال المعاقين حركياً في المدارس الحكومية كانت إيجابية، كما انتفتت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الناصر (٢٠١٥) أن واقع معرفة الأخصائيين الاجتماعيين لبرنامج التأهيل المجتمعي بمؤسسات رعاية المعاقين جاء مرتفعاً.

واختلفت مع نتيجة دراسة كل من جلافاز (Glavas, ١٩٩٦)، ودراسة الغزو ودودين والقريوتي (٢٠٠٤)، واختلفت مع نتيجة دراسة الدبانية والحسن (٢٠٠٩) حيث كانت النظرة محايدة للمعلمين نحو الدمج، ومع نتيجة دراسة التي أجراها مركز الجنوب والشمال في الأردن (٢٠١١).

ثانياً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني،

من الدراسة، والذي نصه:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) بين متوسطات استجابات الإداريين حول فاعلية البرامج المستخدمة لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة بمؤسسة زايد العليا ومراكزها في دولة الإمارات العربية المتحدة، تعزى لمتغيرات: (الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، والوظيفية، سنوات الخبرة)؟

حيث أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على جميع المجالات ولجميع المتغيرات، باستثناء متغير الجنس على مجال دمج الأشخاص ذوي الإعاقة بالعمل، وكانت الفروق لصالح الإناث.

وقد تكون هذه النتيجة إلى أن أفراد العينة يقومون بدورهم اتجاه فئة الأشخاص الأشخاص ذوي الإعاقة بمؤسسة زايد العليا ومراكزها بدولة الإمارات العربية المتحدة، من حيث فاعليتهم في تقديم البرامج المستخدمة لدمج هذه الفئة المجتمع من جانب إنساني بالدرجة الأولى، حيث نتائج هذه الدراسة لم تظهر وجود أي فروق يعزى لأثر العمر، والمؤهل العلمي، والوظيفية، سنوات الخبرة). باستثناء متغير الجنس الذي جاء لصالح الإناث، لأن طبيعة الفتاة الأنثوية للفتاة العادية تواجهها الكثير من الصعوبات التي تحد من ممارستها حياتها بشكلها الطبيعي كالرجل، وهذه النتيجة أمر طبيعي تبين تعاطف الفتاة كونها أكثر حنان وعطف، وكون الإداريات أكثر تواجداً مع هذه الفئة بحكم طبيعتهن الأنثوية ويتعرفن على الكثير من الاحتياجات الخاصة التي يحتاجها الفتيات أكثر من الرجال.

كما قد تعزى هذه النتيجة إلى الجانب الإنساني بعيداً كل البعد عن التمييز في المعاملة يعزى لمتغير العمر وهذا ما أظهرته النتائج أن لا توجد فروق بين العينة بالنسبة لعمر الإداري فجميعهم يقومون بواجبهم المهني الإنساني على حد سواء دون تمييز فئة عن أخرى. دون الأخذ بالاعتبار لعمر الإداري أو مؤهله العلمي أو طبيعة وظيفته، وإنما الجانب الإنساني هو من تحكم في مشاعر هذه الفئة من الإداريين، وحدد طبيعة التعامل مع هذه الفئة من الأشخاص ذوي الإعاقات.

مما يعزز هذه النتيجة الاهتمام الكبير من المسؤولين ورجال الأعمال والشيوخ بهذه الفئة كالمشروع الذي حظي برعاية كريمة من سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك الرئيس الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية رئيسة الاتحاد النسائي العام أم الإمارات ويهدف إلى تحقيق الدمج الشامل لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع على كافة المستويات الصحية والاجتماعية والتعليمية والبيئية وضمان تكافؤ الفرص في جميع مجالات الحياة.

وقد تعزى هذه النتيجة إلى أن الفائدة من هذه المؤسسة الإنسانية تعزيز الشراكة الاجتماعية المؤسسية والفردية لصالح ذوي الاحتياجات الخاصة في الدولة وضمان حقوقهم وحياتهم وتحديد واجباتهم في ضوء قدراتهم واحتياجاتهم، وتستطيع الجهات المشاركة في المشروع إظهار التزامها بدعم ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تطبيق مجموعة من المعايير العالمية لتحقيق الدمج الفعال لذوي الاحتياجات الخاصة، بما يتماشى مع السياسات الحكيمة التي تنتهجها قيادة دولة الإمارات.

وقد تعزى هذه النتيجة إلى الأهمية التي تبنتها مؤسسة زايد العليا من خلال إطلاق الدورة الأولى من المشروع في شهر فبراير ٢٠٠٨ وشارك فيها نحو ١٥ مؤسسة حكومية وخاصة والتي تبنت قائمة معايير الخدمات العالمية لتقديم خدمات أفضل للأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة. كما نجح المشروع في دمج ٥٠ طالبا وطالبة من ذوي الاحتياجات الخاصة في مدارس التعليم العام وابتعث ١٢ من ذوي الإعاقة السمعية لاستكمال دراستهم في الخارج بالإضافة إلى توظيف ٢٠ شخصا منهم سبع فتيات في المؤسسات المختلفة. وقد ارتفع عدد الجهات التي بدأت تنفيذ المشروع أو أعربت عن استعدادها للمساهمة في المشروع في الأعوام القادمة. حيث تدرج معايير المشروع للدمج تحت ثمانية أقسام رئيسية، الميسرات البيئية، والتدريب والتأهيل والتعليم والدمج والرعاية الصحية والأمن والسلامة والتوعية والإعلام والتمويل والدعم وخدمات التوظيف والتشغيل.

وقد تعزى هذه النتيجة إلى أن تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، وتعليمهم مطلب ديني في جميع الأديان، ومطلب سياسي عملاً مبدأ تكافؤ الفرص والتعليم للجميع، وكذلك هو مطلب اقتصادي لأنهم فئة غير قليلة والاهتمام بهم يدفع عجلة الاقتصاد وزيادة الدخل القومي، كما أنه مطلب اجتماعي لأنهم جزء من هذا المجتمع، لذلك فإن كان لديهم قصور من ناحية معينة فلديهم قوة وطاقه من ناحية أخرى، وربما أكثر من العاديين فيجب استثمارها بشكل صحيح.

وتتفق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه الدراسات الاجتماعية على التركيز على أن تكون الاتجاهات نحو ذوي الإعاقات أن تكون إيجابية، وأن يكون هناك تفاعل اجتماعي بين الأفراد المعوقين والأفراد العاديين، لأن هذا يخلق فرصة التعايش السليم مع الإعاقة، أما عدم قبول الفرد ذي الإعاقات من المحيطين به، فستكون له آثار سلبية عليه، وعلى علاقاته الاجتماعية ككل.

وتتفق مع ما أشار إليه الصمادي (٢٠١٠) إلى أن المعاقين في أي مجتمع يمثل ما نسبته (٣%) وهذا ما تشير إليه معظم الدراسات والإحصاءات، وتختلف هذه النسبة من مجتمع لآخر، وهذا العدد من المعاقين لا يمكن تجاهل متطلباته، ويمكن الاستفادة من القدرات المتبقية لديهم إذا ما تم قبولهم في المجتمع، وتلعب نظرة المجتمع إليهم دوراً مهماً في دمجهم وتقبلهم فيه، وعليه فإنه من المهم أن يتم التعامل مع هذه الفئة بطريقة تتناسب مع طبيعتهم

وقد تختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه نتيجة الدراسة وبين كل من البطاينة والمدلل (٢٠١٥) أن الأطفال ذوو الإعاقة يعانون من العزلة والحرمان والإهمال والنبذ والضياع في الماضي، كان ينظر إليهم على أنهم دون مستوى الأطفال العاديين، حيث يعزلون عن المجتمع وأسرهم، الأمر الذي يترك آثار سلبية كثيرة لدى المعاقين عدا بعض الجمعيات التي كانت ترعى قلة منهم من الشفقة، مما يضطر بعض الأسر إلى إخفاء أبنائهم ذوي الإعاقة وإنكارهم، فقد كانت أسباب الإعاقة مجهولة لديهم، وبناءً عليه فمن الضروري أن يسعى إلى تحسين نظرة أفراد المجتمع إلى ذوي الإعاقة ومحاولة دمجهم معهم.

واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة كل من البطاينة والرويلي (٢٠١٥) التي أشارت بوجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس وجاءت لصالح الذكور، والمتغير الخبرة لصالح ذوي الخبرة القصيرة (١-٥) سنوات، في حين لم تظهر فروق لمتغير التخصص.

واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة كل من الزيدان والصادق (٢٠٠٩) عدم وجود فروق بين المتوسطات درجات معلمي المدارس العادية ومدارس ذو الاحتياجات الخاصة، في اتجاه المعلمين نحو الدمج. كما اتفقت مع نتيجة دراسة مع نتيجة دراسة الدبانية والحسن (٢٠٠٩) حيث أشارت إلى عدم وجود فروق تعزى للتخصص الدراسي. وأيضاً مع نتيجة دراسة عبد الله والدويري (٢٠١٣) والتي أشارت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لأثر البرنامج.

واختلفت نتيجة دراسة المالكي (٢٠٠٨) التي أشارت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية، وذلك لصالح تلاميذ برامج التربية الفكرية الملحقه بالمدارس العادية. كما اختلفت مع نتيجة دراسة فرج (٢٠٠٩) حيث كانت جميع الفروق في هذه الأنماط السلوكية دالة لصالح المدمجين. واختلفت مع نتيجة دراسة كل من الزيدان والصادق (٢٠٠٩) بالنسبة لاتجاهات الطلبة في المرحلة الابتدائية والمرحلة المتوسطة بوجود فروق نحو دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية، وكانت الفروق لصالح طلبة المرحلة الإعدادية، واختلفت مع نتيجة دراسة الدبانية والحسن (٢٠٠٩) حيث أشارت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح المدارس الخاصة ولصالح المؤهل العلمي الأكثر. كما واختلفت مع نتيجة دراسة القحطاني (٢٠١٣) التي أشارت بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية.

التوصيات:

توصي الباحثة من خلال عرض نتائج الدراسة إلى الآتي:

ضرورة دمج الأشخاص ذوي الإعاقة مع أقرانهم في بيئة العمل وتوفير لهم الخدمات والبرامج التي تساعدتهم على تفعيل الدمج بينهم.

ضرورة توعية المجتمع المحلي بأهمية دمج فئة الأشخاص ذوي الإعاقة مع المجتمع المحلي، من خلال تقديم برامج وإرشادات توعوية، تساعدتهم على تقبل هذه الفئة، ومساعدتها في الدمج مع المجتمع.

أن تكثف المؤسسات الحكومية والخاصة المشاركة في تقديم الدعم المادي والخدمي لهذه الفئة.

أن تسهم الجهات المختصة بتوفير فرص عمل لفئة الأشخاص ذوي الإعاقة تتناسب وظروفهم الصحية، والعمل على تدريبهم للعمل، لتنمية الشعور لديهم بأهميتهم في المجتمع.

إجراء دراسات على عينات أخرى ومتغيرات أخرى للمقارنة.

قائمة المصادر والمراجع

* القرآن الكريم

أولاً- المراجع العربية

إبراهيم، فيوليت وبسيوني، سعاد وسليمان، عبدالرحمن والنحاس، محمد(٢٠٠١). بحوث ودراسات في سيكولوجية الإعاقة، القاهرة: مكتبة زهراء الشرق.

أبو الكاس، رائد (٢٠٠٨). رعاية المعوقين في الفكر التربوي الإسلامي في ضوء المشكلات التي يواجهونها. رسالة ماجستير غير منشوره، غزة: الجامعة الإسلامية.

أبو حبيب، ليننا(١٩٩٨). الجندر والإعاقة-تجارب النساء في الشرق الأوسط، بيروت: الجمعية الوطنية لحقوق المعاق في لبنان.

أبو صالحه، نسرین(٢٠١٢). الأشخاص ذوي الإعاقة في الدراما العربية -دراسة حاله- المسلسل التلفزيوني وراء الشمس. رسالة ماجستير غير منشوره، عمان: جامعة الشرق الأوسط.

الأمم المتحدة(٢٠١٣). دراسة مواضيعية عن حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم. نيويورك: الأمم المتحدة.

ابن حمزه، مصطفى(١٩٩٣). حقوق المعوقين في الإسلام، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة.

اربيحات، صبري(٢٠١٢). الحواجز والعقبات التي تعترض مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة واندماجهم في المجتمع، عمان: مركز الجنوب والشمال للحوار والتنمية.

البخاري. صحيح البخاري، حديث رقم (٥٢٢١) ورواه أحمد في مسنده.

البطائية، أسامة، الرويلي، مدللة (٢٠١٥). اتجاهات المعلمين نحو دمج الأطفال ذوي الإعاقة الحركية في المدارس الحكومية في شمال المملكة السعودية. المجلة الأردنية في العلوم التربوية، ١١(٢)، ١٤٥-١٦٨.

التقرير الأولي لدولة الإمارات العربية المتحدة بشأن الإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠١٢)

www.mofa.gov.ae

الجرجاوي، زياد(١٩٩٩). الرعاية التربوية للمعوقين في الإسلام. مجلة البحوث والدراسات التربوية الفلسطينية، (٣)، ٢٨-١.

الحارثي، حسن(١٩٩٩). الإعاقة والإسلام: الفاعلية والعوائق، الإعاقة والمجتمع: تضامن واندماج. بحث منشور في أعمال منتدى الشخص المعاق، مكناس ٢-٤ حزيران.

الحولي، ماهر(٢٠٠٧). المعاق في الفكر الإسلامي. بحث مقدم لليوم الدراسي "معاقونا مشاكل وحلول" الذي نظمتها الجمعية الفلسطينية للعلوم التربوية والنفسية، ٥ كانون أول، غزه.

الخطيب، عبد الرحمن (٢٠٠٤). الخدمات الاجتماعية المتكاملة في مجال الإعاقة " ذوو الاحتياجات الخاصة". القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

الخميسي، أحمد حسن (٢٠١٠). تربية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في الأسرة والمدرسة والمجتمع، (ط١) حلب: دار الرفاعي للنشر.

الرقب، أسامه حمدان(٢٠١٢). رعاية ذوي الإعاقة في الإسلام، عمان: دار يافا للنشر والتوزيع

شندي، إسماعيل والشلش، محمد(٢٠١٤). حقوق المعاقين واجب الأمة نحوهم في التشريع الإسلامي، بحث مقدم للمؤتمر المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية والقانونية تجاه رعاية وتمكين ذوي الإعاقة في المجتمع الفلسطيني، جامعة القدس المفتوحة ٣-٤ حزيران.

الصالح، عمار فاروق محمد (٢٠١١). دراسة مؤشرات تمكين المعوقين في الاندماج الاجتماعي. (دراسة ماجستير غير منشورة)، جامعة السلطان قابوس - كلية الآداب والعلوم الاجتماعية - قسم الاجتماع والعمل الاجتماعي

الصبي، عبد الله (٢٠١٢). موقع خيري متخصص (أطفال الخليج ذوي الاحتياجات الخاصة) Pm ٠٩P٥٦

.March

الصريرة، رائد (٢٠٠٦). موسوعة عاهات وإبداعات أعلام خالدة من أبرز المعاقين عبر التاريخ، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.

الطبري، ابو جعفر محمد بن جرير (١٩٩٨). تاريخ الطبري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار المعارف.

الظاهر، قحطان أحمد (٢٠٠٨). مدخل إلى التربية الخاصة، (ط٢)، عمان: دار وائل للنشر.

عبيد، ماجدة السيد (٢٠١٤). الخدمات المساندة في التربية الخاصة، (ط١)، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

العزه، مهند (٢٠١٠). النصوص القانونية للإعاقة بين الفاعلية والتفعيل، دراسة تحليلية مقارنة لظاهرة عدم فاعلية النصوص القانونية للإعاقة في الشرق الأوسط، عمان: مشروع رصد لقضايا الإعاقة لمنطقة الشرق الأوسط.

العزه، مهند (٢٠١١). الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بين متطلبات التنفيذ والرصد الفعال. سلسلة الدراسات الاجتماعية، البحرين، (٨٦).

العزه، مهند (٢٠١٢) (محرر). تقرير المجتمع المدني حول تطبيق الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن، مرآة الواقع وأداة للتغيير، عمان: الوكالة الأمريكية للإباء.

العيسوي، عبد الرحمن (٢٠٠١). الإسلام والإنسان المعاصر، القاهرة: دار الكتب الجامعية.

فتح الرحمن، عثمان (٢٠١٣). الرعاية الاجتماعية بين الاتفاقيات والمواثيق الدولية والقوانين المحلية: دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً. رؤى إستراتيجية، أيلول.

قادران (٢٠١٥). وكالة أنباء الإمارات اليوم ٢٥/٠٣/٢٠١٥ تم الاقتباس من موقع www.emaratalyoom.com

القحطاني، هنادي (٢٠١٣). فاعلية برامج الدمج في خفض بعض أنماط السلوك اللاتكفي لدى التلميذ ذوي الشلل الدماغي المصحوب بالإعاقة العقلية. المجلة الدولية للأبحاث التربوية، جامعة الإمارات العربية المتحدة. ١٨٩ - ١٦٦، (٣٣)٤.

القحطاني، هنادي (٢٠١٣). مدخل إلى الإعاقة الشديدة والمتعددة، الرياض، دار الزهراء للنشر والتوزيع.

القُدومي، مروان(٢٠٠٤). رعاية المعوقين في الشريعة الإسلامية. مجلة جامعة النجاح للأبحاث/ العلوم الإنسانية، ١٨(٢)، ٥٤٨-٥١٣.

القصاص، محمد مهدي(٢٠٠٤). التمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة دراسة ميدانية. المؤتمر العربي الثاني، الإعاقة الذهنية بين التجنب والرعاية، جامعة ١٤-١٥ كانون أول، أسيوط.

القمش، مصطفى، والسعايدة، ناجي (٢٠٠٨). قضايا وتوجهات حديثة في التربية الخاصة، (ط١)، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

كباره، نواف(٢٠٠٨). سياسات الإعاقة في العالم العربي، دراسة تقييمية شاملة. المؤتمر العام الثالث للمنظمة العربية للمعوقين، ٧-٨ تشرين أول، القاهرة: جامعة الدول العربية.

الكندري، هيفاء يوسف (٢٠٠٩). العمل الاجتماعي مع ذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهم، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

كوافحة، تيسير مفلح، يوسف، عصام نمر (٢٠٠٧). تربية الأفراد غير العاديين في المدرسة والمجتمع، (ط١)، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

كوافحة، تيسير مفلح، عبد العزيز، عمر، فواز (٢٠٠٣). مقدمة في التربية الخاصة، عمان، دار المسيرة.

ليجوف، ستيفاني(٢٠١٤). خطوة إلى الأمام نحو الاندماج الاجتماعي للفتيات والنساء ذوات الإعاقات في الشرق الأوسط، رام الله: جمعية نجوم الأمل.

المبرد، يوسف بن حسن(٢٠٠٠). محض الصواب في فضائل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، المحقق: عبدالعزيز بن محمد محسن، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية.

محسن، جميل(٢٠١٤). مقالة حيدر طالب التحدي ادخلة غينيس، البيان، بتاريخ ١١ يناير ٢٠١٤

مسلم، الحجاج بن مسلم(٢٠٠١). صحيح مسلم، بيروت: دار الكتب العلمية.

من موقع www.albayan.ae.

- المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠١٧). مقال مقتبس من الموقع www.aodp-ib.net_law
- منظمة العمل الدولية (٢٠١٣). الممارسات السلمية الناشئة في مجال تأهيل وتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في لبنان، بيروت: منظمة العمل الدولية.
- منيب، تهاني محمد عثمان (٢٠٠٨). اتجاهات حديثة في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، (ط١). القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- موقع مؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية وذوي الاحتياجات الخاصة (٢٠١٧). www.zho.ae
- نتيل، رامى (٢٠٠٤). السمات المميزة لشخصيات المعاقين سمعياً، بصرياً وحركياً في ضوء بعض المتغيرات. رسالة ماجستير غير منشوره، غزة: الجامعة الإسلامية.
- النقيشان، إبراهيم (٢٠١٢). الدمج المجتمعي الشامل لذوي الإعاقة في المجتمع العربي الإسلامي "نظرية تاريخية تأصيلية. بحث مقدم إلى الملتقى الثاني عشر للجمعية الخليجية للإعاقة، ٦-٨ أيار، مسقط، عُمان.
- همام، أحمد (٢٠١٤). دور الإعلام في تناول قضايا الإعاقة والمعاقين في دولة الإمارات العربية المتحدة. بحوث ودراسات (المنال) www.almanalmagazine.com، يونيو.
- الهمس، عبدالفتاح (٢٠٠٦). الطفل المعاق، حقوقه ومتطلبات تربيته من منظور إسلامي. مجلة الجامعة الإسلامية/ سلسلة الدراسات الإنسانية ١٤(٢)، ٣٤٣-٣٦٧
- وتوت، حمدي احمد، والصواف نهى محمود (٢٠١٣). الصم والدمج مع الأسوياء في التربية البدنية والرياضية، ط١، القاهرة: مركز الكتاب للنشر.

Ahmad, D. A. (٢٠٠٧). Gender, disability and Islam: Living with visual impairment in Bahrain. Unpublished doctoral thesis: University of Warwick.

Alghazo, R. (٢٠٠٨). Disability attitudes of postsecondary faculty members and perspectives regarding educational accommodation. Unpublished doctoral thesis, University of Southern Illinois.

Aljazoli, A. (٢٠٠٤). Islamic position on disability. Morocco: ISESCO.

Aloufi, H., Alzyoud, N. & Shahminan, N. (٢٠١٢). Islam and the cultural conceptualization of disability. International Journal of Adolescence and Youth, ١٧(٤), ٢٠٥-٢١٩.

Banza, S. M. & Hatab, T. (٢٠٠٥). Disability in the Quran: The Islamic alternative to defining viewing, and relating disability. Journal of Religion, Disability & Health, ٩(١), ٥-٢٧.

Barnes, C. (١٩٩٩). Disability studies: New and so new directions. Disability and Society, ١٤(٤), ٥٧٧-٥٨٠.

Barnes, C. (٢٠١٢). The social model of disability: Valuable or irrelevant. In N. Watson; A. Roulstone & C. Thomas, Handbook of disability studies (pp ١٢-٢٩), London: Routledge.

Beneken, M. (١٩٩٧). Social integration of people with disabilities in ١٢ South-Meditation countries, Utrecht, Netherlands: Foundation for Rehabilitation.

Christoph, C. (٢٠٠٢). People with disabilities and role of social workers in Lesotho.

Corrigan, P., Watson, A. & Barrf, L. (٢٠٠٦). The self- stigma of mental illness: Implications for self-esteem and self-efficacy. *Journal of Social and Clinical Psychology*, ٢٥(٨), ٨٧٥-٨٨٤.

El-Hessen, S. (٢٠٠٦). Disabilities: Arab States: In S. Joseph; A. Najmabadi; J. Peteet; S. Shami, J. Siapno & J. Smith (Eds.), *Encyclopedia of women & Islamic cultures (VolIII), Family, Body, Sexuality and health*, (pp.٩٨-٩٩) Leiden, Boston: Mass Brill.

Ghaly, M. (٢٠٠٨). Physical and spiritual treatment of disability in Islam: Perspectives of early and modern jurists. *Journal of Religion, Disability & Health*, ١٢(٢), ١٠٥-١٤٣.

Ghaly, M. (٢٠٠٩). *Islam and disability, perspectives in theology and jurisprudence*. London: Routledge.

Gribbin, J. & Whitem, M. (٢٠٠٢). *Stephen Hawking*, National Academies Press.

Hammel, K. (٢٠٠٦). *Perspectives on disability & rehabilitation*, Toronto: Elsevier.

Hashem, D. & Girgnov, V. (٢٠١١). The concept of disability in Islam and its relevance to understanding change in sport organization. ١٩th Conference of the European Association for Sport Management, Madrid, September, ٧-١٠.

Helen, G. (٢٠٠٤). Modification of Attitudes Toward People with Disabilities.

Kamali, M. H. (٢٠٠٢). The dignity of man: An Islamic perspective. Cambridge: The Islamic Text Society.

McClure, I. (٢٠٠٤). Autism and creativity: Is there a link between autism in men and exceptional ability, London: Routledge.

Miles, M. (٢٠٠٢). Some historical text on disability in the classical of Muslim world. Journal of Religion, Disability & Health, ٦(٢/٣), ٧٧-٨٨.

Miles, M. (٢٠٠٧). Islam, disability & deafness: A modern and historical bibliography with introduction and annotation, New York: Center of International Rehabilitation Research Information & Research.

Oliver, M. & Barnes, C. (١٩٩٨). Disabled people and social policy from exclusion to inclusion, London: Longman.

Rauf, F. A. (٢٠٠٣). What's right with Islam? New York: Harper San Francisco.

Rispler-Chaim, V. (٢٠٠٧). Disability in Islam law, Dordrecht: Springer.

Shakespeare, T. (٢٠٠٦). Disability rights and wrongs, New York: Routledge.

Tomlinson, S. (١٩٨٢). Sociology of special education. Oxford Review of Education, ١١(٢), ١٥٧-١٦٥.

United Nations (١٩٩٤). The standard rules of the equalization of opportunities for persons with disabilities, New York: United Nations.

United Nations (٢٠٠٦). Some fact about persons with disabilities, New York: United Nations.

United Nations (٢٠٠٧). Disabilities from exclusion to equality, realizing the rights of persons with disabilities, Geneva: United Nations.

United Nations (٢٠٠٨). Convention on the rights of persons with disabilities, New York: United Nations.

United Nations (٢٠١٤). The Convention on the Rights of Persons with Disabilities: Training guide. New York: United Nations.

Vaughn, J. (٢٠٠٣). Disabled Rights: American Policy and the fight for Equality. Washington, D.C.: Georgetown University Press.

World Bank (٢٠٠٧). Social analysis and disability: A guidance note, incorporating disability inclusive development in bank supported project. Washington: World Bank.

World Health Organization (١٩٨٠). International classification of impairment, disabilities and handicaps, Geneva: World Health Organization.

World Health Organization (٢٠١١). World report on disability. Geneva: World Health Organization.

الملاحق

ملحق (أ)

الإستبانة بصورتها الأولية

المدير/ة.....المحترم/ة

تحية طيبة وبعد:

تقوم الباحثة بدراسة بعنوان "فاعلية البرامج التدريبية المستخدمة لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة بمؤسسة زايد العليا في دولة الإمارات العربية المتحدة من وجهة نظر الإداريين".

علماً بأن الاستبانة تتكون من محور واحد، مكون من إلى ست أبعاد؛ هي: (بعد التشريعات والسياسات للدمج، وبعد الخدمات والبرامج المقدمة لدعم عملية الدمج، وبعد الدمج الأكاديمي (التعليم)، وبعد الدمج المجتمعي، وبعد دمج الأشخاص ذوي الإعاقة بالعمل). وتتم الإجابة على فقرات الاستبانة وفقاً لتدرج ليكرت الخماسي (بدرجة كبيرة جداً، بدرجة كبيره، بدرجة متوسطة، بدرجة قليلة، وبدرجة قليلة جداً).

ونظراً لما تمتعون به من خبرة ومعرفة أضع بين أيديكم هذه الأداة لتحكيمها من حيث الصياغة اللغوية السلامة اللغوية وأي تعديلات ترونها مناسبة.

متغيرات الدراسة:

الجنس، وله مستويان (ذكر، أنثى).

العمر، وله ثلاثة مستويات: (من ٣٤-٢٥ ، ومن ٤٤-٣٥، من ٤٥ فأكثر).

المؤهل العلمي، وله ثلاثة مستويات: (دبلوم، بكالوريوس، ماجستير).

الوظيفة، وله أربع مستويات: (مدير عام، رئيس قسم، رئيس شعبة، نائب إداري).

سنوات العمل والخبرة، وله ثلاثة مستويات: (أقل من ٣ سنوات، من ٥ سنوات فأكثر، ١٠ فأكثر).

ولكم جزيل الشكر ووافر الامتنان

الباحثة

| الرقم | الفقرات | مدى انتماء الفقرة | السلامة اللغوية | السلامة اللغوية |
|-------|---|----------------------|--------------------|--------------------|
| أولا | مجال التشريعات والسياسات | | | |
| ١ | تتضمن برامج التدريب لتطبيق التشريعات بدولة الإمارات أفضل الممارسات للدمج المعترف بها دولياً. | | | |
| ٢ | يتم التدريب على تنظيم الاستراتيجيات بالتعاون بين القطاع الخاص والحكومي لإنجاح برامج الدمج. | | | |
| ٣ | يتم التدرب على تطبيق سياسات وطنية وقوانين للعمل على دمج الأشخاص ذوي الإعاقة . | | | |
| ٤ | يتم التدرب على تنفيذ سياسات إجرائية لتطبيق برامج الدمج. | | | |
| ٥ | يتم التدرب على توظيف التشريعات المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لتسهيل الدمج. | | | |
| ٦ | تتضمن برامج التدريب على تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص للجميع دون تمييز. | | | |
| ٧ | يتم التدرب على توظيف شبكات الدعم الاجتماعي المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة لإنجاح الدعم | | | |
| ٨ | يتم التدرب على وضع الخطط في إطار زمني محدد لتحليل عمليات الدمج. | | | |

| | | | | |
|--|--|--|---|-------|
| | | | تتضمن برامج التدريب إكساب المتدربين الثقافة القانونية التي تشكل الإطار القانوني لعملية الدمج. | ٩ |
| | | | مجال نشر الوعي المجتمعي للدمج | ثانيا |
| | | | توفر برامج التدريب حملات التوعية لتعميم المشروع الوطني لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة. | ١ |
| | | | تشارك جميع المؤسسات الحكومية بتفعيل دور المجتمع لتحقيق التميز في عملية الدمج. | ٢ |
| | | | تشارك المؤسسات الخاصة بتفعيل دور المجتمع لتحقيق التمييز في عملية الدمج. | ٣ |
| | | | تساهم وسائل الإعلام في نشر الوعي بأهداف برامج الدمج للأشخاص ذوي الإعاقة. | ٤ |
| | | | يتم التدريب على استخدام معايير عالمية للدمج. | ٥ |
| | | | تسعى برامج التدريب بنشر الوعي حول الدمج بين الأهالي. | ٦ |
| | | | تسهل برامج التدريب مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الاجتماعية. | ٧ |
| | | | تضمن برامج التدريب مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع نواحي الحياة الثقافية. | ٨ |

| | | | | |
|--|--|--|--------|--|
| | | | ٩ | يتم تعزيز برامج التدريب لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وتحقيق استقلاليتهم. |
| | | | ١٠ | تكفل الدولة للأشخاص ذوي الإعاقة فرص متكافئة في التعليم والتدريب. |
| | | | ١١ | تتضمن برامج التدريب دراسة العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في إنجاح عملية الدمج. |
| | | | ثالثاً | مجال الخدمات والبرامج المقدمة لدعم عملية الدمج |
| | | | ١ | توفر برامج التدريب المتخصصين ذوي الخبرة والمدربين لإنجاح عملية الدمج. |
| | | | ٢ | يتم إعداد البرامج التدريبية من أخصائيين مؤهلين ومدربين في المجالات الاجتماعية والأكاديمية. |
| | | | ٣ | يتم التدريب على التقييم الأولي لتحديد الإعاقة القابلة للدمج. |
| | | | ٤ | يتم التدريب على برامج الإرشاد النفسي. |
| | | | ٥ | يتم التدريب على أحدث إستراتيجيات التعلم والتعليم لتسهيل عملية الدمج. |
| | | | ٦ | يتم التدرب على تقديم الخدمات المساندة للدمج بشكل قليل. |
| | | | ٧ | يتم التدرب على توظيف الأنشطة الرياضية والبرامج الترفيهية لإنجاح الدمج. |

| | | | | |
|--|--|--|---|--------|
| | | | يتم التدرب التدخل المبكر لتسهيل عملية الدمج . | ٨ |
| | | | يتم دعم البرامج التربوية والعلاجية للأشخاص ذوي الإعاقة للمساهمة بالدمج. | ٩ |
| | | | تُقدم المساعدة لبرامج الدمج من المؤسسات الحكومية والخاصة. | ١٠ |
| | | | يتم التدرب على توظيف الموارد البشرية والمالية والتقنية لبرامج الدمج. | ١١ |
| | | | مجال الدمج الأكاديمي (التعليم) | رابعاً |
| | | | يتم التدرب على إشراكا لأشخاص ذوي الإعاقة معا لطلبة العاديين في مدرسة واحدة. | ١ |
| | | | يتم التدرب على ضمان فرص متكافئة للتربية والتعليم لجميع الأشخاص ذوي لإعاقة من مرحلة الطفولة المبكرة. | ٢ |
| | | | تزيد برامج التدريب من فرصة التفاعل الاجتماعي مع الطلبة العاديين. | ٣ |
| | | | تُمكّن برامج التدريب الأشخاص ذوي الإعاقة في المدارس من اكتساب مهارات جديدة. | ٤ |

| | | | | |
|--|--|--|--|-------|
| | | | تسهم برامج التدريب في تطوير مهارات الطلاب التعليمية للدمج الأكاديمي. | ٥ |
| | | | تعمل برامج التدريب على رفع تقدير الذات لدى الأشخاص ذوي الإعاقة في بيئة التعليم الدمج. | ٦ |
| | | | تهتم برامج التدريب بالعمل على زيادة شعور الأشخاص ذوي الإعاقة بأنهم قادرين على العطاء. | ٧ |
| | | | تساعد برامج التدريب على تحديد عدد الطلاب المقرر دمجهم في الصفوف. | ٨ |
| | | | يتم التدريب على تصميم منهاج مدرسي يستجيب لحاجات الطلاب من ذوي الإعاقة. | ٩ |
| | | | مجال الدمج المجتمعي | خامسا |
| | | | تعمل برامج التدريب على مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة أن يكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع . | ١ |
| | | | تقدم برامج التدريب معلومات عن التسهيلات البيئية والمعلوماتية لتسهيل الدمج. | ٢ |
| | | | يتم التدرب على زيادة ثقة الأشخاص ذوي الإعاقة بأنفسهم من خلال اختلاطهم بالأشخاص العاديين. | ٣ |

| | | | | |
|--|--|--|---|-------|
| | | | يتم التدريب على تقبل أفراد المجتمع وجود الأشخاص ذوي الإعاقة في المرافق العامة والخاصة . | ٤ |
| | | | يتم التدريب على تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من ممارسة حقوقهم على أساس المساواة وعدم التمييز. | ٥ |
| | | | تعزز برامج التدريب العمل وفق قاعدة الرعاية لنهائية لمنع عزل الأشخاص ذوي الإعاقة عن بيئتهم الاجتماعية. | ٦ |
| | | | يتم التدريب على منع عزل الأشخاص ذوي الإعاقة وتسهيل دمجهم. | ٧ |
| | | | توفر برامج التدريب الرعاية الشاملة وعدم التمييز بجميع المرافق. | ٨ |
| | | | يتم التدريب على كيفية حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على خدمات التأهيل الصحي. | ٩ |
| | | | يتم التدريب على تفعيل كودات البناء الخاص بالأشخاص ذوي الإعاقة . | ١٠ |
| | | | مجال عمل الأشخاص ذوي الإعاقة | سادسا |
| | | | الإعاقة لم تعد مشكلة للترشيح للعمل. | ١ |

| | | | |
|--|--|--|----|
| | | يتم التعيين للأشخاص ذوي الإعاقة في الوظائف ذات المهام التي تناسب وضعهم الصحي. | ٢ |
| | | يتم التدريب على توفير برامج تدريب الأشخاص ذوي الإعاقة وتأهيلهم على المهن التي تناسب قدراتهم. | ٣ |
| | | يتم التدريب على تهيئة بيئة العمل من ناحية مادية (منحدرات إسمنتية، مصعد). | ٤ |
| | | يتم تهيئة العمل من ناحية معلوماتية (قارئ الشاشة). | ٥ |
| | | يتم التدريب على توفير خدمات الانتقال من مكان الإقامة إلى العمل وبالعكس. | ٦ |
| | | يتم التدريب على توفير الوظائف المناسبة لذوي الإعاقة فقط بالقطاع الحكومي. | ٧ |
| | | يتم التدريب على توفير مصادر الدعم المالي للمشاريع الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة . | ٨ |
| | | يتم التدريب على توفير مصادر الدعم الإداري للمشاريع الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة. | ٩ |
| | | تسهم برامج التدريب الدمج بتوفير التدريب على إدارة المشاريع وتطويرها. | ١٠ |

| | | | |
|--|--|--|----|
| | | يتم التدريب على إرشاد أصحاب العمل وتوعيتهم لكيفية التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة في بيئة العمل ومقابلات التشغيل. | ١١ |
| | | يتم التدريب على تعزيز الاندماج عن طريق تنمية المهارات الاجتماعية والسلوكية للأشخاص ذوي الإعاقة في بيئة العمل . | ١٢ |
| | | يتم التدريب على البحث عن فرص لعمل الأشخاص ذوي الإعاقة. | ١٠ |

الملحق (ب)

أعضاء لجنة تحكيم الاستبانة

| الرقم | الاسم | التخصص | مكان العمل |
|-------|-------------------------|------------------|----------------|
| ١- | أ.د. محمد عبود حراحشه | إدارة تربوية | جامعة آل البيت |
| ٢- | أ.د. تيسير الخوالدة | أصول التربية | جامعة آل البيت |
| ٣- | أ.د. جمال أبو زيتون | تربية خاصة | جامعة آل البيت |
| ٤- | د. عاكف الخطيب | تربية خاصة | جامعة آل البيت |
| ٥- | د. إحسان غديفان الخالدي | تربية خاصة | جامعة آل البيت |
| ٦- | د. وائل الشرمان | تربية خاصة | جامعة آل البيت |
| ٧- | د. هشام حجازين | الإدارة التربوية | جامعة أبو ظبي |
| ٨- | د. محمد فتيحة | إدارة تربوية | جامعة أبو ظبي |

ملحق (ج)

الإستبانة بصورتها النهائية

المديرة.....المحترم/ة

تحية طيبة وبعد:

تقوم الباحثة بدراسة بعنوان " فاعلية البرامج التدريبية المستخدمة لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة بمؤسسة زايد العليا في دولة الإمارات العربية المتحدة من وجهة نظر الإداريين"

علماً بأن الاستبانة تتكون من محور واحد، مكون من إلى ست أبعاد؛ هي: (بعد التشريعات والسياسات للدمج، وبعد الخدمات والبرامج المقدمة لدعم عملية الدمج، وبعد الدمج الأكاديمي (التعليم)، وبعد الدمج المجتمعي، وبعد دمج الأشخاص ذوي الإعاقة بالعمل). وتتم الإجابة على فقرات الاستبانة وفقاً لتدرج ليكارت الخماسي (بدرجة كبيرة جداً، بدرجة كبيرة، بدرجة متوسطة، بدرجة قليلة، وبدرجة قليلة جداً).

ومن أجل تحقيق الغاية من الدراسة، تضع الباحثة بين أيديكم الاستبانة راجية قراءة الفقرات بتمعن والإجابة عنها بموضوعية من خلال وضع علامة (✓) أمام الفقرة المناسبة، علماً بأن المعلومات التي سيتم جمعها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

متغيرات الدراسة:

الجنس ، وله مستويان (ذكر، أنثى).

العمر ، وله ثلاثة مستويات: (من ٣٤-٢٥، ومن ٤٤-٣٥، من ٤٥ فأكثر).

المؤهل العلمي، وله ثلاثة مستويات: (دبلوم، بكالوريوس، ماجستير).

الوظيفة، وله أربع مستويات: (مدير عام، رئيس قسم، رئيس شعبة، نائب إداري).

سنوات العمل والخبرة ، وله ثلاثة مستويات: (أقل من ٣ سنوات، من ٥ سنوات فأكثر، ١٠ فأكثر).

ولكم جزيل الشكر ووافر الامتنان

الباحثة

| الرقم | الفقرات | بدرجه كبيرة جداً | بدرجة كبيرة | بدرجة متوسطة | بدرجة قليلة | بدرجة قليلة جداً |
|-------|--|---------------------|----------------|-----------------|----------------|---------------------|
| أولا | مجال التشريعات والسياسات | | | | | |
| ١ | تتضمن برامج التدريب لتطبيق التشريعات بدولة الإمارات أفضل الممارسات للدمج المعترف بها دولياً. | | | | | |
| ٢ | يتم التدريب على تنظيم الاستراتيجيات بالتعاون بين القطاع الخاص والحكومي لإنجاح برامج الدمج. | | | | | |
| ٣ | يتم التدرب على تطبيق سياسات وطنية وقوانين للعمل على دمج الأشخاص ذوي الإعاقة . | | | | | |
| ٤ | يتم التدرب على تنفيذ سياسات إجرائية لتطبيق برامج الدمج. | | | | | |
| ٥ | يتم التدرب على توظيف التشريعات المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لتسهيل الدمج. | | | | | |
| ٦ | تتضمن برامج التدريب على تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص للجميع دون تمييز. | | | | | |
| ٧ | يتم التدرب على توظيف شبكات الدعم الاجتماعي المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة لإنجاح الدعم | | | | | |

| | | | | | | |
|--|--|--|--|--|---|-------|
| | | | | | يتم التدريب على وضع الخطط في إطار زمني محدد لتحليل عمليات الدمج. | ٨ |
| | | | | | تتضمن برامج التدريب إكساب المتدربين الثقافة القانونية التي تشكل الإطار القانوني لعملية الدمج. | ٩ |
| | | | | | مجال نشر الوعي المجتمعي للدمج | ثانيا |
| | | | | | توفر برامج التدريب حملات التوعية لتعميم المشروع الوطني لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة. | ١ |
| | | | | | تشارك جميع المؤسسات الحكومية بتفعيل دور المجتمع لتحقيق التميز في عملية الدمج. | ٢ |
| | | | | | تشارك المؤسسات الخاصة بتفعيل دور المجتمع لتحقيق التمييز في عملية الدمج. | ٣ |
| | | | | | تساهم وسائل الإعلام في نشر الوعي بأهداف برامج الدمج للأشخاص ذوي الإعاقة. | ٤ |
| | | | | | يتم التدريب على استخدام معايير عالمية للدمج | ٥ |
| | | | | | تسعى برامج التدريب بنشر الوعي حول الدمج بين الأهالي. | ٦ |

| | | | | | |
|--|--|--|--|--|--------|
| | | | | تسهل برامج التدريب مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الاجتماعية. | ٧ |
| | | | | تضمن برامج التدريب مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع نواحي الحياة الثقافية. | ٨ |
| | | | | يتم تعزيز برامج التدريب لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وتحقيق استقلاليتهم. | ٩ |
| | | | | تكفل الدولة للأشخاص ذوي الإعاقة فرص متكافئة في التعليم والتدريب. | ١٠ |
| | | | | تتضمن برامج التدريب دراسة العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في إنجاح عملية الدمج. | ١١ |
| | | | | مجال الخدمات والبرامج المقدمة لدعم عملية الدمج | ثالثاً |
| | | | | توفر برامج التدريب المتخصصين ذوي الخبرة والمدربين لإنجاح عملية الدمج. | ١ |
| | | | | يتم إعداد البرامج التدريبية من أخصائيين مؤهلين ومدربين في المجالات الاجتماعية والأكاديمية. | ٢ |
| | | | | يتم التدريب على التقييم الأولي لتحديد الإعاقة القابلة للدمج. | ٣ |

| | | | | | | |
|--|--|--|--|--|-------|---|
| | | | | | ٤ | يتم التدريب على برامج الإرشاد النفسي. |
| | | | | | ٥ | يتم التدريب على أحدث إستراتيجيات التعلم والتعليم لتسهيل عملية الدمج. |
| | | | | | ٦ | يتم التدرب على تقديم الخدمات المساندة للدمج بشكل قليل. |
| | | | | | ٧ | يتم التدرب على توظيف الأنشطة الرياضية والبرامج الترفيهية لإنجاح الدمج. |
| | | | | | ٨ | يتم التدرب التدخل المبكر لتسهيل عملية الدمج . |
| | | | | | ٩ | يتم دعم البرامج التربوية والعلاجية للأشخاص ذوي الإعاقة للمساهمة بالدمج. |
| | | | | | ١٠ | تُقدم المساعدة لبرامج الدمج من المؤسسات الحكومية والخاصة. |
| | | | | | ١١ | يتم التدرب على توظيف الموارد البشرية والمالية والتقنية لبرامج الدمج. |
| | | | | | رابعا | مجال الدمج الأكاديمي (التعليم) |
| | | | | | ١ | يتم التدرب على إشراكا لأشخاص ذوي الإعاقة معا لطلبة العاديين في مدرسة واحدة. |

| | | | | | | |
|--|--|--|--|--|---|-------|
| | | | | | يتم التدرب على ضمان فرص متكافئة للتربية والتعليم لجميع الأشخاص ذوي لإعاقة من مرحلة الطفولة المبكرة. | ٢ |
| | | | | | تزيد برامج التدريب من فرصة التفاعل الاجتماعي مع الطلبة العاديين. | ٣ |
| | | | | | تُمكن برامج التدريب الأشخاص ذوي الإعاقة في المدارس من اكتساب مهارات جديدة. | ٤ |
| | | | | | تسهم برامج التدريب في تطوير مهارات الطلاب التعليمية للدمج الأكاديمي. | ٥ |
| | | | | | تعمل برامج التدريب على رفع تقدير الذات لدى الأشخاص ذوي الإعاقة في بيئة التعليم الدامج. | ٦ |
| | | | | | تهتم برامج التدريب بالعمل على زيادة شعور الأشخاص ذوي الإعاقة بأنهم قادرين على العطاء. | ٧ |
| | | | | | تساعد برامج التدريب على تحديد عدد الطلاب المقرر دمجهم في الصفوف. | ٨ |
| | | | | | يتم التدريب على تصميم منهاج مدرسي يستجيب لحاجات الطلاب من ذوي الإعاقة. | ٩ |
| | | | | | مجال الدمج المجتمعي | خامسا |

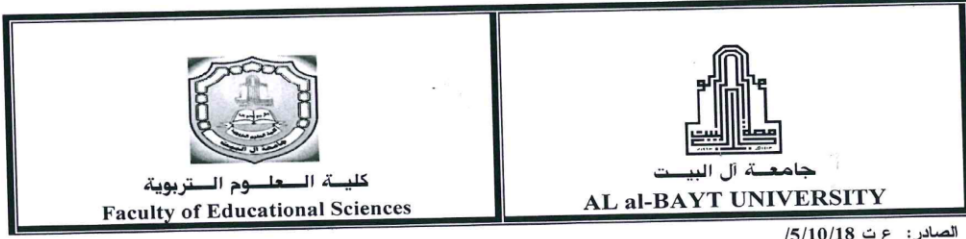
| | | | | | | |
|--|--|--|--|--|----|---|
| | | | | | ١ | تعمل برامج التدريب على مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة أن يكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع. |
| | | | | | ٢ | تقدم برامج التدريب معلومات عن التسهيلات البيئية والمعلوماتية لتسهيل الدمج. |
| | | | | | ٣ | يتم التدريب على زيادة ثقة الأشخاص ذوي الإعاقة بأنفسهم من خلال اختلاطهم بالأشخاص العاديين. |
| | | | | | ٤ | يتم التدريب على تقبل أفراد المجتمع وجود الأشخاص ذوي الإعاقة في المرافق العامة والخاصة. |
| | | | | | ٥ | يتم التدريب على تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من ممارسة حقوقهم على أساس المساواة وعدم التمييز. |
| | | | | | ٦ | تعزز برامج التدريب العمل وفق قاعدة الرعاية لنهائية لمنع عزل الأشخاص ذوي الإعاقة عن بيئتهم الاجتماعية. |
| | | | | | ٧ | يتم التدريب على منع عزل الأشخاص ذوي الإعاقة وتسهيل دمجهم. |
| | | | | | ٨ | توفر برامج التدريب الرعاية الشاملة وعدم التمييز بجميع المرافق. |
| | | | | | ٩ | يتم التدريب على كيفية حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على خدمات التأهيل الصحي. |
| | | | | | ١٠ | يتم التدريب على تفعيل كودات البناء الخاص بالأشخاص ذوي الإعاقة . |

| | | | | | سادسا | مجال عمل الأشخاص ذوي الإعاقة |
|--|--|--|--|--|-------|--|
| | | | | | ١ | الإعاقة لم تعد مشكلة للترشيح للعمل. |
| | | | | | ٢ | يتم التعيين للأشخاص ذوي الإعاقة في الوظائف ذات المهام التي تناسب وضعهم الصحي. |
| | | | | | ٣ | يتم التدريب على توفير برامج تدريب الأشخاص ذوي الإعاقة وتأهيلهم على المهن التي تناسب قدراتهم. |
| | | | | | ٤ | يتم التدريب على تهيئة بيئة العمل من ناحية مادية (منحدرات إسمنتية، مصعد). |
| | | | | | ٥ | يتم تهيئة العمل من ناحية معلوماتية (قارئ الشاشة). |
| | | | | | ٦ | يتم التدرب على توفير خدمات الانتقال من مكان الإقامة إلى العمل وبالعكس. |
| | | | | | ٧ | يتم التدرب على توفير الوظائف المناسبة لذوي الإعاقة فقط بالقطاع الحكومي. |
| | | | | | ٨ | يتم التدرب على توفير مصادر الدعم المالي للمشاريع الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة. |

| | | | | | | |
|--|--|--|--|--|--|----|
| | | | | | يتم التدريب على توفير مصادر الدعم الإداري للمشاريع الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة. | ٩ |
| | | | | | تسهم برامج التدريب الدمج بتوفير التدريب على إدارة المشاريع وتطويرها. | ١٠ |
| | | | | | يتم التدريب على إرشاد أصحاب العمل وتوعيتهم لكيفية التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة في بيئة العمل ومقابلات التشغيل. | ١١ |
| | | | | | يتم التدريب على تعزيز الاندماج عن طريق تنمية المهارات الاجتماعية والسلوكية للأشخاص ذوي الإعاقة في بيئة العمل. | ١٢ |
| | | | | | يتم التدريب على البحث عن فرص لعمل الأشخاص ذوي الإعاقة. | ١٠ |

ملحق (د)

كتاب تسهيل مهمة



الصادر: ع ت 5/10/18
التاريخ: 2016/10/16م

السادة مؤسسة زايد العليا
للعناية الإنسانية وذوي الاحتياجات الخاصة المحترمين

تحية طيبة وبعد ،،،،،
أرجو التكرم بالموافقة لتسهيل مهمة طالبة الماجستير ميسر أحمد كساب
لتطبيق أداة دراستها الموسومة بـ:

فاعلية البرامج التدريبية المستخدمة لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة بمؤسسة
[زايد العليا في دولة الإمارات العربية المتحدة من وجهة نظر الإداريين

شاكربن لكم جهودكم الطيبة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

عميد كلية العلوم التربوية

أ.د. محمد عبود الكراخشة



